الأمم المتحدة

A/68/6 (Sect. 35)

الجمعية العامة

Distr.: General
30 April 2013
Arabic
Original: English

الدورة الثامنة والستون

الميزانية البرنامجية المقترحة لفترة السنتين ٢٠١٤-٢٠١٥*

الجزء الثالث عشر
حساب التنمية

الباب ٣٥
حساب التنمية

المحتويات

الصفحة

لمحة عامة ٦

التوجه العام ٦

استعراض عام للموارد ١٠

المرفق - المشاريع المقترح تمويلها من حساب التنمية خلال فترة السنتين ٢٠١٤-٢٠١٥ ..... ١٢

ألف - تعزيز قدرات إدارات الضرائب الوطنية في البلدان النامية من أجل التفاوض بشأن معاهدات الازدواج الضريبي وتطبيقها بفعالية لتمويل التنمية المستدامة ١٢

باء - دعم الدول الأعضاء في وضع وتعزيز الإحصاءات البيئية والحسابات البيئية الاقتصادية المتكاملة من أجل تحسين رصد التنمية المستدامة ١٥

* سيصدر موجز الميزانية البرنامجية المعتمدة بوصفه الوثيقة A/68/6/Add.1.

230713 230713 13-31836 (A)

الرجاء إعادة استعمال الورق

جيم – تعزيز قدرة الدول الجزرية الصغيرة النامية على تقييم التقدم المحرز في تنفيذ استراتيجية موريشيوس للتخفيف من حدة المخاطر وتقليص مواطن الضعف . . . ١٩
دال – دعم البلدان النامية في عملية انتقالها من استراتيجيات التنمية القائمة على الأهداف الإنمائية للألفية إلى استراتيجيات التنمية المستدامة الأوسع نطاقا من خلال إجراء تحليلات للسياسات القائمة على النموذج ٢٣
هاء – تعزيز قدرات الحكومات وقادة الشعوب الأصلية على كفالة الإدماج الاجتماعي والتنمية الشاملة في أفريقيا وآسيا ٢٦
واو – تعزيز قدرات البلدان النامية في أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى على إنتاج البيانات السكانية واستخدامها بفعالية عند وضع السياسات من أجل التنمية المستدامة ٢٩
زاي – تعزيز قدرات بلدان نامية مختارة على تصميم الاستراتيجيات الوطنية للتنمية المستدامة من خلال النهج القائمة على المشاركة، استنادا إلى العروض الوطنية الطوعية المقدمة في المجلس الاقتصادي والاجتماعي ٣٢
حاء – تعزيز قدرات البلدان النامية الحصول على توفير إمكانية الحصول على المعلومات الإنمائية من خلال البيانات الحكومية المفتوحة ٣٥
طاء – تعزيز قدرات بلدان نامية مختارة على صياغة سياسات إنمائية والتخطيط لها بفعالية على الصعيد دون الوطني من أجل تحقيق التنمية المستدامة ٣٨
ياء – تعزيز القدرات الوطنية على وضع خطط عمل وطنية لتنفيذ الصك غير الملزم قانوناً المتعلق بجميع أنواع الغابات ٤١
كاف – بناء قدرات واضعي السياسات في البلدان النامية على معالجة الثغرات التنظيمية والمؤسسية في مجال إدارة الديون السيادية ٤٣
لام – دعم الدول الأعضاء في وضع إطلاق استراتيجيات لصادرات المنتجات المستدامة من خلال استعراضات وطنية لصادرات المنتجات المستدامة ٤٥
ميم – بناء قدرات مجموعة مختارة من أقل البلدان نموا على تحسين وتنويع صادراتها السمكية ٤٩
نون – تعزيز قدرات صانعي السياسات على تقييم الآثار المترتبة على التدابير غير الجمركية في التجارة الدولية وصياغة استجابات مناسبة في مجال السياسات . . . ٥٢
سين – آثار تغير المناخ على البنى الأساسية للنقل الساحلي في منطقة البحر الكاريبي: تعزيز قدرة الدول الجزرية الصغيرة النامية على التكيف ٥٦

عين – تعزيز قدرة الدول الأعضاء في الجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا على تقوية روابط الإنتاج المحلي مع قطاع الموارد المعدنية ٥٩
فاء – بناء قدرات البلدان النامية على التحول إلى نقل البضائع المستدام ٦٣
صاد – تعزيز قدرات واضعي السياسات والمسؤولين عن تشجيع الاستثمار في القطاعات ذات الأولوية في البلدان النامية على اجتذاب الاستثمار لأغراض التنمية المستدامة والشاملة ٦٦
قاف – بناء نظم غذائية وإيكولوجية مستدامة والقادرة على المقاومة باستخدام التكيف القائم على النظم الإيكولوجية في البيئيات التي تسيطر عليها الزراعة في أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى ٧٠
راء – دعم البلدان النامية في توفير خدمات الاستهلاك والإنتاج المستدامين على الصعيد القطري ٧٣
شين – التمكين من تحقيق تنمية مستدامة وقادرة على التكيف في البلدان الخارجة من الأزمات عن طريق تعميم مراعاة البيئة والحد من المخاطر في التخطيط الإنمائي . ٧٧
تاء – تعزيز القدرات على معالجة مسألة ضمان حيازة الأراضي في أفريقيا عن طريق تحسين الرصد والمعلومات المتاحة ٨٠
ثاء – تعزيز القدرات الوطنية على صياغة واعتماد استراتيجيات للإسكان وتحسين أوضاع الأحياء الفقيرة ٨٣
خاء – تعزيز قدرات الدول الأعضاء في منطقة آسيا والمحيط الهادئ على تعميم الاعتبارات المتعلقة بتغير المناخ في السياسات الوطنية المتعلقة بالمناطق الحضرية . . ٨٦
ذال – تعزيز قدرة البلدان الأفريقية على استخدام التكنولوجيات المتنقلة لجمع البيانات ونشرها بهدف وضع السياسات واتخاذ القرارات على نحو فعال ٨٩
ضاد – تعزيز القدرة على تحليل السياسات والتنبؤ والتخطيط الإنمائي في بلدان أفريقية مختارة ٩٣
ألف ألف – تعزيز قدرة الحكومات الأفريقية على التفاوض بشأن عقود شفافة ومنصفة ومستدامة في قطاع الصناعات الاستخراجية من أجل تحقيق نمو وتنمية اجتماعية – اقتصادية مستدامين على نطاق واسع ٩٧
ألف باء – تعزيز قدرة بلدان الآلية الأفريقية لاستعراض الأقران على إجراء تقييم ذاتي فعال وعلى تنفيذ خطط العمل الوطنية ١٠٠
ألف جيم – تعزيز القدرات الوطنية لمجموعة مختارة من البلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية في مجال الإسكان المستدام. ١٠٣

ألف دال – تعزيز قدرات البلدان الأكثر ضعفا في منطقة اللجنة الاقتصادية لأوروبا من أجل التطوير المستدام للإحصاءات ١٠٦

ألف هاء – تعزيز قدرة البلدان النامية والبلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية على المشاركة في سلاسل الإمدادات الغذائية الزراعية العابرة للحدود ١٠٩

ألف واو – تعزيز قدرة الحكومات والعاملين في قطاع المياه على كفالة الإنصاف في سبل الحصول على المياه والصرف الصحي في البلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية في منطقة اللجنة الاقتصادية لأوروبا، مع التركيز بوجه خاص على إمدادات المياه والصرف الصحي الصغيرة النطاق في المناطق الريفية ١١٢

ألف زاي – تعزيز القدرة التقنية لمديري المالية العامة في مجموعة مختارة من الدول الجزرية الصغيرة النامية في منطقة البحر الكاريبي على إدارة ماليتها العامة ١١٦

ألف حاء – تعزيز التمويل الشامل من خلال ممارسات الابتكار المصرفي في مجال التنمية من أجل دعم التنمية الاجتماعية المنتجة والتغيير الهيكلي في بلدان أمريكا اللاتينية مع التركيز بشكل خاص على المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الحجم ١١٩

ألف طاء – تعزيز القدرات الإحصائية من أجل وضع مؤشرات الاقتصاد الكلي والتنمية المستدامة في بلدان أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي ومنطقة آسيا والمحيط الهادئ ١٢٢

ألف ياء – مراعاة دور اللوجستيات من أجل استغلال أكثر استدامة للموارد الطبيعية في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي ١٢٦

ألف كاف – تعزيز القدرات الوطنية على تصميم وتنفيذ سياسات وبرامج قائمة على الحقوق تتناول رعاية السكان المحتاجين والتمكين الاقتصادي للمرأة في المناطق الحضرية . ١٢٩

ألف لام – تعزيز إسهام اتفاقات التجارة التفضيلية في التجارة الشاملة والمنصفة ١٣٣

ألف ميم – تعزيز قدرة الحكومات في مناطق اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ واللجنة الاقتصادية لأفريقيا واللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا على تلبية احتياجات الشباب بوضع سياسات للتنمية الشاملة والمستدامة ١٣٦

ألف نون – تعزيز المعرفة والقدرة لإدارة مخاطر الكوارث من أجل مستقبل قادر على الصمود في منطقة آسيا والمحيط الهادئ ١٤٠

ألف سين – تعزيز قدرة الدول الجزرية الصغيرة النامية في منطقة آسيا والمحيط الهادئ في مجال تقييم رأس المال البيئي والتكاليف الاقتصادية لعدم المساواة بين الجنسين ١٤٤

ألف عين – تعزيز الترابط بين البلدان الواقعة في جنوب ووسط آسيا، لا سيما البلدان غير الساحلية وأقل البلدان نموا، من أجل وصلها بشبكات النقل والتجارة الإقليمية ودون الإقليمية ١٤٩

ألف فاء – تعزيز القدرة الإحصائية للبلدان الأعضاء في اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا في مجال إعداد ونشر المؤشرات الاقتصادية القصيرة الأجل للنمو المستدام . . ١٥٣

ألف صاد – تعزيز القدرات الوطنية من أجل وضع سياسات سكانية وإنمائية متكاملة ومستدامة وشاملة في المنطقة العربية ١٥٧

ألف قاف – تعزيز الاستثمارات في مجال الطاقة المتجددة للتخفيف من آثار تغير المناخ وتحقيق التنمية المستدامة ١٦١

ألف راء – تطوير قدرات البلدان الأعضاء في اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا على معالجة مسألة الصلة بين المياه والطاقة من أجل تحقيق أهداف التنمية المستدامة . . ١٦٤

التذييل – المشاريع المقترح تمويلها من حساب التنمية خلال فترة السنتين ٢٠١٤-٢٠١٥ . . . . . ١٦٨

لمحة عامة

الجدول ٣٥-١

الموارد المالية

الموارد المعتمدة للفترة ٢٠١٢-٢٠١٣[أ]	٢٠ ٢٤٣ ٢٩
التغييرات المدخلة تمشيا مع قرار الجمعية العامة ٦٧/٢٤٨	(٤٠٠ ٨٤٤)
التغيير الكلي في الموارد	(٤٠٠ ٨٤٤)
اقتراح الأمين العام للفترة ٢٠١٤-٢٠١٥[أ]	٨٠٠ ٣٩٨ ٢٨

(أ) بالمعدلات المنقحة للفترة ٢٠١٢-٢٠١٣.

التوجه العام

٣٥-١ يتضمن الباب ٣٥ الاحتياجات من الموارد المتصلة بحساب التنمية. وتهدف الأنشطة المبرمجة في إطار هذا الباب إلى تحقيق أهداف برامج شتى من برنامج العمل لفترة السنتين ٢٠١٤-٢٠١٥ (A/67/6/Rev.1) التي تنفذ مشاريع حساب التنمية.

٣٥-٢ وعملا بالاقتراح الذي قدمه الأمين العام في تقريره المعنون ''تجديد الأمم المتحدة: برنامج للإصلاح'' (A/51/950)، قررت الجمعية العامة في قرارها ١٢/٥٢ باء، في جملة أمور، أن تنشئ حسابا للتنمية في الميزانية البرنامجية لفترة السنتين ١٩٩٨-١٩٩٩. ووافقت الجمعية العامة، في قرارها ٢٢١/٥٢ ألف، على اعتماد قدره ٠٠٠ ٠٦٥ ١٣ دولار لحساب التنمية في إطار الباب ٣٤ من الميزانية البرنامجية لفترة السنتين ١٩٩٨-١٩٩٩.

٣٥-٣ ووفقا لقرار الجمعية العامة ٢٣٥/٥٢، الذي طلبت فيه الجمعية العامة تقريرا مفصلا عن استدامة حساب التنمية وطرائق تنفيذه والأغراض المحددة لاستخدام الموارد وما يتصل بذلك من معايير الأداء، قدم الأمين العام تقريرا عن تشغيل حساب التنمية (A/53/945). وبعد أن نظرت الجمعية في ذلك التقرير وفي تقرير اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية ذي الصلة (A/53/7/Add.12)، قررت في قرارها ١٥/٥٤ جملة أمور منها إنشاء حساب خاص متعدد السنوات للأنشطة الإنمائية التكميلية استنادا إلى برامج الخطة المتوسطة الأجل المعتمدة. وخلال فترات السنتين الثماني الماضية (١٩٩٨-١٩٩٩ و ٢٠٠٠-٢٠٠١ و ٢٠٠٢-٢٠٠٣ و ٢٠٠٤-٢٠٠٥ و ٢٠٠٦-٢٠٠٧ و ٢٠٠٨-٢٠٠٩ و ٢٠١٠-٢٠١١ و ٢٠١٢-٢٠١٣)، اعتمدت الجمعية ٢٥٦ مشروعا تُموّل من حساب التنمية.

٣٥-٤ وقررت الجمعية العامة، في قرارها ٢٤٦/٦٠، إعادة تقدير تكاليف حساب التنمية لفترة السنتين ٢٠٠٦-٢٠٠٧. وترتب على ذلك زيادة بمبلغ ١٠٠ ٨٨٩ دولار في مرحلة الاعتماد الأولي لفترة السنتين

المذكورة. وقد أُعيد تقدير تكاليف حساب التنمية في أثناء إعداد تقرير الأداء الأول عن الميزانية البرنامجية لفترة السنتين ٢٠٠٦-٢٠٠٧، مما أسفر عن زيادة بلغت ٨٠٠ ٢٦ دولار. وقررت الجمعية، في قرارها ٢٥٢/٦١، الجزء الرابع، الفقرة ٥، أن تعتمد لحساب التنمية مبلغا قدره ٢,٥ مليون دولار كتدبير استثنائي فوري لمعالجة النقص في تحويل الموارد إلى الحساب منذ إنشائه. وقررت الجمعية العامة كذلك، بقرارها ٢٣٥/٦٢ ألف، الفقرة ٢ (د)، زيادة الاعتماد المدرج في إطار الباب ٣٤، حساب التنمية، بمقدار ٥ ملايين دولار لفترة السنتين ٢٠٠٦-٢٠٠٧. وقررت الجمعية العامة بموجب قرارها ٢٣٨/٦٢، الجزء الثالث عشر، الفقرة ١١، اعتماد مبلغ ٢,٥ مليون دولار لحساب التنمية لفترة السنتين ٢٠٠٨-٢٠٠٩. وقررت الجمعية العامة بموجب قرارها ٢٤٣/٦٤، الجزء الثامن، الفقرة ١٤٠، اعتماد مبلغ إضافي قدره ٥ ملايين دولار لحساب التنمية لفترة السنتين ٢٠١٠-٢٠١١. واعتمدت الجمعية العامة، بموجب قراريها ٢٤٦/٦٦ و ٢٤٨/٦٦ ألف، اعتمادا إجماليا في إطار حساب التنمية لفترة السنتين ٢٠١٢-٢٠١٣ مقداره ٢٠٠ ٢٤٣ ٢٩ دولار، مما يعكس زيادة قدرها ٢٠٠ ١٧٨ ١٦ دولار مقارنة بمستوى الحساب الذي اعتمدته الجمعية العامة منذ إنشائه.

٣٥-٥ وتستند المقترحات المفصلة المبينة في مرفق هذه الملزمة بشأن استخدام هذه الموارد خلال فترة السنتين ٢٠١٤-٢٠١٥ للشريحة التاسعة من مشاريع التعاون التقني إلى الإجراءات والترتيبات المتعلقة باستخدام حساب التنمية التي وافقت عليها الجمعية في قراراتها ٢٢٠/٥٣ ألف و ٢٢٠/٥٣ باء و ١٥/٥٤ و ٢٤٩/٥٤ و ٢٣٧/٥٦ و ٢٤٦/٦٠ و ٢٥٢/٦١ و ٢٣٥/٦٢ و ٢٣٧/٦٢ و ٢٣٨/٦٢ و ٢٤٣/٦٤ و ٢٤٤/٦٤ و ٢٤٨/٦٦.

٣٥-٦ والهدف من حساب التنمية هو تمويل مشاريع تنمية القدرات في المجالات ذات الأولوية الواردة في خطة الأمم المتحدة للتنمية، التي تفيد البلدان النامية. ويشجع الحساب على التعاون الوثيق بين كيانات الأمانة العامة للأمم المتحدة بشأن المشاريع المبتكرة والشاملة لعدة قطاعات على الصعد الوطني أو دون الإقليمي أو الإقليمي أو الأقاليمي. وفي استعراض لتأثير الحساب أُجري في السنة العاشرة من تشغيله، وفقا لطلب مقدم من الجمعية العامة في قرارها ٢٥٢/٦١، أبرزت الكيانات المنفذة لمشاريع الحساب أهمية الحساب لا بوصفه أداة للربط بين قدراتها المعيارية والتحليلية فحسب، بل وباعتباره وسيلة لبناء علاقات عمل تعاونية مع كيانات الأمم المتحدة وتعزيز التعاون على الصعيدين الإقليمي ودون الإقليمي. ورأت الكيانات أيضا أن الحساب وسيلة هامة لاختبار منهجيات وأدوات جديدة، وبناء قدرات تخدم الأهداف والأنشطة الإنمائية الأخرى، واستخدام قدرات البلدان النامية، وتشجيع التعاون بين بلدان الجنوب (انظر A/62/466، الفقرة ٢٢).

٣٥-٧ والموضوع العام للشريحة التاسعة من حساب التنمية هو ”تقديم الدعم إلى الدول الأعضاء في تصميم وتنفيذ استراتيجيات وسياسات ترمي إلى تحقيق التنمية المستدامة والعادلة والشاملة للجميع“. وتوفر الوثيقة الختامية

لكل من الاجتماع العام الرفيع المستوى للجمعية العامة المتعلق بالأهداف الإنمائية للألفية المعقود في عام ٢٠١٠، ومؤتمر الأمم المتحدة للتنمية المستدامة المعقود مؤخرا ركيزة أساسية لموضوع الشريحة التاسعة والإنجازات المتوقعة في إطار المشاريع. وتستجيب المشاريع للمسائل المواضيعية والمسائل الشاملة المحددة في مؤتمر الأمم المتحدة للتنمية المستدامة وتعترف باختلاف احتياجات البلدان فيما يتعلق بالاستجابة للمسائل المشتركة. وحساب التنمية، بوصفه برنامجا لتنمية القدرات، يتبع التوجيهات الحكومية الدولية المقدمة لتنفيذ خطة التنمية العالمية، والقواعد والمعايير الدولية والتعاون الإنمائي والطرائق التي تطبقها منظومة الأمم المتحدة في أنشطتها التنفيذية من أجل التنمية، وخاصة في سياق الاستعراض الشامل الذي يجري كل أربع سنوات لسياسات هذه الأنشطة والأنشطة المتعلقة بكفالة الاتساق على نطاق المنظومة.

٣٥-٨ وستتولى تنفيذ المشاريع البالغ عددها ٤٦ مشروعا التي اقتُرح تمويلها في إطار الشريحة التاسعة ٩ كيانات تابعة للأمانة العامة تحت إشراف اللجنة التنفيذية للشؤون الاقتصادية والاجتماعية، من بينها إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية ومؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (الأونكتاد) وجميع اللجان الإقليمية للأمم المتحدة وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة وبرنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية (موئل الأمم المتحدة). ويتولى وكيل الأمين العام للشؤون الاقتصادية والاجتماعية دور مدير البرنامج بالنسبة للحساب. ويُتوخى في تصميم المشاريع أن تقوم بتنفيذها الكيانات العالمية والإقليمية المعنية بالتنفيذ في شراكة بعضها مع بعض ومع كيانات أخرى من منظومة الأمم المتحدة ومنظمات دولية ووطنية.

٣٥-٩ وتمتثل المشاريع المقترحة للمعايير التي وضعتها الجمعية العامة، وتراعي قدرة الكيان المنفذ المعني على الاضطلاع بأنشطة المشاريع في الموعد الزمني المحدد. ويُنتظر من الكيانات المنفذة أن تستخدم القدرات البشرية والتقنية المتاحة داخل البلدان النامية، قدر الإمكان، لتحقيق أقصى قدر ممكن من نقل المعارف وتنمية المهارات وبناء القدرات في البلدان النامية، بوسائل منها التعاون بين بلدان الجنوب. وتركز المشاريع تحديدا على تلبية الاحتياجات الناشئة في الدول الأعضاء، بما يعكس التحديات المحددة في مؤتمر الأمم المتحدة للتنمية المستدامة ويساعد في تعميم مراعاة التنمية المستدامة على جميع المستويات، مع أخذ أوجه الترابط بين الركائز الاقتصادية والاجتماعية والبيئية في الحسبان.

٣٥-١٠ وأقرت اللجنة التوجيهية لحساب التنمية قائمة المشاريع المقترحة في اجتماعها المعقود في ١٩ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٢ ووافق مدير البرنامج في ٤ كانون الثاني/يناير ٢٠١٣ على تقديمها إلى الجمعية العامة كي تنظر فيها.

٣٥-١١ وازدادت إدارة حساب التنمية تعقيداً واتسع نطاقها خلال فترات السنتين الأخيرة. ومول الحساب منذ إنشائه ما مجموعه ٢٥٦ مشروعا لا يزال ١١٨ منها عاملا و/أو يتطلب دعما في مجال إدارة البرامج، وتغطي الشرائح من ٦ إلى ٨ (باستثناء المشاريع المبينة في مرفق هذه الملزمة والبالغ عددها ٤٦ مشروعا). وشارك مدير البرنامج في الجهود المحددة الرامية إلى مواجهة التحديات الناجمة عن هذا النمو بفعالية. ووضع

مقترح شامل بشأن البنية الخاصة بحوكمة وإدارة حساب التنمية من أجل تعزيز إدارته وضمان التوجه بشدة نحو تحقيق النتائج، بوسائل منها مواصلة تحديد أدوار ومسؤوليات جميع الأطراف الفاعلة، لا سيما مدير البرنامج؛ ومكتب تنمية القدرات التابع لإدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية، المسؤول عن الإدارة اليومية لحساب التنمية؛ والكيانات المنفذة. والهدف من البنية الجديدة هو تعزيز الشمولية والشفافية والمساءلة، مع تعزيز التقيد بالمواعيد وزيادة الفعالية في إنجاز مشاريع تنمية القدرات لصالح الدول الأعضاء.

٣٥-١٢ واستجابة للتوقعات المتزايدة للدول الأعضاء فيما يتعلق بوظيفتي الرصد والتقييم لحساب التنمية، استحدث مدير البرنامج فرقة عمل معنية بالتقييم في أيلول/سبتمبر ٢٠١٢. والهدف من فرقة العمل هو مساعدة مدير البرنامج في إضفاء الطابع الرسمي على مهام التقييم، بوسائل منها تحسين آليات التقييم والمبادئ التوجيهية المتعلقة به. وفي إطار هذه العملية، كُلفت فرقة العمل أيضا بالنظر في وضع نهج جديدة آليات التقييم في الحساب، مع إمكانية التحول من تقييمات خاصة بمشاريع محددة إلى تقييمات عنقودية ومواضيعية. وستعرض نتائج عمل فرقة العمل على اللجنة التوجيهية أولاً لكي تنظر فيها ثم تقدم إلى مدير البرنامج لإقرارها. وعززت قدرة فريق إدارة البرنامج التابع للحساب في مجال الموارد البشرية (الممول في إطار الباب ٩) في أواخر عام ٢٠١٢ بتوظيف موظف تقييم معاون متفرغ ممول عن طريق برنامج الأمم المتحدة للخبراء المعاونين لمدة سنتين. وستساعد هذه الوظيفة في كفالة استمرار رصد المشاريع واستعراض وتقييم التقارير المرحلية وتقارير التقييم السنوية والاستفادة من الدروس المستخلصة التي سيُعتمد عليها في وضع برامج الحساب ومبادئه التوجيهية والتقارير التي يقدمها إلى الجمعية العامة. ونظرا لأن هذه الوظيفة ستُلغى في عام ٢٠١٤، سيتعين اتخاذ ترتيبات جديدة لدعم وظيفة التقييم للحساب في الأجل الطويل وعلى مستوى وظيفي أعلى.

٣٥-١٣ ويشكل تعزيز عمليات ضمان الجودة في وضع مقترحات المشاريع هدفا أساسيا تم تحديده لعام ٢٠١٣، إلى جانب ضمان التعاون في جميع المشاريع التي تتيح التآزر والتي يمكن فيها تحقيق مكاسب إضافية في الكفاءة. وتحقيقا لهذه الغاية، يجري إنشاء شبكة لحساب التنمية ستعزز تبادل مفاهيم المشاريع ووثائق المشاريع وتقارير التقييم والدروس المستخلصة بشكل متسق. كما ستتيح الشبكة سندات لاختبار الآراء الجديدة من أجل تحسين الآثار والنتائج المحققة عن طريق الحساب. وهناك مبادرة جديدة ستجري دراستها خلال عام ٢٠١٣ وهي إمكانية التحول من نهج المشروع الوحيد إلى نهج أكثر اعتمادا على البرامج يتمحور حول المجموعات المواضيعية للمشاريع.

٣٥-١٤ وينبغي قراءة هذه الملزمة اقتراناً بالتقرير المرحلي الثامن للأمين العام عن تنفيذ المشاريع الممولة من حساب التنمية، الذي أُعد وفقا لطلب اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية (انظر A/58/7/Add.5) بتقديم تقرير منفصل إلى الجمعية العامة يتضمن تفاصيل الأثر والدروس المستخلصة.

استعراض عام للموارد

٣٥-١٥ يبلغ إجمالي الموارد المقترحة لفترة السنتين ٢٠١٤-٢٠١٥ في إطار الباب ٣٥ ما مقداره ٨٠٠ ٣٩٨ ٢٨ دولار قبل إعادة تقدير التكاليف، مما يمثل انخفاضا صافيا قدره ٤٠٠ ٨٤٤ دولار (أو ٢,٩ في المائة) مقارنة بموارد الفترة ٢٠١٢-٢٠١٣ بالمعدلات المنقحة. وهذا الانخفاض ناجم عن التغييرات المدخلة تمشيا مع قرار الجمعية العامة ٢٤٨/٦٧. وسيتم تحقيق التخفيض المقترح البالغ ٤٠٠ ٨٤٤ دولار عن طريق تخفيض موحد في جميع المشاريع الـ ٤٦ المقترح تمويلها في إطار الشريحة التاسعة، على أساس أن هذا التوزيع هو التوزيع الأكثر عدالة. وحسب حجم المشروع المعني ودرجة تعقيده، يكون متوسط التخفيض المقترح في حدود ٠٠٠ ١٨ دولار ولكنه يتراوح بين ٠٠٠ ١٢ دولار بالنسبة لمشروع صغير تبلغ قيمته ٠٠٠ ٤٠٠ دولار و ٠٠٠ ٣٥ دولار بالنسبة لمشروع تبلغ قيمته ١,٢ مليون دولار.

٣٥-١٦ واستعرض مديرو المشاريع حافظة أنشطتهم المحتملة في ضوء التحفيضات وأعادوا تنظيم الأنشطة وتخفيض عددها. ومن المتوقع أن يترتب على التخفيض انخفاض عدد البلدان المستهدفة عما كان مقررا وتقليص الأنشطة المتعمقة في البلدان المختارة.

٣٥-١٧ ومن الجدير بالإشارة أن مديري البرامج يقومون كل فترة سنتين بإعادة البرمجة في إطار الباب ٣٥، بما في ذلك إعادة تحديد الأولويات، لأنه يتضمن حافظة من الأنشطة التي تشكل احتياجات غير متكررة. وتتألف الحافظة من مشاريع جديدة ومتعددة السنوات، وكل ميزانية برنامجية مقترحة لفترة سنتين جديدة تعكس الأخذ بأنشطة غير متكررة مبرمجة حديثا. وسيجري مديرو البرامج مزيدا من المشاورات مع الجهات المعنية ببرامجهم (الشركاء المنفذون والفئات المستهدفة) في عام ٢٠١٤ من أجل إعداد وثائق مشاريع مفصلة مع إجراء تحليل مستفيض للمسائل والاحتياجات المعنية وتقديم خطة تنفيذ مفصلة.

٣٥-١٨ ويصنف الجدول ٣٥-٢ الاحتياجات من الموارد المتعلقة بالمشاريع المقترحة في إطار هذا الباب.

الجدول ٣٥-٢

الموارد المالية حسب العنصر

(بآلاف دولارات الولايات المتحدة)

الميزانية العادية

		التغيير في الموارد								
	نفقات الفترة ٢٠١٠-٢٠١١	موارد الفترة ٢٠١٢-٢٠١٣ بالمعدلات المنقحة	تعديل في (إضافة مؤجل الأثر وغير متكرر)	الولايات الجديدة والتغييرات فيما بين العناصر	التغييرات المدخلة تمشيا مع القرار ٢٤٨/٦٧	التغييرات الواردة في مخطط الميزانية[أ]	المجموع	النسبة المئوية	المجموع قبل إعادة تقدير التكاليف	إعادة تقدير التكاليف	تقديرات الفترة ٢٠١٤-٢٠١٥
حساب التنمية	**٢٣ ٦٥١,٣**	**٢٩ ٢٤٣,٢**	**-**	**-**	**(٨٤٤,٤)**	**-**	**(٨٤٤,٤)**	**(٢,٩)**	**٢٨ ٣٩٨,٨**	**-**	**(٢٨ ٣٩٨,٨)**

(أ) A/67/529 و Corr.1.

٣٥-١٩ ويرد في الجدول ٣٥-٣ أدناه موجز للاحتياجات من الموارد للشريحة التاسعة من المشاريع حسب وجه الإنفاق.

الجدول ٣٥-٣

موجز الاحتياجات من الموارد حسب وجه الإنفاق (قبل إعادة تقدير التكاليف)

(بآلاف دولارات الولايات المتحدة)

	٢٠١٤-٢٠١٥
تكاليف الموظفين الأخرى	١ ١٤٩ ٩٨٠
الاستشاريون	٧ ٢٢١ ٠٠٠
الخبراء	٨٤٩ ٤٠٠
سفر الموظفين	٣ ٨٤٧ ٩٠٠
الخدمات التعاقدية	٣ ٢٢٥ ١٠٠
الزمالات الدراسية والمنح والمساهمات	٤٢٤ ٠٠٠
مصروفات التشغيل العامة	٤٥٣ ٦٠٠
الأثاث والمعدات	٤٢٣ ٤٠٠
الحلقات الدراسية وحلقات العمل	١٠ ٨٠٤ ٤٢٠
المجموع	**٢٨ ٣٩٨ ٨٠٠**

المرفق

المشاريع المقترح تمويلها من حساب التنمية خلال فترة السنتين ٢٠١٤-٢٠١٥

ألف - تعزيز قدرات إدارات الضرائب الوطنية في البلدان النامية من أجل التفاوض بشأن معاهدات الازدواج الضريبي وتطبيقها بفعالية لتمويل التنمية المستدامة

إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية، بالتعاون مع اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي واللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ (٦٣٢ ٠٠٠ دولار)

معلومات أساسية

١ - تؤدي معاهدات الازدواج الضريبي دورا حاسما في تعزيز الاستثمارات الدولية. وحيث أن القانون الدولي يفرض قيودا قليلة جدا على سيادة البلدان على الضرائب، قد تُفرض الضرائب عموما على الإيرادات المتأتية من الاستثمارات والأنشطة العابرة للحدود في البلد الذي تجري فيه الاستثمارات أو غير ذلك من الأنشطة وفي بلد المستثمر أو التاجر على حد سواء، وفقا لقوانين الضرائب المحلية الخاصة بكل منهما. وعادة ما يكون هذا الازدواج الضريبي رادعا للاستثمارات العابرة للحدود التي تشكل محركا مهما للتنمية.

٢ - ومعاهدات الازدواج الضريبي اتفاقات ثنائية بين بلدين تخصص حقوق فرض الضرائب على الإيرادات المتأتية من الاستثمارات والأنشطة العابرة للحدود بين هذين البلدين، وبالتالي تمنع الازدواج الضريبي للإيرادات. إن منع الازدواج الضريبي على الصعيد الدولي أو القضاء عليه هو أحد الجوانب الهامة لمناخ الاستثمار في البلدان، وهو أمر أساسي لتدفق الاستثمارات بين البلدان، وتبادل السلع والخدمات، وحركة رأس المال والأشخاص، ونقل التكنولوجيا. وعلاوة على ذلك، تعزز معاهدات الازدواج الضريبي التعاون بين إدارات الضرائب، لا سيما في التصدي للتهرب من دفع الضرائب على الصعيد الدولي.

٣ - وتُعد اتفاقية الأمم المتحدة النموذجية للازدواج الضريبي بين البلدان المتقدمة النمو والبلدان النامية والاتفاقية الضريبية النموذجية المتعلقة بالدخل ورأس المال لمنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي، النموذجين الأكثر استخداما من جانب البلدان كأساس للتفاوض بشأن معاهداتها الضريبية الثنائية. وتعكس أوجه التشابه بين الاتفاقية النموذجية لمنظمة التعاون والتنمية واتفاقية الأمم المتحدة النموذجية أهمية تحقيق الاتساق قدر الإمكان. ومن ناحية أخرى، تعكس الاختلافات بينهما اختلاف العضوية في المنظمتين وأولوياتهما. وتتعلق الاختلافات الرئيسية، بوجه خاص، بمسألة إلى أي مدى ينبغي لبلد ما أن يتخلى، بموجب معاهدات الضرائب الثنائية، عن إعمال حقوقه الضريبية المتاحة له دون ذلك بموجب القانون المحلي، وذلك بغية تفادي الازدواج الضريبي وتشجيع الاستثمارات. وبصفة عامة، يبدو أن اتفاقية الأمم المتحدة النموذجية تحافظ على

حصة أكبر من حقوق فرض الضرائب للبلد الذي تجري فيه الاستثمارات أو غير ذلك من الأنشطة الأخرى. ومن جهة أخرى، تفضل الاتفاقية النموذجية لمنظمة التعاون والتنمية الاحتفاظ بحصة أكبر من حقوق بلد المستثمر أو التاجر في فرض الضرائب. وبالتالي، تسمح اتفاقية الأمم المتحدة النموذجية في العادة للبلدان النامية بإعمال حقوق أكثر لفرض الضرائب على الإيرادات المتأتية من الاستثمارات الأجنبية في تلك البلدان. وتسهم المعاهدات القائمة على اتفاقية الأمم المتحدة النموذجية في توليد الإيرادات التي يمكن أن تستخدم لتلبية الاحتياجات الإنمائية، وذلك عن طريق توفير الحماية للمصلحة المحددة للبلدان النامية المتمثلة في الاحتفاظ بحصة أكبر من إعمال حقوق فرض الضرائب على الإيرادات المتأتية في تلك البلدان. بيد أنه، من ناحية أخرى، تأخذ أحكام اتفاقية الأمم المتحدة النموذجية في الحسبان ضرورة ألا تكون الضرائب المفروضة في بلد المصدر عالية للغاية من أجل عدم إثباط الاستثمار والاعتراف بمدى ملاءمة تقاسم الإيرادات مع البلد الذي يقوم بتوفير رأس المال.

٤ - ولا تفهم بلدان نامية كثيرة أحكام اتفاقية الأمم المتحدة النموذجية فهما كافيا، ولا سيما أحكام صيغتها الجديدة التي وضعت في عام ٢٠١١. وبناء على ذلك، سيركز المشروع على تعزيز قدرات البلدان النامية على الاستفادة بفعالية من المعاهدات الضريبية، بالاعتماد على اتفاقية الأمم المتحدة النموذجية، بغية تشجيع الاستثمار مع مكافحة التهرب من الضرائب. وستسهم هذه النتائج في تحقيق هدف أعم يتمثل في تعزيز قدرات البلدان النامية على دعم نظم ضريبية أكثر فعالية وكفاءة لتمويل التنمية المستدامة. وسوف تتحقق النتائج المذكورة أعلاه كنتيجة للجهود الرامية إلى سد الثغرات في المهارات والمعارف في إدارات الضرائب الوطنية في البلدان النامية من خلال تنظيم حلقات تدريبية وإضفاء الطابع المؤسسي على برنامج تدريبي قائم بذاته.

هدف المنظمة: تعزيز قدرات الرابطات الضريبية الوطنية ووزارات المالية في البلدان النامية في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي وآسيا على التفاوض بشأن معاهدات الازدواج الضريبي وتطبيقها بفعالية، بالاعتماد على اتفاقية الأمم المتحدة النموذجية بغية تحسين مناخ الاستثمار وزيادة الإيرادات الضريبية ومكافحة التهرب الضريبي	موجز الميزانية	
	(بآلاف دولارات الولايات المتحدة)	
	المساعدة المؤقتة العامة	٤٠,٠
	الخبراء الاستشاريون	٢٤٧,٠
	السفر	١٣٧,٠
	الخدمات التعاقدية	٥٠,٠
العلاقة بالخطة البرنامجية لفترة السنتين ٢٠١٤-٢٠١٥ والأهداف الإنمائية للألفية: الشؤون الاقتصادية والاجتماعية، البرنامج الفرعي ٩ (تمويل التنمية)؛ التنمية الاقتصادية والاجتماعية في آسيا والمحيط الهادئ، البرنامج الفرعي ٢ (التجارة والاستثمار)؛ التنمية الاقتصادية والاجتماعية في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، البرنامج الفرعي ٣ (سياسات الاقتصاد الكلي والنمو)؛ الهدف ٨ من الأهداف الإنمائية للألفية	حلقات العمل/التدريب	١٥٨,٠
	المجموع	٦٣٢,٠

الإنجازات المتوقعة من الأمانة العامة	مؤشرات الإنجاز
(الإنجاز المتوقع ١) تعزيز قدرات الرابطات الضريبية الوطنية ووزارات المالية في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي وآسيا على التفاوض بشأن معاهدات الازدواج الضريبي وتطبيقها بفعالية	(مؤشر الإنجاز ١) زيادة في عدد المعاهدات التي جرى أو أعيد التفاوض بشأنها
(الإنجاز المتوقع ٢) تعزيز قدرات الرابطات الضريبية الوطنية والمنظمات الإقليمية في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي وآسيا على إضفاء الطابع المؤسسي على تنمية القدرات والمعارف في مجال التفاوض بشأن معاهدات الازدواج الضريبي وتطبيق أحكامها	(مؤشر الإنجاز ٢) عدد الطلبات الواردة من البلدان في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي وآسيا من أجل الدورات التدريبية و/أو حلقات العمل في مجال التعاون التقني، بما في ذلك استخدام برنامج ''تدريب المدربين'' المعتمد

الأنشطة الرئيسية

٥ - ستشمل الأنشطة الرئيسية للمشروع ما يلي:

(النشاط ١-١) تنظيم ثلاث حلقات تدريبية دون إقليمية في منطقة البحر الكاريبي وآسيا من أجل تعزيز قدرات الرابطات الضريبية الوطنية على التفاوض بشأن معاهدات الازدواج الضريبي وتطبيق أحكامها استنادا إلى اتفاقية الأمم المتحدة النموذجية؛

(النشاط ١-٢) وضع منهجين تدريبيين متوائمين مع الظروف الإقليمية بشأن معاهدات الازدواج الضريبي على أساس نتائج الحلقات التدريبية؛

(النشاط ١-٣) إرسال بعثتين استشاريتين وعقد حلقات عمل وطنية في بلدين من بلدان أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي وبلدين في آسيا من أجل دعم صياغة مساهماتها في عمليات صنع السياسات المتعلقة بالازدواج الضريبي؛

(النشاط ٢-١) عقد برنامج لتدريب المدربين في كلتا المنطقتين على أساس دورة الأمم المتحدة الدراسية المتعلقة بمعاهدات الازدواج الضريبي؛

(النشاط ٢-٢) وضع دورة دراسية على الإنترنت عن معاهدات الازدواج الضريبي باللغتين الإنكليزية والإسبانية تستضيفها منصة التعلم الإلكتروني بالمركز الدولي للزراعة المدارية؛

(النشاط ٢-٣) استحداث منصة على الإنترنت لاستضافة أنشطة شبكات موظفي الضرائب المسؤولين عن إدارة معاهدات الازدواج الضريبي والتفاوض بشأنها.

باء - دعم الدول الأعضاء في وضع وتعزيز الإحصاءات البيئية والحسابات البيئية الاقتصادية المتكاملة من أجل تحسين رصد التنمية المستدامة

إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية، بالتعاون مع اللجنة الاقتصادية لأفريقيا واللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي واللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ واللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (٦٩١ ٠٠٠ دولار)

معلومات أساسية

٦ - يعتري الضعف عملية رصد وقياس التقدم المحرز نحو تحقيق الاستدامة البيئية بسبب عدم كفاية إنتاج الإحصاءات البيئية والحسابات البيئية الاقتصادية. وفي عام ٢٠١٢، اعتمدت اللجنة الإحصائية نظام الحسابات البيئية والاقتصادية، وأقرت في عام ٢٠١٣ الإطار المنقح لتطوير الإحصاءات البيئية. وسيساعد

تنفيذ النظام والإطار البلدان في التصدي لتزايد الطلب على المعلومات المتكاملة دعما للسياسات المتكاملة في سياق متابعة مؤتمر الأمم المتحدة للتنمية المستدامة وخطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥.

٧ - ويهدف المشروع إلى التصدي للحواجز التقنية والمؤسسية التي تعترض إقرار الإحصاءات البيئية والحسابات البيئية الاقتصادية الصادرة بشكل روتيني على الصعيد الوطني. ويتألف المشروع من وحدتين متكاملتين تم وضعهما بطريقة منسقة. وتركز الوحدة الأولى على تعزيز إصدار الإحصاءات البيئية الوطنية بصورة منتظمة ومستمرة. ويتم ذلك عن طريق تقديم الدعم إلى خمسة بلدان في مراحل مبكرة من عملية وضع الإحصاءات البيئية في واحدة أو اثنتين من المناطق الإقليمية/دون الإقليمية النامية المختارة. وستطبق هذه الوحدة (الإحصاءات البيئية باستخدام إطار تطوير الإحصاءات البيئية) مع البلدان التي تُظهر التزاما مؤسسيا قويا في الشروع في برنامج إحصاءات بيئية لوضع مجموعة متعددة الأغراض من الإحصاءات البيئية التي تستخدم، في جملة أمور، في الإبلاغ والتقييم البيئيين، والمؤشرات البيئية والحسابات البيئية الاقتصادية. ويتمثل المستفيدون من المشروع على الصعيد الوطني في الممارسين العاملين في الوكالات الحكومية المشاركة في إصدار البيانات البيئية والإحصاءات والمؤشرات البيئية، فضلا عن مستعملي الإحصاءات البيئية، بما في ذلك المكتب الإحصائي الوطني أو وزارة البيئة أو مؤسسة مماثلة والسلطات القطاعية المسؤولة، في جملة أمور، عن الطاقة والمياه والمناطق المحمية والموارد الساحلية والبحرية والغابات والزراعة.

٨ - وتركز الوحدة الثانية (الحسابات البيئية الاقتصادية باستخدام نظام المحاسبة البيئية والاقتصادية) على بناء القدرات والهياكل الأساسية المتعلقة بتجميع الحسابات البيئية الاقتصادية، على أساس معيار إحصائي دولي، ودمج الإحصاءات البيئية والاقتصادية، وربطها بالطلب في مجال السياسات. وستدعم بلدان أربعة في أربعة مناطق قادرة على المبادرة بالتنفيذ على الصعيد دون الإقليمي. وسيركز التنفيذ على وحدات مختارة على أساس أولويات البلدان المشاركة. ويتمثل المستفيدون من المشروع على الصعيد الوطني في القائمين على تجميع الحسابات البيئية الاقتصادية في المكاتب الإحصائية الوطنية والوزارات التنفيذية الأخرى، وكذلك مستخدمي الحسابات البيئية الاقتصادية المسؤولين عن صياغة السياسات المتكاملة. ويشمل ذلك وزارات المالية والتخطيط الوطني والبيئة والتنمية الاقتصادية والزراعة والطاقة أو المؤسسات المماثلة. وبالإضافة إلى ذلك، يستفيد أيضا من المشروع الممارسون العاملون في المنظمات الدولية والإقليمية ودون الإقليمية والمنظمات غير الحكومية ومعاهد البحوث والجامعات والقطاع الخاص وعامة الجمهور.

٩ - وستقوم إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية، من واقع درايتها بحالة المناطق واحتياجاتها المعرب عنها، بتحديد الأنشطة ووضع أولوياتها من خلال التحاور مع اللجان الإقليمية أو غيرها من المؤسسات الإقليمية أو دون الإقليمية والبلدان المشاركة. ويمكن من خلال الشراكات مع هذه المؤسسات، تصميم المساعدة التقنية والتدريب من أجل بلد معين أو مجموعة من البلدان من أجل كفالة تلبية احتياجاتها إلى أقصى حد. وسوف تختار البلدان المشاركة على أساس معايير الاحتياجات والطلبات والدعم السياسي الوطني.

هدف المنظمة: تعزيز القدرات الوطنية للبلدان النامية بغية إنتاج مجموعة من الإحصاءات البيئية والحسابات البيئية الاقتصادية ذات الأولوية بصورة مستمرة ومنتظمة، وما يترتب على ذلك من مؤشرات لقياس التقدم المحرز نحو تحقيق التنمية المستدامة	موجز الميزانية	
	(بآلاف دولارات الولايات المتحدة)	
	الخبراء الاستشاريون	١٦٧,٣
	اجتماع فريق الخبراء	٣٢,٠
	السفر	١٠٥,٧
	مصروفات التشغيل	٢,٠
العلاقة بالخطة البرنامجية لفترة السنتين ٢٠١٤-٢٠١٥ والأهداف الإنمائية للألفية: الشؤون الاقتصادية والاجتماعية، البرنامج الفرعي ٤ (الإحصاءات)؛ الهدف ٧ من الأهداف الإنمائية للألفية	حلقات العمل/التدريب	٣٨٤,٠
	المجموع	٦٩١,٠

الإنجازات المتوقعة من الأمانة العامة	مؤشرات الإنجاز
(الإنجاز المتوقع ١) تعزيز القدرات التقنية للبلدان المشاركة من أجل إصدار مجموعة شاملة من الإحصاءات البيئية بانتظام، استنادا إلى إطار تطوير الإحصاءات البيئية، وفقا لمطالبها والتزاماتها في مجال السياسات	(مؤشر الإنجاز ١-١) زيادة في الخطط الإقليمية/دون الإقليمية والوطنية لإتخاذ إجراءات في مجال الإحصاءات البيئية تبين البرامج والأنشطة الرامية إلى تعزيز إصدار مجموعات الإحصاءات/المؤشرات البيئية التي وضعتها البلدان المشاركة
	(مؤشر الإنجاز ١-٢) زيادة توافر الإحصاءات البيئية ذات الأولوية في النظم الإحصائية الوطنية للبلدان المشاركة من خلال استخدام إطار تطوير الإحصاءات البيئية والمجموعة الأساسية للإحصاءات البيئية
(الإنجاز المتوقع ٢) تعزيز القدرات المؤسسية والتقنية للمكاتب الإحصائية الوطنية على وضع استراتيجيات وطنية وإقليمية من أجل تنفيذ نظام الحسابات البيئية الاقتصادية استجابة إلى الاحتياجات في مجال السياسات العامة من المعلومات الإحصائية الأكثر شمولا ودقة بشأن أوجه التفاعل بين البيئة والاقتصاد	(مؤشر الإنجاز ٢-١) عدد استراتيجيات التنفيذ الإقليمية لنظام الحسابات البيئية الاقتصادية التي أنجزت وتم الاتفاق عليها
	(مؤشر الإنجاز ٢-٢) استكمال جميع البلدان المشاركة للتقييم الذاتي الوطني بشأن البيئة المؤسسية وتوافر البيانات والاحتياجات من البيانات لتنفيذ وحدات مختارة لنظم الحسابات البيئية الاقتصادية
	(مؤشر الإنجاز ٢-٣) عمليات تجميع تصنيف حد أدنى من مجموعات الجداول والحسابات لوحدات مختارة من نظام الحسابات البيئية الاقتصادية في أربعة بلدان، على أساس بلد واحد في كل منطقة

الأنشطة الرئيسية

١٠ - ستشمل الأنشطة الرئيسية للمشروع ما يلي:

(النشاط ١-١) وضع وتطبيق أداة التقييم الذاتي للإحصاءات البيئية على أساس المجموعة الأساسية للإحصاءات البيئية في البلدان المشاركة (التقييم السابق والتقييم اللاحق)؛

(النشاط ١-٢) وضع خطط للعمل الإقليمي/دون الإقليمي والوطني في مجال الإحصاءات البيئية في كل منطقة إقليمية/دون إقليمية والبلدان المشاركة من أجل إنشاء خريطة طريق خاصة بكل بلد ومنطقة دون إقليمية، تسترشد بها عملية تنفيذ الأنشطة؛

(النشاط ١-٣) تنظيم حلقتي عمل إقليميتين/دون إقليميتين لبناء القدرات وحلقة عمل وطنية لكل من البلدان الخمسة، باستخدام إطار تطوير الإحصاءات البيئية والمجموعة الأساسية للإحصاءات البيئية من أجل تدريب الممارسين (من قبيل المكتب الإحصائي الوطني ووزارة البيئة) وتطوير القدرات المنهجية والإحصائية وتعزيزها في مجال الإحصاءات البيئية على الصعيد الوطني؛

(النشاط ١-٤) تقديم الدعم التقني إلى البلدان في مجال تعزيز أو تحسين إصدارها سلسلة و/أو مؤشرات إحصاءات بيئية مختارة عن طريق تنظيم بعثات المساعدة التقنية لاستعراض التقدم المحرز حتى الآن، وتوفير التوجيه حسب الاقتضاء؛

(النشاط ١-٥) تعزيز البرامج المشتركة بين المؤسسات وبروتوكولات تبادل البيانات على الصعيد الوطني وإطلاقها وتوثيقها من أجل تحسين الإحصاءات البيئية وتطويرها على الصعيد الوطني، استنادا إلى القيادة الدولية للأفرقة القطرية، حسب الاقتضاء، في كل بلد من البلدان؛

(النشاط ٢-١) تصميم أدوات تشخيصية دعما للتقييم الذاتي الوطني في مجال البيئة المؤسسية وتوافر البيانات والاحتياجات المتعلقة بتنفيذ نظام الحسابات البيئية الاقتصادية؛

(النشاط ٢-٢) تنظيم أربعة اجتماعات دون إقليمية (اللجنة الاقتصادية لأفريقيا واللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي واللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ واللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا) لبناء القدرات في البلدان من أجل التقييم الذاتي على الصعيد الوطني على أساس أولويات السياسات ووضع الاستراتيجيات الوطنية، وتشمل الفئات المستهدفة الجهات الوطنية القائمة على تجميع واستخدام الحسابات البيئية الاقتصادية؛

(النشاط ٢-٣) وضع استراتيجيات للتنفيذ الإقليمي لنظام الحسابات البيئية الاقتصادية، بالتنسيق مع اللجان الإقليمية ومشاركة منسق إقليمي، وإنشاء خريطة طريق متعددة السنوات في المنطقة من أجل توفير التوجيه والمراحل الرئيسية لتنفيذ الأنشطة؛

(النشاط ٢-٤) تنظيم مشاريع تجريبية في بلد ريادي في كل منطقة دون إقليمية من أجل تجميع الحسابات والإحصاءات البيئية الاقتصادية؛

(النشاط ٢-٥) إعداد مبادئ توجيهية لعملية التجميع دعما لبناء القدرات في البلدان، ومساعدة البلدان في تجميع حد أدنى من مجموعات الجداول والحسابات لوحدات مختارة من نظام الحسابات البيئية الاقتصادية.

جيم - تعزيز قدرة الدول الجزرية الصغيرة النامية على تقييم التقدم المحرز في تنفيذ استراتيجية موريشيوس للتخفيف من حدة المخاطر وتقليص مواطن الضعف

إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية، بالتعاون مع اللجنة الاقتصادية لأفريقيا واللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي (٥٨٨ ٠٠٠ دولار)

معلومات أساسية

١١ - يُعد برنامج عمل بربادوس لعام ١٩٩٤ من أجل التنمية المستدامة للدول الجزرية الصغيرة النامية خطة لمعالجة مواطن الضعف لدى تلك الدول. وحدد برنامج عمل بربادوس برنامجا متعدد التخصصات ومشتركا بين القطاعات يتضمن تفاصيل عن الإجراءات ذات الأولوية للتصدي للتحديات الخاصة التي تواجهها تلك الدول. وتم التأكيد مجددا على هذه الالتزامات من خلال استراتيجية موريشيوس لعام ٢٠٠٥ لمواصلة تنفيذ برنامج عمل بربادوس. وفي أيلول/سبتمبر ٢٠١٠، استعرضت الجمعية العامة في قرارها ٢/٦٥ التقدم المحرز من خلال تنفيذ استراتيجية موريشيوس وما تحقق من الأهداف الإنمائية للألفية. وأبرزت هذه الاستعراضات الرفيعة المستوى أنه لن يكون ممكنا تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية في الدول الجزرية الصغيرة النامية بدون معالجة أوجه ضعفها وقيودها المؤسسية على النحو الملائم.

١٢ - وأظهر استعراض عام ٢٠١٠ أنه بينما تحاول الدول الجزرية الصغيرة النامية عامة اتباع نهج متكامل لإقرار الركائز الثلاث للتنمية المستدامة من خلال الاستراتيجيات الوطنية للتنمية المستدامة ومن خلال جهودها الرامية إلى إدماج مبادئ التنمية المستدامة في الاستراتيجيات القطاعية أو إدراجها في استراتيجيات الحد من الفقر، تفتقر بلدان منها إلى الأدوات اللازمة إلى تتبع التقدم المحرز. وبالتالي، لا بد من تعزيز الترتيبات المؤسسية والإدارية المحددة القائمة لتنفيذ هذه السياسات والاستراتيجيات القطرية باستخدام أدوات ونظم

رصد وتقييم ملائمة من أجل الرصد الذاتي وتقييم التقدم المحرز في مجال بناء اقتصادات مرنة. وفي السياق نفسه، تواجه الدول الجزرية الصغيرة النامية أيضا تحديات من أجل الامتثال لالتزامات الإبلاغ الدولية والوفاء بها.

١٣ - وفي أثناء العملية التحضيرية للاستعراض الذي يجري كل خمس سنوات لاستراتيجية موريشيوس، واجهت عملية توليف تقارير التقييم الوطنية على الصعيدين الإقليمي والعالمي تحديات لعدم وجود مؤشرات أو معايير مناسبة لإجراء تقييم شامل للتقدم المحرز في معالجة مواطن الضعف لدى الدول الجزرية الصغيرة النامية وقدرتها على التكيف عن طريق بذل جهود وطنية لتنفيذ برنامج عمل بربادوس واستراتيجية موريشيوس. وبناء على ذلك، ظهرت الدعوة إلى تحديد وتنسيق العمل الذي يتعين القيام به بشأن وضع منهجيات للتقييم الفعال لمواطن ضعف الدول الجزرية الصغيرة النامية ومرونتها تدمج الأبعاد الثلاثة للتنمية المستدامة.

١٤ - ومن بين الشواغل الرئيسية التي لاحظتها الدول الجزرية الصغيرة النامية في مؤتمر الأمم المتحدة للتنمية المستدامة الحاجة إلى آليات لإنفاذ عملية رصد الالتزامات وتقديم الدعم لها. وتتصل بذلك أهمية جمع ما يكفي من البيانات والإحصاءات لإجراء تقييمات دقيقة واتخاذ قرارات فعالة. وتؤكد مرة أخرى الحالة التي تواجهها الدول الجزرية الصغيرة النامية الحاجة إلى سبل عملية لكفالة إتاحة تلك البيانات والإحصاءات لجميع الدول الجزرية الصغيرة النامية، بصرف النظر عن حجم سكانها، من أجل تعزيز الإبلاغ مع الحد من الأعباء المتصلة بالامتثال. وينبني المشروع على العمل الذي تقوم به إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية بشأن تقييمات جوانب الضعف من خلال مشروع ممول من الاتحاد الأوروبي يشجع على استخدام عملية توصيف قطري لمواطن الضعف والمرونة من أجل التقييم الذاتي لتنفيذ استراتيجية موريشيوس. ويهدف مشروع الاتحاد الأوروبي إلى دعم ستة دول جزرية صغيرة نامية مختارة في تجربة عملية توصيف مواطن الضعف والمرونة كإطار/منهجية للتقييم الذاتي لتنفيذ الالتزامات بموجب استراتيجية موريشيوس. ويشجع المشروع على إنشاء عمليات لتقييم نظم المعلومات الوطنية وتعزيزها بفضل مؤشرات محددة بشأن التنمية المستدامة لتنسيق السياسات والتعلم من الخبرات المكتسبة، وييسر نقل المعارف فيما بين بلدان الجنوب في مناطق الدول الجزرية الصغيرة النامية. ويتألف الإطار التحليلي لعملية توصيف مواطن الضعف والمرونة من تقييم لأوجه ضعف أحد البلدان وقدرته على التعامل مع مواطن الضعف هذه لكل مجال من المجالات المواضيعية المحددة في برنامج عمل بربادوس، فضلا عن المسائل الشاملة لعدة قطاعات التي توفر أوجه الترابط فيما بينها. وتتناول عملية توصيف مواطن الضعف والمرونة أيضا وسائل التنفيذ المنصوص عليها في برنامج عمل بربادوس واستراتيجية موريشيوس، مما يساعد على بناء قدرة البلدان على التكيف.

	موجز الميزانية	
هدف المنظمة: تعزيز قدرة دول نامية جزرية صغيرة مختارة على رصد التقدم المحرز في تنفيذ استراتيجية موريشيوس، ووضع استجابات مناسبة وعملية للحد من جوانب الضعف	(بآلاف دولارات الولايات المتحدة)	
	المساعدة المؤقتة العامة	٢٠,٠
	الخبراء الاستشاريون	١١٧,٠
العلاقة بخطة العمل لفترة السنتين ٢٠١٤-٢٠١٥ والأهداف الإنمائية للألفية: الشؤون الاقتصادية والاجتماعية، البرنامج الفرعي ٣ (التنمية المستدامة)، والبرنامج الفرعي ٤ (الإحصاءات)؛ الأهداف الإنمائية للألفية ١-٨	السفر	١٠٨,٠
	الخدمات التعاقدية	١٧,٠
	مصروفات التشغيل	٦,٠
	حلقات العمل/التدريب	٣٢٠,٠
	المجموع	٥٨٨,٠

الإنجازات المتوقعة من الأمانة العامة	مؤشرات الإنجاز
(الإنجاز المتوقع ١) زيادة قدرات المؤسسات الحكومية وغير الحكومية على الصعيد الوطني على جمع وتحليل البيانات عن المؤشرات الرئيسية لقياس التقدم المحرز، بما في ذلك عمليات توصيف مواطن الضعف والمرونة، نحو تنفيذ استراتيجية موريشيوس وتحقيق التنمية المستدامة	(مؤشر الإنجاز ١-١) زيادة في استخدام وتحليل مؤشرات التنمية المستدامة الخاصة بالدول الجزرية الصغيرة النامية لأغراض الإبلاغ والتحليل والتخطيط في دول جزرية صغيرة نامية مستهدفة
(الإنجاز المتوقع ٢) تعزيز قدرات الحكومات على تطبيق النتائج والتحليل فيما يتعلق برصد التقدم المحرز نحو تنفيذ استراتيجية موريشيوس في صياغة الخطط والاستراتيجيات الوطنية للتنمية المستدامة وتنفيذها، لا سيما فيما يتعلق بتخفيف المخاطر والحد من حالات الضعف	(مؤشر الإنجاز ٢-١) زيادة في تطبيق منهجية توصيف مواطن الضعف والمرونة، لتتبع التقدم المحرز في استراتيجية موريشيوس وتخطيط التنمية المستدامة من قبل البلدان المستهدفة
(الإنجاز المتوقع ٣) زيادة الوعي بعملية توصيف مواطن الضعف والمرونة وفرص تكرارها في المناطق الأخرى من خلال تبادل الممارسات الجيدة والدروس المستفادة	(مؤشر الإنجاز ٣-١) ازدياد وتنوع استخدام شبكة معلومات الدول الجزرية الصغيرة النامية لتبادل الخبرات من جانب الدول الجزرية الصغيرة النامية (يقاس بعدد الزيارات والوظائف ومنتديات المناقشة النشطة)

الأنشطة الرئيسية

١٥ - ستشمل الأنشطة الرئيسية للمشروع ما يلي:

(النشاط ١-١) تنظيم حلقتي عمل تدريبية وطنية في كل من البلدان المستهدفة من أجل وضع وتنفيذ إطار ومؤشرات رصد وتقييم عملية توصيف مواطن الضعف والمرونة؛

(النشاط ١-٢) تقديم الخدمات الاستشارية التقنية (من خلال الخدمات الاستشارية القصيرة الأجل) لمساعدة القدرات الوطنية في استخدام إطار ومؤشرات عملية توصيف مواطن الضعف والمرونة؛

(النشاط ١-٣) تنظيم حلقتي عمل إقليميتين مشتركتين للاستفادة من الخبرة المكتسبة في المشروع التجريبي للرصد والتقييم في المحيط الهندي لفائدة بلدان المحيط الأطلسي و/أو منطقة البحر الكاريبي الانتقائية؛

(النشاط ٢-١) مواصلة تطوير المجموعة الأساسية من المؤشرات والأرقام القياسية المركبة القطرية (أي معالم) أوجه الضعف والمرونة للسماح بوضع أسئلة خاصة بكل بلد (أي معالم)؛

(النشاط ٢-٢) تنظيم جولات دراسية وعمليات تبادل تقني بين مسؤولي الدول الجزرية الصغيرة النامية القائمين على تنفيذ ورصد برنامج عمل بربادوس واستراتيجية موريشيوس على الصعيد الوطني؛

(النشاط ٢-٣) عقد حلقات عمل وطنية لمساعدة البلدان المستفيدة في مواصلة استخدام تحليل التقييم الناشئة عن عملية توصيف مواطن الضعف والمرونة لوضع السياسات والبرامج من أجل استحداث استجابات عملية للتصدي لجوانب الضعف وستتناول حلقات العمل أيضا وصلات الربط الإلكتروني الخاصة بعرض البيانات والتحليلات على شبكة معلومات الدول الجزرية الصغيرة النامية بوصفها منصة فعالة لرصد استراتيجية موريشيوس وتقييمها؛

(النشاط ٣-١) تزويد الدول الجزرية الصغيرة النامية بمجموعة أساسية من المؤشرات المستمدة من عمليات توصيف شبكة معلومات مواطن الضعف والمرونة التي تجريها الدول الجزرية الصغيرة النامية، وإطلاع المجتمعات المحلية على الممارسات المتعلقة بالركائز الثلاث للتنمية المستدامة للدول الجزرية الصغيرة النامية من حيث صلتها بعمليات التقييم الذاتي للبلدان.

دال – دعم البلدان النامية في عملية انتقالها من استراتيجيات التنمية القائمة على الأهداف الإنمائية للألفية إلى استراتيجيات التنمية المستدامة الأوسع نطاقا من خلال إجراء تحليلات للسياسات القائمة على النموذج

إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية، بالتعاون مع اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا واللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي (٠٠٠ ٦٣٠ دولار)

معلومات أساسية

١٦ - تلقت حكومات البلدان النامية دعما كبيرا من المجتمع الدولي في تقييم الاستراتيجيات الرامية إلى تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية بحلول عام ٢٠١٥، وفي صياغة سياسات للتخفيف من أثر الصدمات الخارجية على التنمية البشرية. ورغم اعتراف هذه الحكومات بقيمة الدعم المقدم لها، فقد ساورها بعض القلق فيما يتعلق بإمكاناتها لتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية بحلول عام ٢٠١٥ وخطة التنمية التي ستنهجها بعد عام ٢٠١٥، مما يشير إلى رغبتها في أن تكون على علم أفضل بالخيارات المتاحة لها عندما تشرع في عملية تحديد استراتيجيتها الإنمائية الوطنية المقبلة.

١٧ - وتشير الأدلة المستقاة من نمذجة تحليلات سياسات الاقتصاد الكلي والسياسات الاجتماعية إلى أن سرعة التقدم المحرز في أي مجموعة من أهداف التنمية البشرية القطرية بحلول عام ٢٠١٥ (بما في ذلك الأهداف الإنمائية للألفية) سوف تشمل زيادة الإنفاق العام بصورة كبيرة، وتتطلب المزيد من النمو الاقتصادي السريع والمستدام. وبالنظر إلى القيود المفروضة حاليا على التمويل وكساد الاقتصاد العالمي، سوف تفوق الاستثمارات المضطردة في التنمية البشرية طاقة المالية العامة للبلدان مع إمكانية تقويض النمو الاقتصادي الذي تمس الحاجة إليه. ولذلك، تبدو الحكومات مقتنعة بضرورة تعميق فهمها للنتائج المتوسطة إلى الطويلة المدى للاستثمارات السابقة في الأهداف الإنمائية للألفية من أجل تحديد درجة مرونتها على تحمل مشاق الاقتصاد الكلي في الأجل القصير.

١٨ - وتدرك الحكومات أيضا عملية الانتقال من استراتيجيات التنمية القائمة على الأهداف الإنمائية للألفية، وتؤيد فكرة استراتيجيات التنمية المستدامة الأوسع نطاقا في إطار مؤتمر الأمم المتحدة للتنمية المستدامة. بيد أن سياق ما بعد عام ٢٠١٥ يفرض تحديات. ويتطلب بلوغ أهداف التنمية المستدامة استثمارات أولية لم يسبق لها مثيل. ويلزم الخبراء الحكوميون المزيد من الدعم في سياق تقييمهم الحذر والدقيق للمسارات البديلة في التحرك نحو تحقيق التنمية المستدامة ضمن إطار متسق للسياسة العامة.

١٩ - وسيركز المشروع على ستة بلدان أعربت عن رغبتها في العمل على نمذجة السياسات من أجل تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية والانتقال السلس نحو استراتيجيات التنمية المستدامة لما بعد عام ٢٠١٥، وتستخدم أدوات نمذجة السياسات في تحليلات السيناريوهات نتيجة لمشاريع تنمية القدرات السابقة أو الجارية[(١)].

هدف المنظمة: دعم الخبراء الحكوميين وصانعي السياسات في مجموعة مختارة من البلدان النامية في مجال تقييم خيارات وأولويات السياسة العامة من خلال أدوات النمذجة على نطاق الاقتصاد كله وعلى نطاق الاقتصاد الجزئي من أجل تحديد انتقال سلس من الاستراتيجيات الإنمائية الوطنية القائمة على الأهداف الإنمائية للألفية إلى استراتيجية أوسع نطاقا للتنمية المستدامة	**موجز الميزانية** (بآلاف دولارات الولايات المتحدة)	
	المساعدة المؤقتة العامة	٣٠,٠
	الخبراء الاستشاريون	٢٥٥,٠
	السفر	١٩٨,٠
	الخدمات التعاقدية	٢٠,٠
	المعدات	٦٠,٠
العلاقة بالخطة البرنامجية لفترة السنتين ٢٠١٤-٢٠١٥ والأهداف الإنمائية للألفية: الشؤون الاقتصادية والاجتماعية، البرنامج الفرعي ٣ (التنمية المستدامة)، والبرنامج الفرعي ٤ (الإحصاءات)؛ والبرنامج الفرعي ٦ (السياسات الإنمائية والتحليل الإنمائي)؛ التنمية الاقتصادية والاجتماعية في غربي آسيا، البرنامج الفرعي ١ (الإدارة المتكاملة للموارد الطبيعية لأغراض التنمية المستدامة) والبرنامج الفرعي ٢ (التنمية الاجتماعية) والبرنامج الفرعي ٣ (التنمية والتكامل الاقتصاديان)؛ التنمية الاقتصادية والاجتماعية في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، البرنامج الفرعي ٣ (سياسات الاقتصاد الكلي والنمو) والبرنامج الفرعي ٥ (التنمية والمساواة على الصعيد الاجتماعي) والبرنامج الفرعي ٨ (التنمية المستدامة والمستوطنات البشرية)؛ الأهداف الإنمائية للألفية ١-٨	حلقات العمل/التدريب	٦٧,٠
	المجموع	**٦٣٠,٠**

(١) في هذه المرحلة، تتوخى إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية العمل في الأردن وأوغندا وبوليفيا (دولة - المتعددة القوميات) والفلبين وكوستاريكا ونيكاراغوا.

الإنجازات المتوقعة من الأمانة العامة	مؤشرات الإنجاز
(الإنجاز المتوقع ١) تعزيز قدرات الخبراء الحكوميين على استخدام واعتماد أدوات النمذجة على نطاق الاقتصاد كله وعلى نطاق الاقتصاد الجزئي من أجل تحليل سياسات الاقتصاد الكلي والسياسات الاجتماعية والبيئية المتسقة	(مؤشر الإنجاز ١-١) عدد المؤسسات الحكومية التي بدأت باستخدام إطار النمذجة الكلية والجزئية وتواصل استخدامه على أساس منتظم كأداة لدعم عملية صنع القرار
(الإنجاز المتوقع ٢) تعزيز قدرات صانعي القرار في ستة بلدان مستهدفة للقيام بتقييمات لخيارات وأولويات السياسة العامة المتسقة القائمة على سيناريوهات النمذجة التي تساعد على تصميم استراتيجيات لتسريع التقدم نحو تحقيق الاستراتيجيات الوطنية للتنمية المستدامة	(مؤشر الإنجاز ٢-١) عدد السياسات والوثائق والحوارات المتعلقة بالسياسة العامة التي تستخدم مجموعة أدوات النمذجة على نطاق الاقتصاد كله وعلى نطاق الاقتصاد الجزئي لتسترشد بها عملية تصميم و/أو تنفيذ استراتيجيات التنمية المستدامة

الأنشطة الرئيسية

٢٠ - تشمل الأنشطة الرئيسية للمشروع ما يلي:

(النشاط ١-١) وضع إطار لأدوات جمع البيانات والنمذجة لتستخدمها البلدان الستة المستهدفة، وعقد حلقة عمل تدريبية وطنية افتتاحية في كل من البلدان الستة المستهدفة لتعريف أفرقة نمذجة السياسة العامة الوطنية بالإطار وأدوات النمذجة؛

(النشاط ١-٢) إنشاء مجموعة متكاملة ومتسقة من البيانات عن المؤشرات الاقتصادية والاجتماعية والبيئية المرتبطة بوصلات بينية سهلة الاستعمال تتيح التفاعل السلس بين البيانات وأدوات نمذجة السياسة العامة؛

(النشاط ١-٣) تنظيم ست حلقات عمل وطنية للأخذ بمجموعة من أدوات النمذجة الكلية والجزئية والوصلات البينية سهلة الاستعمال تنفذ حاسوبيا باستخدام مجموعات البيانات القطرية، وتكون جاهزة لتستخدمها أفرقة النمذجة القطرية من أجل تحليل السياسة العامة؛

(النشاط ١-٤) تنظيم ست حلقات عمل وطنية لتطبيق النماذج، بما في ذلك نماذج المعايرة من خلال مجموعات البيانات القطرية، باستخدام أدوات النمذجة والوصلات البينية الحاسوبية الخاصة بها، وتصميم عمليات محاكاة السياسة العامة وتحليل نتائج المحاكاة وتفسيرها على نحو كاف؛

(النشاط ٢-١) إعداد مذكرات السياسة العامة والوثائق الفنية الأخرى التي تحيل بسهولة الرسائل والتوصيات المتعلقة بالسياسة العامة إلى صانعي القرار باستخدام لغة سهلة الفهم؛

(النشاط ٢-٢) تنظيم ست حلقات عمل وطنية لمناقشة مذكرات السياسة العامة وغيرها من الوثائق الفنية مع المسؤولين الحكوميين بهدف استخلاص الدروس بشأن الكيفية التي يمكن بها إحالة التوصيات المتعلقة بالسياسة العامة والمستمدة من تحليلات السياسة العامة القائمة على النمذجة لتسترشد بها لإرشاد عمليات صنع القرار بشأن الاستراتيجيات الإنمائية الوطنية والتأثير عليها.

هاء - تعزيز قدرات الحكومات وقادة الشعوب الأصلية على كفالة الإدماج الاجتماعي والتنمية الشاملة في أفريقيا وآسيا

إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية بالتعاون مع اللجنة الاقتصادية لأفريقيا واللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ (٥٢٤ ٠٠٠ دولار)

معلومات أساسية

٢١ - تشكل الشعوب الأصلية نسبة ١٥ في المائة من فقراء العالم ونحو ثلث سكان الريف الذين يعيشون في فقر مدقع ويبلغ عددهم ٩٠٠ مليون نسمة في العالم. ومع ذلك، فإنها لا تزال تعاني من التمييز والتهميش والفقر المدقع والنزاعات نظرا لاعتمادها على نظم إيكولوجية هشة معرضة للخطر على نحو متزايد من جراء الاستغلال التجاري للموارد الطبيعية والممارسات غير المستدامة. ويمكن لسبل العيش التقليدية للشعوب الأصلية ومعارفها الإيكولوجية، بوصفها شعوبا قيمة على قدر كبير من التنوع البيولوجي في العالم، أن تسهم إسهاما كبيرا في تصميم وتنفيذ سياسات مناسبة للتنمية المستدامة، وأن تكون تلك الشعوب شركاء مهمين في تخطيط التنمية المستدامة وتحقيقها.

٢٢ - وأقرت الأمم المتحدة بضرورة معالجة مواطن الضعف لدى الشعوب الأصلية بمختلف الوسائل. وينطوي ذلك، في جملة أمور، على إنشاء المنتدى الدائم المعني بقضايا الشعوب الأصلية، وإعلان الأمم المتحدة بشأن حقوق الشعوب الأصلية. ويهيب الإعلان بالدول أن تتخذ التدابير المناسبة من أجل تنفيذه، بما في ذلك استعراض التشريعات والسياسات والبرامج الإدارية القائمة. وتتطلب هذه التدابير تعريف المسؤولين الحكوميين وقادة الشعوب الأصلية بالإعلان والصكوك الدولية ذات الصلة، واتخاذ التدابير العملية لتنفيذه، من قبيل إنشاء آليات لتيسير مشاركة هاتين المجموعتين.

٢٣ - وفي الوقت الراهن، كثيرا ما تغيب هذه الآليات القائمة على المشاركة، مما يسهم في خطر اندلاع التوترات بين الشعوب الأصلية والحكومات. فمن ناحية، يبدو قادة الشعوب الأصلية ناشطين فاعلين على الصعيدين

المحلي والوطني بالرغم من افتقارهم إلى المهارات اللازمة للمشاركة بفعالية في حوار بناء مع الحكومات. ومن ناحية أخرى، يفتقر عامة الجمهور والمسؤولون الحكوميون إلى الوعي بحقوق الشعوب الأصلية، مما يحد من قدرتهم على العمل معهم ومع المجتمع المدني بشكل عام.

٢٤ - وتقترح إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية، استنادا إلى تجربتها السابقة مع البرامج التدريبية، وضع وحدات تدريبية تجمع بين قادة الشعوب الأصلية والمسؤولين الحكوميين كأحد السبل الممكنة للمضي قدما فيما يتعلق بتنفيذ الإعلان والصكوك ذات الصلة. ويتوخى المشروع، استنادا إلى هذا التدريب، تنظيم حوارات حول السياسة العامة بين قادة الشعوب الأصلية والمسؤولين الحكوميين تفضي إلى وضع استراتيجيات ومبادرات لتنفيذ الإعلان. وسوف تركز جهود تنمية القدرات هذه على بلدان مختارة تشمل أعدادا كبيرة من الشعوب الأصلية، منظمة بشكل ما، وعلى الحكومات التي تقر بضرورة التعاون في عملية تنفيذ الإعلان. وسيركز المشروع على آسيا ومنطقة المحيط الهادئ حيث يعيش حوالي ٧٠ في المائة من الشعوب الأصلية في العالم، بيد أنها تعكس محدودية المشاركة السياسية للشعوب الأصلية وتمثيلها السياسي في العمليات التشريعية الوطنية، وعلى أفريقيا حيث تُرفض المطالبات الجماعية للشعوب الأصلية المتعلقة بالأراضي والموارد الطبيعية، وذلك أيضا بسبب محدودية الإقرار بها. ويركز المشروع تركيزا قويا على شباب الشعوب الأصلية ونسائها. وسينفذ المشروع بالتعاون الوثيق مع اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا واللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ، وكذلك مع أفرقة الأمم المتحدة القطرية.

هدف المنظمة: تعزيز الإدماج الاجتماعي والتنمية الشاملة في البرامج والسياسات الوطنية استنادا إلى إعلان الأمم المتحدة بشأن حقوق الشعوب الأصلية في أربعة بلدان مختارة في أفريقيا وآسيا

العلاقة بالخطة البرنامجية لفترة السنتين ٢٠١٤-٢٠١٥ والأهداف الإنمائية للألفية: الشؤون الاقتصادية والاجتماعية، البرنامج الفرعي ٢ (السياسات والتنمية الاجتماعية)؛ التنمية الاقتصادية والاجتماعية في أفريقيا، البرنامج الفرعي ١٠ (التنمية الاجتماعية)؛ التنمية الاقتصادية والاجتماعية في آسيا والمحيط الهادئ، البرنامج الفرعي ٦ (التنمية الاجتماعية)؛ الأهداف الإنمائية للألفية ١-٨

موجز الميزانية

(بآلاف دولارات الولايات المتحدة)

الخبراء الاستشاريون	١٧٨,٠
السفر	٨٤,٠
الخدمات التعاقدية	٢٠,٠
مصروفات التشغيل	٢,٠
حلقات العمل/التدريب	٢٤٠,٠
المجموع	**٥٢٤,٠**

الإنجازات المتوقعة من الأمانة العامة	مؤشرات الإنجاز
(الإنجاز المتوقع ١) تعزيز قدرات الحكومات المحلية والوطنية وقادة الشعوب الأصلية على وضع سياسات وبرامج تكفل الإدماج الاجتماعي والتنمية الشاملة في مجموعة مختارة من البلدان المستهدفة	(مؤشر الإنجاز ١-١) المبادرات/التدابير التي اتخذها المسؤولون وقادة الشعوب الأصلية الذين تدربوا في إطار المشروع على تعزيز/إعمال حقوق الشعوب الأصلية
(الإنجاز المتوقع ٢) إنشاء آليات استشارية فيما بين ممثلي الحكومات وممثلي منظمات الشعوب الأصلية تساهم في الأطر القانونية والسياسات والبرامج الإدارية التي تكفل تعزيز حقوق الشعوب الأصلية وإعمالها	(مؤشر الإنجاز ٢-١) عدد العمليات/الآليات الاستشارية المنشأة على الصعيد المحلي أو الوطني أو الإقليمي التي تشرك الشعوب الأصلية وممثليها في عملية صنع القرار بشأن المسائل التي تؤثر على رفاههم

الأنشطة الرئيسية

٢٥ - ستشمل الأنشطة الرئيسية للمشروع ما يلي:

(النشاط ١-١) التكيف مع الخصائص الوطنية، وترجمة وحدات التدريب القائمة لفائدة قادة الشعوب الأصلية والمسؤولين الحكوميين بشأن تنفيذ الإعلان المتعلق بحقوق الشعوب الأصلية، بما في ذلك بصفة خاصة ما يتعلق ببناء توافق الآراء وإجراء حوار بناء والمبادئ الأساسية للتخطيط في مجال التنمية؛

(النشاط ١-٢) تنظيم حلقة عمل تدريبية وطنية ومحلية باستخدام الوحدات التدريبية الموضوعة؛

(النشاط ١-٣) إجراء تقييم للحالة القانونية والسياساتية والإدارية للشعوب الأصلية في كل من البلدان الأربعة المختارة، مشفوعا بتوصيات عن كيفية سد الثغرات؛

(النشاط ١-٤) تيسير صياغة التدابير التشريعية والسياساتية والإدارية وتقديم المشورة الفنية بشأنها على الصعيد الوطني أو المحلي لتنفيذ المبادئ الواردة في الإعلان بشأن حقوق الشعوب الأصلية؛

(النشاط ٢-١) تنظيم اجتماعات لأصحاب المصلحة المتعددين (المسؤولون الحكوميون (من قبيل الهيئات التشريعية والحكومات المحلية والوكالات التنفيذية) والشعوب الأصلية والشركاء ذوو الصلة) للنظر في المقترحات الواردة في التقييم، مما يفضي إلى إنشاء آليات استشارية على الصعيدين الوطني والمحلي؛

(النشاط ٢-٢) تنظيم حلقة عمل وطنية من أجل استعراض وتقييم التقدم المحرز وتعزيز الحوار المستمر بين قادة الشعوب الأصلية والمسؤولين الحكوميين؛

(النشاط ٢-٣) تنظيم مناسبة خاصة في مقر الأمم المتحدة خلال الدورة السنوية للمنتدى الدائم المعني بقضايا الشعوب الأصلية، لتبادل النتائج والدروس المستفادة مع الدول الأعضاء وكيانات الأمم المتحدة ومنظمات الشعوب الأصلية.

واو - تعزيز قدرات البلدان النامية في أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى على إنتاج البيانات السكانية واستخدامها بفعالية عند وضع السياسات من أجل التنمية المستدامة

إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية، بالتعاون مع اللجنة الاقتصادية لأفريقيا (٥٨٨ ٠٠٠ دولار)

معلومات أساسية

٢٦ - تتطلب العملية القائمة على الأدلة لصياغة السياسات والاستراتيجيات وتنفيذها ورصدها لأغراض تحقيق التنمية المستدامة والمنصفة والشاملة أحدث البيانات والمؤشرات الديمغرافية الرئيسية الموثوق بها. وأكد زعماء العالم من جديد، في الوثيقة الختامية لمؤتمر الأمم المتحدة للتنمية المستدامة المعنونة ''المستقبل الذي نصبو إليه''، (قرار الجمعية العامة ٦٦/٢٨٨، المرفق) على أهمية الاتجاهات والتوقعات السكانية في الاستراتيجيات والسياسات الإنمائية وضرورة قيام الحكومات بتعزيز قدراتها الوطنية على تنفيذ البرامج المستدامة والشاملة بشأن جمع البيانات السكانية وتحليلها ونشرها واستخدامها.

٢٧ - وتتعدد التحديات التي يفرضها النمو السكاني في العالم (من المتوقع أن يبلغ ٩ بلايين نسمة بحلول عام ٢٠٥٠)، والديناميات السكانية سريعة التغير (بما في ذلك انخفاض معدلات الخصوبة، والشيخوخة، والهجرة الدولية والداخلية)، وتتطلب زيادة القدرات في البلدان على إنتاج البيانات السكانية اللازمة وتحليلها.

٢٨ - وبرهنت الدراسة الاستقصائية التي أجرتها شعبة السكان في الفترة ٢٠٠٨-٢٠٠٩ لتقييم احتياجات البلدان في مجال التعاون الإنمائي فيما يتعلق بالتقديرات والتوقعات السكانية الميدانية على القدرة المحدودة للمكاتب الإحصائية الوطنية في كثير من البلدان النامية على إصدار تقديرات موثوق بها للمؤشرات الديمغرافية الرئيسية وإصدار توقعات سكانية مفصلة بالقدر الكافي في الوقت المناسب لاستخدامها في التخطيط الإنمائي. وتتضح الحاجة الملحة إلى تعزيز القدرات الوطنية في هذا المجال بالنظر إلى ضرورة البيانات والمؤشرات الديمغرافية ليس فقط لتقييم التقدم المحرز نحو تحقيق الأهداف الإنمائية المحددة، ولكن أيضا لتقييم عناصر جميع مؤشرات التنمية الأخرى تقريبا. وتُجري شعبة السكان حوارا مستمرا مع الخبراء في المكاتب الإحصائية الوطنية لتلبية طلباتها للحصول على المساعدة الفنية والتوضيحات بشأن المسائل المنهجية فيما يتعلق بالبيانات السكانية. وقد أعربت عدة بلدان بشكل متكرر عن حاجتها إلى برامج التدريب الخاصة بوضع التقديرات واهتمامها

بالمشاركة فيها، ومن بين هذه البلدان إثيوبيا وأوغندا وكينيا. وبالإضافة إلى ذلك، طلبت عدة بلدان صراحة مساعدة الخبراء من إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية لوضع التقديرات والتوقعات السكانية.

٢٩ - ويهدف المشروع إلى بناء القدرات في البلدان على وضع التقديرات والتوقعات السكانية وتحليلها واستخدامها. ويتناول أيضا تحليل البيانات السكانية ونشرها من خلال التدريب على أدوات وبرامج تكنولوجيا المعلومات واستخدامها. وستشارك البلدان في الأنشطة التدريبية استنادا إلى طلبها على البيانات اللازمة للتقديرات والتوقعات السكانية وقدرتها على إنتاجها. وستُرسل بعثات مخصصة إلى مجموعة أصغر من البلدان، حيث القدرات الإحصائية أقل تطورا، من أجل تقديم المزيد من التدريب المكثف إلى العديد من موظفي المكتب الإحصائي الوطني. وسيشارك عدد أكبر من البلدان في حلقات العمل التدريبية.

٣٠ - وسيُنفذ المشروع بالتعاون الوثيق مع الشعبة الإحصائية في الأمم المتحدة، مما يكفل تقديم المساعدة من أجل الإبقاء على حوار متواصل مع المكاتب الإحصائية الوطنية وتوفير ما يلزم من متابعة، وذلك بالتشاور مع صندوق الأمم المتحدة للسكان. وبالإضافة إلى ذلك، ستكون المواد التدريبية وغيرها من المبادئ التوجيهية متاحة على الإنترنت، جنبا إلى جنب مع غيرها من الأدوات التي ستضعها شعبة السكان والتي توفر إمكانية الحصول على البيانات التجريبية المستخدمة في التقديرات السكانية وفي التوصيف الكامل لعمليتي التقدير والتوقع.

هدف المنظمة: دعم إدماج المسائل المتعلقة بالديناميات السكانية، بما في ذلك ارتفاع معدلات الخصوبة والنمو السكاني، وانخفاض معدلات الخصوبة، والشيخوخة، والهجرة في السياسات والاستراتيجيات الإنمائية في مجموعة مختارة من البلدان المستهدفة في أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى عن طريق تحسين توافر البيانات والمؤشرات السكانية الرئيسية واستخدامها	**موجز الميزانية**	
	(بآلاف دولارات الولايات المتحدة)	
	المساعدة المؤقتة العامة	٢٩,٤
	الخبراء الاستشاريون	١٦٤,٠
	السفر	١٢٠,٢
	الخدمات التعاقدية	٣٠,٠
	مصروفات التشغيل	٣,٠
	حلقات العمل/التدريب	٢٤١,٤
العلاقة بالخطة البرنامجية لفترة السنتين ٢٠١٤-٢٠١٥ والأهداف الإنمائية للألفية: الشؤون الاقتصادية والاجتماعية، البرنامج الفرعي ٤ (الإحصاءات) والبرنامج الفرعي ٥ (السكان)؛ الأهداف الإنمائية للألفية ١-٨.	**المجموع**	**٥٨٨,٠**

الإنجازات المتوقعة من الأمانة العامة	مؤشرات الإنجاز
(الإنجاز المتوقع ١) زيادة قدرات المكاتب الإحصائية الوطنية في البلدان المختارة على وضع تقديرات وتوقعات سكانية	(مؤشر الإنجاز ١-١) زيادة في عدد البلدان التي تضع التقديرات وتوقعات سكانية بالاستناد إلى مصادر بياناتها الوطنية
(الإنجاز المتوقع ٢) تحسين نشر البيانات السكانية وزيادة استخدام البيانات والمؤشرات الديمغرافية في صنع السياسات القائمة على الأدلة	(مؤشر الإنجاز ٢-١) ازدياد استخدام البيانات الديموغرافية في صياغة السياسات والاستراتيجيات الوطنية والإقليمية في ١٦ بلدا مختارا، على النحو المبين في الاستراتيجيات الإنمائية الوطنية وتقارير الرصد الوطنية والإقليمية

الأنشطة الرئيسية

٣١ - ستشمل الأنشطة الرئيسية للمشروع ما يلي:

(النشاط ١-١) إعداد مواد المعلومات الأساسية والتدريب بشأن إعداد التقديرات والتوقعات السكانية؛

(النشاط ١-٢) تنظيم وعقد حلقتي عمل تدريبيتين دون إقليميتين بشأن إعداد البيانات السكانية واستخدامها، مع التركيز على استعراض مصادر البيانات القائمة واستخدامها في إعداد التقديرات (حلقة عمل للبلدان الناطقة بالفرنسية وأخرى للبلدان الناطقة بالإنكليزية)؛

(النشاط ١-٣) تنظيم وعقد حلقتي عمل تدريبيتين دون إقليميتين بشأن إعداد التقديرات والتوقعات السكانية، بما في ذلك إجراء استعراض للعمل المضطلع به استنادا إلى الجولة الأولى من حلقات العمل؛

(النشاط ١-٤) تنظيم جولات دراسية من بلدان ذات نظم إحصائية أقل تطورا إلى بلدان أكثر تقدما من أجل توفير فرص لتعلم أفضل الممارسات وتبادل الخبرات؛

(النشاط ٢-١) إعداد مواد المعلومات الأساسية والتدريب بشأن إنتاج البيانات والمؤشرات السكانية واستخدامها؛

(النشاط ٢-٢) تنظيم وإجراء حلقتي عمل تدريبيتين دون إقليميتين بشأن استخدام البيانات والمؤشرات السكانية من أجل تحسين صياغة السياسات والبرامج القائمة على الأدلة؛

(النشاط ٢-٣) تقديم المساعدة التقنية إلى بلدان مختارة بشأن إعداد البيانات والمؤشرات السكانية من أجل تحسين توافر البيانات السكانية واستخدامها، بما في ذلك من جانب صانعي السياسات.

زاي - تعزيز قدرات بلدان نامية مختارة على تصميم الاستراتيجيات الوطنية للتنمية المستدامة من خلال النهج القائمة على المشاركة، استنادا إلى العروض الوطنية الطوعية المقدمة في المجلس الاقتصادي والاجتماعي

إدارة الشؤون الاقتصادية والتنمية الاجتماعية (٣٩٥ ٨٠٠ دولار)

معلومات أساسية

٣٢ - تأكد الدور المركزي للمجلس الاقتصادي والاجتماعي بالنسبة للاستراتيجيات الوطنية للتنمية المستدامة مؤخرا في وثيقة ''المستقبل الذي نصبو إليه''. ويدعم المجلس الدول الأعضاء، من خلال الاستعراض الوزاري السنوي، في استعراض وتقييم استراتيجياتها الإنمائية الوطنية وفي المتابعة الفعالة لنتائج المؤتمرات الرئيسية ومؤتمرات القمة التي تعقدها الأمم المتحدة، بما في ذلك مؤتمر الأمم المتحدة للتنمية المستدامة. وينقسم الاستعراض الوزاري السنوي إلى ثلاث عمليات استعراض مترابطة تنظم على الصعد الوطني والإقليمي والعالمي.

٣٣ - وتشكل العروض الوطنية الطوعية الجزء الاستعراضي الوطني للاستعراض الوزاري السنوي، الذي تتطوع فيه مجموعة فرعية من فرادى الدول الأعضاء بعرض ما أحرزته من تقدم نحو تحقيق الأهداف الإنمائية المتفق عليها دوليا، بما في ذلك الأهداف الإنمائية للألفية. وتركز البلدان التي تقدم عروضا على نجاحاتها الرئيسية والتحديات الأكثر إلحاحا التي تواجهها. وتبرز ما تم القيام به لإزالة العقبات وكيف يتسنى للمجتمع الدولي أن يخطط على أفضل نحو دعمه لتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية وسعيه لتحقيق التنمية المستدامة. وتنطوي عملية العرض الوطني الطوعي على ما يلي: (أ) إجراء استعراض لأصحاب المصلحة المتعددين على الصعيد الوطني؛ (ب) إعداد تقرير وطني؛ (ج) تقديم عرض موجه إلى المجتمع الدولي في المجلس الاقتصادي والاجتماعي.

٣٤ - ويجري بصورة متزايدة أيضا تشجيع البلدان التي تقدم عروضا وطنية طوعية على المشاركة في الأبعاد الإقليمية والعالمية للاستعراض الوزاري السنوي. وتعقد أربعة اجتماعات تحضيرية إقليمية في الفترة التي تسبق عقد الاجتماع العالمي الرفيع المستوى للمجلس الاقتصادي والاجتماعي. ومن المتوقع أن تركز الاجتماعات الإقليمية على الأولويات المحددة لكل منطقة فيما يتصل بموضوع الاستعراض الوزاري السنوي. وتسعى إلى تعزيز تبادل الخبرات بين البلدان التي تقدم عروضا وطنية طوعية في كل منطقة مع أصحاب المصلحة الرئيسيين الآخرين في مجال التنمية من أجل بناء القدرات الإقليمية وتعزيز الشبكات الإقليمية لحل المشاكل.

٣٥ - وقد مكّنت تقييمات العروض الوطنية الطوعية الحكومات، لأول مرة في بعض الحالات، من المواءمة بشكل أفضل بين الاستراتيجيات الإنمائية الوطنية والأهداف الإنمائية المتفق عليها دوليا. كما أنها توفر الفرصة للحكومات لضمان أن تكون الاستراتيجيات الوطنية للتنمية المستدامة أكثر خضوعا للمساءلة وأكثر شمولية

وفعالية بسبب الإسهامات القائمة على المشاركة المقدمة من الشركاء الإنمائيين غير الحكوميين في مرحلتي تصميم السياسات وتقييمها. ومع ذلك، لا يزال إدماج الاعتبارات الاقتصادية والاجتماعية والبيئية، وتعزيز مشاركة الجهات الفاعلة غير الحكومية وإدماج توصيات المجلس الاقتصادي والاجتماعي في الاستراتيجيات الإنمائية الوطنية، ولا سيما تلك المستمدة من العروض الوطنية الطوعية والاستعراض الوزاري السنوي، تمثل تحديات كبيرة بالنسبة للعديد من البلدان.

٣٦ - ويهدف المشروع إلى التصدي لهذه التحديات، والبناء على الجهود السابقة والجارية الرامية إلى تعزيز إمكانات بناء القدرات لعملية العروض الوطنية الطوعية، وكذلك غيرها من المشاريع التي تقودها إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية. وسيربط المشروع بين البلدان التي تقدم عروضا وطنية طوعية والأبعاد الإقليمية والعالمية للاستعراض الوزاري السنوي، وسيوفر كذلك استعراضا على سبيل المتابعة في السنة التالية لتقييم التقدم المحرز في الاستراتيجيات الإنمائية الوطنية لأغراض التنمية المستدامة.

٣٧ - وستكون البلدان المستهدفة ستة بلدان نامية تتطوع للمشاركة في عملية العروض الوطنية الطوعية. وبمجرد تحديد تلك البلدان، سيقوم مكتب المجلس الاقتصادي والاجتماعي للدعم والتنسيق بإشراك نظام الأمم المتحدة للمتسقين المقيمين في البلدان المعنية والوكالات العاملة في موضوع الاستعراض الوزاري السنوي (على سبيل المثال، برنامج الأمم المتحدة للبيئة ومنظمة العمل الدولية، وما إلى ذلك). وسيكون من بين الشركاء الرئيسيين في المشروع سلطات التخطيط الوطنية، وغيرها من الوزارات التنفيذية والمكاتب الإحصائية والمؤسسات الأكاديمية ومنظمات المجتمع المدني والقطاع الخاص ومراكز الفكر وغرف التجارة الوطنية، فضلا عن اللجان الإقليمية التي تشمل البلدان المستهدفة.

هدف المنظمة: تعزيز قدرات وزارات التخطيط والجهات الفاعلة غير الحكومية في مجموعة مختارة من البلدان النامية من أجل تقييم وتصميم وتحديث الاستراتيجيات الإنمائية الوطنية لأغراض التنمية المستدامة، التي تشمل العمليات القائمة على المشاركة	**موجز الميزانية**	
	(بآلاف دولارات الولايات المتحدة)	
	الخبراء الاستشاريون	١٥٨,٨
	السفر	١١٧,٠
	حلقات العمل/التدريب	١٢٠,٠
	المجموع	**٣٩٥,٨**
العلاقة بالخطة البرنامجية لفترة السنتين ٢٠١٤-٢٠١٥ والأهداف الإنمائية للألفية: الشؤون الاقتصادية والاجتماعية البرنامج الفرعي ١ (دعم وتنسيق شؤون المجلس الاقتصادي والاجتماعي) والبرنامج الفرعي ٦ (السياسات الإنمائية والتحليل الإنمائي)؛ الأهداف الإنمائية للألفية ١-٨		

الإنجازات المتوقعة من الأمانة العامة	مؤشرات الإنجاز
(الإنجاز المتوقع ١) تحسين تقييم دول أعضاء مختارة للتقدم المحرز في مجال التنمية وكذلك تحديد التحديات والأولويات الإنمائية الجديدة والمستجدة لخطة الأمم المتحدة للتنمية لما بعد عام ٢٠١٥	(مؤشر الإنجاز ١-١) عدد تقارير العروض الوطنية الطوعية القطرية التي تعترف بالتحديات وتحدد سبل المضي قدما لتحقيق تكامل الأبعاد الاقتصادية والاجتماعية والبيئية للتنمية المستدامة
(الإنجاز المتوقع ٢) تعزيز قدرات البلدان التي تقدم عروضا وطنية طوعية لإدماج توصيات المجلس الاقتصادي والاجتماعي في استراتيجياتها الإنمائية الوطنية بطريقة تشاركية	(مؤشر الإنجاز ٢-١) عدد الاستراتيجيات والخطط الإنمائية الوطنية في بلدان مختارة التي تدمج توصيات المجلس الاقتصادي والاجتماعي المتعلقة بالسياسة العامة

الأنشطة الرئيسية

٣٨ - ستشمل الأنشطة الرئيسية للمشروع ما يلي:

(النشاط ١-١) تنظيم حوارات وطنية بين أصحاب المصلحة المتعددين في البلدان التي تقدم عروضا وطنية طوعية لاستعراض التقدم المحرز بشأن الأهداف الإنمائية للألفية وتحديد التحديات الإنمائية والأولويات الوطنية لما بعد عام ٢٠١٥؛

(النشاط ١-٢) تنظيم حلقات عمل إقليمية للاستعراض الوزاري السنوي لفائدة المسؤولين الحكوميين من البلدان النامية؛

(النشاط ١-٣) تنظيم اجتماعات الاستعراض الوزاري السنوي واجتماعات إقليمية لأصحاب المصلحة غير الحكوميين؛

(النشاط ٢-١) تقييم التقدم المحرز فيما يتعلق بالبلدان التي قدمت عروضا وطنية طوعية في السنة السابقة وصياغة تعديلات المتابعة لإدخالها على الاستراتيجيات الوطنية للتنمية المستدامة واستخدام النهج القائمة على المشاركة في الحوار وصنع القرارات بشأن التنمية على الصعيد الوطني؛

(النشاط ٢-٢) تقديم الخدمات الاستشارية التقنية متعددة التخصصات إلى البلدان التي تقدم عروضا وطنية طوعية للمساعدة في صياغة سياسات واستراتيجيات متابعة فعالة رامية إلى تحقيق الأهداف الإنمائية الوطنية (سوف يقدم الخدمات الاستشارية موظفون من شعب إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية والاستشاريون الوطنيون).

حاء - تعزيز قدرات البلدان النامية الحصول على توفير إمكانية الحصول على المعلومات الإنمائية من خلال البيانات الحكومية المفتوحة

إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية، بالتعاون مع اللجنة الاقتصادية لأفريقيا وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي (٥٩٢ ٠٠٠ دولار)

معلومات أساسية

٣٩ - البيانات هي المواد الخام الجديدة للقرن الحادي والعشرين. وتوافر البيانات هو الوسيلة لتحديد الفرص الإنمائية وصنع القرار السياسي. وإتاحة الحصول على البيانات الحكومية يسمح باستخدام الموارد بمزيد من الكفاءة وتحسين تقديم الخدمات إلى المواطنين. ويحتمل أن تكون الآثار المترتبة عن ذلك بعيدة المدى على التنمية المستدامة: الابتكار والشفافية والمساءلة والإدارة القائمة على المشاركة والنمو الاقتصادي. فعلى سبيل المثال، كشفت إتاحة البيانات في بعض البلدان أنه فرض على بعض الحكومات دفع مبالغ أكبر بكثير تصل إلى ٢٥ مرة ما كانت تدفعه عن الأدوية نفسها. ومكنت هذه النتائج الحكومات من الضغط على شركات الأدوية لتخفض الأسعار. ولئن أُحرز تقدم كبير في السنوات الأخيرة من حيث مستوى إمكانية الحصول على البيانات الحكومية واستخدامها في البلدان المتقدمة النمو، فإن البلدان النامية لم تحقق نفس القدر من التقدم. فهي تحتاج إلى الدعم لإذكاء الوعي وزيادة القدرات وتقديم المساعدة التقنية في تنفيذ سياسات وبرامج البيانات الحكومية المفتوحة.

٤٠ - وهذا المشروع هو متابعة منطقية لعدد من الأنشطة التي تضطلع بها حاليا إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية في مجالي البيانات الحكومية المفتوحة والمشاركة الإلكترونية التي تركز على الآليات والأُطر المؤسسية اللازمة لإشراك المواطنين والمجتمع المدني من أجل التنمية. وفي عام ٢٠١٢، نظمت الإدارة، بالتعاون مع الاتحاد الدولي للاتصالات، حلقة عمل لتنمية القدرات في جنيف بشأن البيانات الحكومية المفتوحة وإشراك المواطنين. ونظمت حلقة عمل لاحقة ركزت على استخدام البيانات من أجل الشفافية والمساءلة والتعاون، بالاشتراك مع مركز جنوب أفريقيا للابتكار في الخدمة العامة في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٢. وناقش، في هاتين المناسبتين، مشاركون من بلدان تشمل مصر والأردن وكينيا الحاجة إلى السياسات والبرامج وتنمية القدرات المتعلقة بالبيانات الحكومية المفتوحة. وفي هذا السياق، يسد المشروع المقترح فجوة هامة بتقديم منتجات وخدمات جديدة إلى أصحاب المصلحة، يمكن الاستفادة منها في نشر البيانات الحكومية وتحليلها. فباستخدام وسائط إعلام متعددة، وبخاصة المنصات الإلكترونية والحلقات الدراسية المباشرة، سيقوم ببناء القدرات في عدد من البلدان النامية المختارة.

٤١ - ويوفر تحليل الخبرات المتاحة وتطوير المشاريع النموذجية في مجال الدراية الفنية والتحديات والفوائد الحقيقية المتصلة بالبيانات الحكومية المفتوحة مدخلات إضافية في بناء القدرات. وتوجد في الوقت الراهن، بعض أُطر

القياس التي تقيّم مستوى تطور البيانات الحكومية المفتوحة. وستضمن إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية في الصيغة المقبلة لدراسة الأمم المتحدة الاستقصائية بشأن الحكومة الإلكترونية مؤشراً للبيانات المفتوحة كجزء من مؤشر الأمم المتحدة لتطوير الحكومة الإلكترونية.

٤٢ - وسيجري اختيار مجموعة تتألف من ١٥ بلدا[٢] استناداً إلى مستوى تطور البيانات الحكومية المفتوحة لديها، بما في ذلك مدى اتاحتها للسياسات والتشريعات المتعلقة بالحصول على المعلومات الحكومية وخصوصية البيانات، ووجود إطار تنظيمي من قبيل المفوضين المعنيين بخصوصية المعلومات، والمحفوظات الوطنية وتوفر قنوات وطرائق مثل فهارس البيانات الحكومية المفتوحة. وسيجري اختيار أربعة من بين هذه البلدان التي لديها بشكل خاص أدنى مستويات الخبرة بوصفها بلداناً رائدة ستستفيد من خدمات التدريب والخدمات الاستشارية المباشرة في تطبيق البيانات الحكومية المفتوحة. وستنشر الدروس المستفادة من البلدان الرائدة في حلقات عمل ودورات تدريبية إلكترونية لصالح كافة بلدان المجموعة البالغ عددها ١٥ بلدا.

٤٣ - وسيساعد المشروع البلدان المستهدفة في وضع استراتيجية للبيانات المفتوحة، وإنشاء مجتمع للبيانات المفتوحة، وتطوير البيانات المفتوحة، واستحداث منصة للبيانات المفتوحة (موقع شبكي)، ورصد مبادرة البيانات المفتوحة وتقييمها. وستوضع الإجراءات النموذجية ومحور تركيزها على السياسات المواضيعية بالتعاون مع الشركاء الوطنيين. وستعطى الأولوية للمجالات المواضيعية ذات الصلة بتحقيق الأهداف الإنمائية المتفق عليها دولياً، بما فيها الأهداف الإنمائية للألفية. وتشمل المجالات بيانات النفقات العامة والميزنة العامة، والبيانات البيئية، وبيانات المشتريات، والبيانات الديمغرافية، والمؤشرات الاجتماعية والاقتصادية، وبيانات الرعاية الصحية، والبيانات الجغرافية، وبيانات التنقلات المحلية.

هدف المنظمة: تعزيز قدرات حكومات البلدان المستهدفة لتوفير إطار السياسات والهياكل الأساسية التقنية من أجل تطبيق مفهوم البيانات الحكومية المفتوحة	موجز الميزانية (بآلاف دولارات الولايات المتحدة)	
العلاقة بالخطة البرنامجية لفترة السنتين ٢٠١٤-٢٠١٥ والأهداف الإنمائية للألفية: الشؤون الاقتصادية والاجتماعية، البرنامج الفرعي ٧ (الإدارة العامة وإدارة التنمية)؛ الأهداف الإنمائية للألفية ١-٨	الخبراء الاستشاريون	٨٤,٠
	السفر	٨٠,٠
	الخدمات التعاقدية	١٥٩,٠
	مصروفات التشغيل	٤,٠
	حلقات العمل/التدريب	٢٦٥,٠
	المجموع	**٥٩٢,٠**

(٢) تتألف القائمة المؤقتة للمشروع من: أوزبكستان وبنغلاديش وتايلند وتركمانستان وجنوب أفريقيا وسيشيل وعمان وقطر وكازاخستان والكاميرون وكينيا وليسوتو ومصر وموزامبيق وناميبيا

الإنجازات المتوقعة من الأمانة العامة	مؤشرات الإنجاز
(الإنجاز المتوقع ١) زيادة قدرات كبار المسؤولين الحكوميين على صياغة سياسات لوضع البيانات الحكومية المفتوحة، بالتشاور مع الجهات المعنية ذات الصلة من المجتمع المدني	(مؤشر الإنجاز ١-١) زيادة في عدد السياسات والمبادرات التشريعية في مجال البيانات الحكومية المفتوحة المعتمدة والمنفذة
(الإنجاز المتوقع ٢) تحسين القدرات التقنية للحكومات في بلدان أربعة مستهدفة لوضع ودعم برامج وتطبيقات البيانات الحكومية المفتوحة التي تستخدم البيانات الحكومية، وفقاً لأطر السياسات المعمول بها	(مؤشر الإنجاز ٢-١) زيادة إتاحة البيانات الحكومية للجمهور على مواقع البيانات الحكومية المفتوحة

الأنشطة الرئيسية

٤٤ - ستشمل الأنشطة الرئيسية للمشروع ما يلي:

(النشاط ١-١) تنظيم حلقة عمل دولية لبناء القدرات لفائدة مسؤولي الإدارة العامة وغيرهم من المستفيدين من مباشرة الأعمال الحرة في المجتمع المدني وأوساط تكنولوجيا المعلومات لمجموعة تتكون من ١٥ بلداً بشأن المبادئ واستعراض للسياسات والمبادرات والشراكات القائمة في مجال البيانات الحكومية المفتوحة في العالم بأسره؛

(النشاط ١-٢) تصميم وإنشاء ثلاث دورات تدريبية إلكترونية بشأن البيانات الحكومية المفتوحة لفائدة واضعي مثل هذه البيانات ومستعمليها؛

(النشاط ١-٣) تنظيم حلقة عمل دولية لبناء القدرات لفائدة مسؤولي الإدارة العامة وغيرهم من المستفيدين المذكورين أعلاه لمجموعة تتكون من ١٥ بلداً مشاركاً في المشروع؛ وتبادل الخبرات المستفادة من البلدان الرائدة الأربعة والدورات التدريبية الإلكترونية؛

(النشاط ٢-١) تنظيم حلقات عمل لبناء القدرات الوطنية وغيرها من الخدمات الاستشارية من أجل وضع وإطلاق مبادرات موجهة نحو التنمية في مجال البيانات الحكومية المفتوحة على الصعيد الوطني أو دون الوطني في أربعة بلدان رائدة؛

(النشاط ٢-٢) توفير منصة تقنية لتبادل البيانات الحكومية المفتوحة عن طريق استحداث نموذج أولي مكيف لذلك الغرض، تكمله توفير خدمات استشارية.

طاء – تعزيز قدرات بلدان نامية مختارة على صياغة سياسات إنمائية والتخطيط لها بفعالية على الصعيد دون الوطني من أجل تحقيق التنمية المستدامة

إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية، بالتعاون مع برنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية واللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي واللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ واللجنة الاقتصادية لأفريقيا ومعهد الأمم المتحدة للتدريب والبحث ومعهد الدراسات المتقدمة التابع لجامعة الأمم المتحدة (٠٠٠ ٦٣٩ دولار)

معلومات أساسية

٤٥ – أكد قادة العالم في الوثيقة ''المستقبل الذي نصبو إليه'' الحاجة إلى التخطيط وصنع القرارات على الصعد الوطني ودون الوطني والمحلي على نحو أكثر اتساقاً وتكاملاً، وحسب الاقتضاء، ودعوا، تحقيقاً لهذه الغاية، البلدان إلى تعزيز المؤسسات أو الهيئات والعمليات المتعددة الأطراف المعنية الوطنية و/أو دون الوطنية و/أو المحلية، حسب الاقتضاء، التي تعالج مسائل التنمية المستدامة، بما في ذلك التنسيق بشأن مسائل التنمية المستدامة وتمكين الإدماج الفعّال لأبعاد التنمية المستدامة الثلاثة.

٤٦ – ويركز المشروع على تخطيط وإدارة التنمية بصورة متكاملة على الصعيدين الإقليمي ودون الوطني، بوصف ذلك أداة متعددة التخصصات قوية لمعالجة الفقر والروابط الحضرية والريفية على نحو فعّال، وتشجيع التوزيع المتوازن للسكان والأنشطة الاقتصادية في السياق المكاني بغية تحقيق الإنصاف والتماسك الاجتماعي. كما أنه يعزز التخطيط القائم على المشاركة، وتنظيم الفضاء المكاني بكفاءة، والدمج الأكثر فعالية للاعتبارات المتعلقة بالبيئة وبإدارة أخطار الكوارث (بما في ذلك تغير المناخ) بطريقة متكاملة مع قطاعات التنمية العمرانية الأخرى (بما في ذلك النقل، والسكن، والخدمات الأساسية والاجتماعية، والطاقة، والمياه، والاقتصاد). بيد أن التأكيد على المستويين المحلي والإقليمي لا يعني تقويض دور السياسات على المستوى الوطني في عملية التنمية التي توفر الإطار العام للسياسات على المستويين المحلي والإقليمي.

٤٧ – وقد شرعت العديد من البلدان النامية في انتهاج سياسات إنمائية إقليمية وعمرانية لتحديد مسألة تخصيص الموارد، ومعالجة التفاوتات الإقليمية والاجتماعية العميقة الجذور والفقر والاستدامة. غير أن التنفيذ الفعّال للسياسات الإنمائية الإقليمية والعمرانية يتطلب وجود مؤسسات وقوى عاملة ماهرة مستجيبة، وهو كثيراً ما تفتقر إليه البلدان النامية. وفي هذا الصدد، ثمة طلب على بناء القدرات المؤسسية والتقنية لتمكين البلدان النامية من صياغة وتنفيذ سياسات وبرامج إقليمية فعّالة، والقيام بالتخطيط، وتحديد الأدوات المناسبة على الصعيدين الوطني والإقليمي بهدف الإدماج الفعّال للأبعاد الثلاثة للتنمية المستدامة وتحقيق الإنصاف والكفاءة والاستدامة.

٤٨ - ويهدف هذا المشروع إلى بناء القدرات التقنية والمؤسسية للبلدان المستهدفة بغية تحسين وضع السياسات على الصعيدين الوطني ودون الوطني لأغراض عمليات تخطيط وإدارة التنمية الإقليمية المتكاملة وتعزيز التخطيط وصنع القرارات بصورة منسقة ومتكاملة في مختلف مستويات الحكومة لتحقيق التنمية المستدامة والأمن البشري، بما في ذلك إدارة أخطار الكوارث والتكيف مع تغير المناخ. ويتطلب هذا الأمر أيضاً وضع المؤشرات ذات الصلة لقياس تقدم/انتكاس التنمية المستدامة على الصعيد الإقليمي. وبالإضافة إلى ذلك، سييسّر المشروع، في إطار خطة التعاون فيما بين بلدان الجنوب، التواصل فيما بين البلدان والمناطق المستهدفة، ولا سيما بين الحكومات المحلية والإقليمية.

٤٩ - وسيعمل المشروع مع أربعة بلدان سبق أن شرعت في تنفيذ التخطيط الإنمائي على الصعيد المحلي أو الإقليمي. والبلدان المقترحة هي غانا وكينيا في أفريقيا وبيرو وكولومبيا في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي.

هدف المنظمة: تعزيز قدرات الحكومات الوطنية ودون الوطنية في بلدان نامية مختارة لتعزيز تصميم سياسات التنمية الإقليمية وعمليات تخطيط وإدارة التنمية الإقليمية المتكاملة لأغراض التنمية المستدامة

العلاقة بالخطة البرنامجية لفترة السنتين ٢٠١٤-٢٠١٥ والأهداف الإنمائية للألفية: الشؤون الاقتصادية والاجتماعية، البرنامج الفرعي ٣ (التنمية المستدامة) والبرنامج الفرعي ٩ (تمويل التنمية)؛ الأهداف الإنمائية للألفية ١-٨

موجز الميزانية

(بآلاف دولارات الولايات المتحدة)

الخبراء الاستشاريون	١٣٩,٠
السفر	٩٥,٠
الخدمات التعاقدية	٤٥,٠
مصروفات التشغيل	٦,٠
المعدات	٦,٠
حلقات العمل/التدريب	٣٤٨,٠
المجموع	**٦٣٩,٠**

الإنجازات المتوقعة من الأمانة العامة	مؤشرات الإنجاز
(الإنجاز المتوقع ١) تحسين قدرات حكومات مختارة وطنية ودون وطنية على صياغة ووضع أدوات تخطيط وإدارة التنمية على الصعيد الإقليمي	(مؤشر الإنجاز ١-١) عدد المخططين والمسؤولين الحكوميين على المستوى دون الوطني الذين تلقوا تدريباً وقاموا بصياغة أو تنفيذ خطط إنمائية إقليمية
	(مؤشر الإنجاز ١-٢) عدد الحكومات دون الوطنية التي أصبح لديها وثائق استراتيجيات/تشريعات أفضل بشأن السياسة العامة تعكس عمليات تخطيط وإدارة التنمية الإقليمية المتكاملة

الإنجازات المتوقعة من الأمانة العامة	مؤشرات الإنجاز
(الإنجاز المتوقع ٢) تحسين القدرات المؤسسية والتقنية للحكومات دون الوطنية لتعزيز التنمية الإقليمية المتكاملة المستدامة	(مؤشر الإنجاز ٢-١) عدد الحكومات دون الوطنية التي تشير إلى ازدياد القدرات المؤسسية والتقنية

الأنشطة الرئيسية

٥٠ - ستشمل الأنشطة الرئيسية للمشروع ما يلي:

(النشاط ١-١) إجراء بحوث بشأن الخبرات ذات الصلة وإعداد تقييم أوّلي واحد من كل بلد مستهدف فيما يتعلق بوضع السياسات والتخطيط والإدارة على الصعيد الإقليمي لأغراض التنمية المستدامة؛

(النشاط ١-٢) تنظيم حلقات عمل دون وطنية في البلدان المستهدفة بغرض: (أ) تعزيز القدرات المؤسسية؛ (ب) استحداث برامج وخطط عمل وسياسات ترمي إلى تعزيز التنمية الإقليمية المتكاملة المستدامة؛ (ج) عقد اجتماعات لأصحاب المصلحة المتعددين من أجل كسب التأييد والتنمية؛ (د) معالجة مسائل رئيسية محددة واردة أعلاه؛

(النشاط ١-٣) تنظيم حلقات عمل وطنية في البلدان المستهدفة بغية وضع خطط عمل استراتيجية محددة أو سياسات محددة لمعالجة القضايا الرئيسية في كل مجال من المجالات؛

(النشاط ٢-١) تنظيم حلقات عمل دون وطنية في البلدان المستهدفة لتعزيز القدرات المؤسسية للحكومات دون الوطنية على تعديل وتنفيذ الخطط الإنمائية الإقليمية وفقاً للإطار الاستراتيجي الوطني؛

(النشاط ٢-٢) بناء قاعدة معارف تفاعلية (قائمة على الشبكة) بهدف تلبية الحاجة الواسعة النطاق إلى نشر المعلومات وتبادلها فيما بين المناطق المهتمة و/أو المشاركة. وينبغي تحديث القاعدة باستمرار من خلال الحصول على المعلومات ذات الصلة والخبرات في مجال إدارة التنمية الإقليمية المتكاملة لأغراض التنمية المستدامة من مختلف المصادر. وبالإضافة إلى ذلك، إتاحة مواد التعلم الأساسية المعدّة لحلقات العمل والناتجة عنها عن طريق مركز للتوثيق يشكّل جزءًا من الموقع الشبكي؛

(النشاط ٢-٣) تقديم نتائج البلدان المستهدفة في إطار منتدى رفيع المستوى ذي صلة بشأن التنمية المستدامة لتبادل الدروس المستفادة فيما بين البلدان النامية.

ياء – تعزيز القدرات الوطنية على وضع خطط عمل وطنية لتنفيذ الصك غير الملزم قانوناً المتعلق بجميع أنواع الغابات

إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية (٤١٣ ٠٠٠ دولار)

معلومات أساسية

٥١ – تغطي الغابات ثلث مساحة الأراضي في العالم، مشكِّلة أكبر نظام إيكولوجي أرضي. وتوفر الغابات طائفة واسعة من الخدمات الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والبيئية. ويعتمد أكثر من ١,٦ بليون شخص بدرجات متفاوتة على الغابات في معيشتهم، ويستخدمون موارد الغابات للحصول على الوقود والأخشاب والمواد الغذائية والأدوية والدخل. ويمثل إيجاد السُبل الكفيلة بضمان أن تستفيد الأجيال الحالية والمقبلة من الغابات جوهر الإدارة المستدامة للغابات.

٥٢ – وفي عام ٢٠٠٧، شكّل اعتماد الجمعية العامة للصك غير الملزم قانوناً المتعلق بجميع أنواع الغابات (صك الغابات) نقطة تحوّل في تاريخ المناقشة السياساتية العالمية المتعلقة بالغابات. ووطد صك الغابات الالتزام العالمي بالإدارة المستدامة للغابات باعتباره المبدأ العام للسياسات المتعلقة بالغابات على الصعيدين الوطني والدولي. ويعتبر صك الغابات، رغم طابعه غير الملزم قانوناً، أول اتفاق عالمي يتضمن مجموعة من الإجراءات المحددة على جميع المستويات والمقترنة بحدود زمنية. وتدعو العديد من أحكام هذا الصك إلى وضع سياسات وتدابير وطنية، فضلاً عن التعاون الدولي للمضي قُدُماً في تنفيذ الإدارة المستدامة للغابات.

٥٣ – وقد أعاق عدم وجود خطط وطنية لتنفيذ صك الغابات الجهود التي تبذلها البلدان لتعزيز الإدارة المستدامة للغابات على نحو فعّال على الصعيد الوطني. وأدى أيضا غياب خطط عمل وطنية إلى تفاوتات عميقة فيما بين البلدان من حيث تنفيذ صك الغابات، وكذلك في تنفيذه الجزئي. واستجابة لطلبات البلدان، صُمّم المشروع بهدف مساعدة البلدان النامية والبلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية على معالجة هذه المشاكل عن طريق وضع خطط عمل وطنية لستة بلدان رائدة.

٥٤ – وسيتم تبادل نتائج هذا العمل بعد ذلك من خلال حلقتي عمل أقاليميتين، وكذلك في المناسبات ذات الصلة التي تتم على هامشهما، مع ٣٦ بلداً إضافياً لتعظيم تطبيق خطط العمل الوطنية. وسيتم اختيار هذه البلدان وفقاً لمعايير ذات صلة بالتنوع، (من قبيل الغطاء الحرجي ووجود سياسات قائمة متعلقة بالغابات)، فضلاً عن التقدم الذي أحرزته في كل بلد من هذه البلدان، سائر وكالات الأمم المتحدة وهيئاتها ذات الصلة بالغابات، بما في ذلك اتفاقية التنوع البيولوجي، واتفاقية الأمم المتحدة الإطارية المتعلقة بتغير المناخ، واتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحر.

هدف المنظمة: زيادة قدرات البلدان النامية والبلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية على وضع برامج عمل وطنية للدفع قُدماً بتنفيذ صك الغابات **العلاقة بالخطة البرنامجية لفترة السنتين ٢٠١٤-٢٠١٥ والأهداف الإنمائية للألفية:** الشؤون الاقتصادية والاجتماعية البرنامج الفرعي ٨ (الإدارة المستدامة للغابات) الأهداف ١ و ٣ و ٧ و ٨ من الأهداف الإنمائية للألفية	موجز الميزانية (بآلاف دولارات الولايات المتحدة) المساعدة العامة المؤقتة ٣٤,٧ الخبراء الاستشاريون ١١٨,٠ السفر ٤٠,٠ حلقات العمل/التدريب ٢٢٠,٣ **المجموع ٤١٣,٠**

الإنجازات المتوقعة من الأمانة العامة	مؤشرات الإنجاز
(الإنجاز المتوقع ١) وضع اعتماد خطط عمل وطنية في ستة بلدان مختارة رائدة من البلدان النامية والبلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية واعتمادها للدفع قُدُماً بتنفيذ صك الغابات، وتحقيق الأهداف العالمية الأربعة المتعلقة بالغابات وتعزيز الإدارة المستدامة للغابات	(مؤشر الإنجاز ١-١) عدد خطط العمل الوطنية المصممة والمنجزة في البلدان النامية المستهدفة (مؤشر الإنجاز ١-٢) عدد الحكومات دون الوطنية التي أصبح لديها وثائق استراتيجيات/تشريعات أفضل بشأن السياسة العامة تعكس عمليات تخطيط وإدارة التنمية الإقليمية المتكاملة
(الإنجاز المتوقع ٢) تعزيز قدرات واضعي السياسات ذوي الصلة في البلدان الأخرى النامية والتي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية، على استخدام أو وضع خطط عمل وطنية مماثلة لإحراز تقدم في تنفيذ صك الغابات، وتحقيق الأهداف العالمية المتعلقة بالغابات، وتعزيز الإدارة المستدامة للغابات	(مؤشر الإنجاز ٢-١) عدد الحكومات التي اتخذت الخطوات اللازمة لاستخدام أو وضع خطط عمل وطنية لتنفيذ صك الغابات

الأنشطة الرئيسية

٥٥ - ستشمل الأنشطة الرئيسية للمشروع ما يلي:

(النشاط ١-١) تحليل العناصر الشاملة، فضلاً عن العناصر القطرية التي ستدرج في خطط العمل الوطنية، وإعداد مشروع خطة لتنظيم حلقتي العمل الأقاليميتين، وكذلك الأنشطة الموازية؛

(النشاط ١-٢) تنظيم عملية قائمة على المشاركة لحصر أصحاب المصلحة ومسؤولياتهم، في كل بلد من البلدان الرائدة الستة، وعمليات استعراض للدراسات والوثائق المتوفرة ذات الصلة لجمع المعلومات اللازمة لخطط العمل؛

(النشاط ١-٣) إعداد مشاريع خطط عمل وطنية، وإنشاء مجموعات وطنية من أصحاب المصلحة من أجل استعراضها مع كفالة أن تكمل الخطط القائمة بشأن هذه المسألة؛

(النشاط ٢-١) تنظيم حلقتي عمل أقاليميتين لفائدة بلدان نامية إضافية تستند إلى خبرات البلدان الرائدة من أجل تمكينها من وضع خطط عمل وطنية خاصة بها.

كاف - بناء قدرات واضعي السياسات في البلدان النامية على معالجة الثغرات التنظيمية والمؤسسية في مجال إدارة الديون السيادية

مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (الأونكتاد)، بالتعاون مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي (٠٠٠ ٥٨٨ دولار)

معلومات أساسية

٥٦ - كشفت مبادرة الأونكتاد في مجال الديون السيادية عن احتياج واضعي السياسات في بعض البلدان النامية للمساعدة التقنية بغية تحسين أطرها التنظيمية والمؤسسية المتعلقة بالإقراض والاقتراض السياديين. وتقع في صميم المشكلة عموماً المسائلُ المتعلقة بسوء الإدارة الناجمة عن انعدام الشفافية وعدم وضوح المسؤوليات في عملية التعاقد للحصول على قروض.

٥٧ - وفي نهاية عام ٢٠٠٩، أطلق الأونكتاد مبادرة بغرض تشجيع الإقراض والاقتراض السياديين المسؤولين. وقد نجح الأونكتاد، بالتعاون مع فريق من الخبراء يتألف من أخصائيين وأكاديميين مرموقين في مجال الديون وتمويل التنمية، في صياغة مجموعة من المبادئ لتوجيه ممارسات الإقراض والاقتراض السياديين المسؤولين. وتهدف المبادئ إلى تحديد مسؤوليات واضحة لكل جانب سواء المقرض أم المقترض بهدف الحد من انتشار أزمات الديون السيادية وتشجيع النمو الاقتصادي المستدام. وقد رحبت بهذه المبادئ الدول الأعضاء وسائر أصحاب المصلحة على نطاق واسع، بما في ذلك نادي باريس والمؤسسات المالية المتعددة الأطراف والمجتمع المدني. وبالإضافة إلى ذلك، بدأت المبادئ تحظى بتأييد علني من دول أعضاء يبلغ عددها حتى الآن ١٣ بلداً من البلدان ذات المستويات المختلفة من حيث التنمية الاقتصادية.

٥٨ - وتبين أثناء إجراء المشاورات مع الدول الأعضاء التي أفضت إلى عملية التأييد، أن بعض البلدان ستحتاج إلى المساعدة في تصميم و/أو تكييف أطرها التنظيمية (والمؤسسية) من أجل تنفيذ الممارسات المسؤولة المبينة في المبادئ. واستفسرت بعض البلدان عما إذا كان الأونكتاد قادراً على تقديم مساعدة إضافية في هذا الشأن.

٥٩ - ويهدف المشروع إلى تعزيز قدرات واضعي السياسات على المستويين التنظيمي والسياسي على تصميم وتنفيذ سياسات تشجع الممارسات المسؤولة في مجال إدارة الديون السيادية بتكييف أطرها التنظيمية والمؤسسية. وتشمل القائمة الأوّلية للبلدان المستفيدة البلدان التي أعلنت عن تأييد رسمي لمبادئ الأونكتاد المتعلقة بالإقراض والاقتراض السياديين المسؤولين، وطلبت الحصول على مساعدة تقنية. وتضم القائمة مبدئياً إندونيسيا (أو الفلبين)، وغابون، والمغرب، ونيبال وهندوراس (أو كولومبيا)،.

٦٠ - وسيستفيد المشروع من العلاقات القائمة مع المصارف الإقليمية (مثل البنك الإسلامي للتنمية ومصرف التنمية الآسيوي) ومع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي بهدف الحصول على المساعدة في تنظيم حلقات العمل على الصعيد الإقليمي. وبالإضافة إلى ذلك، يقدم الشركاء مساهمات مثل جهات الاتصال، والدعم التقني ووثائق المعلومات الأساسية.

		موجز الميزانية (بآلاف دولارات الولايات المتحدة)	
هدف المنظمة: تحسين قدرات بلدان مختارة على تصميم أطر مؤسسية وتنظيمية تعزز الممارسات المسؤولة في مجال إدارة الديون السيادية وتكييفها وتنفيذها	المساعدة العامة المؤقتة		٢٢,٥
	الخبراء الاستشاريون		١٣٤,٦
	اجتماع فريق الخبراء		٤٠,٠
العلاقة بالخطة البرنامجية لفترة السنتين ٢٠١٤-٢٠١٥ والأهداف الإنمائية للألفية: التجارة والتنمية، البرنامج الفرعي ١ (العولمة والترابط والتنمية)؛ الهدف ٨ من الأهداف الإنمائية للألفية	السفر	٦٤,٠	
	الخدمات التعاقدية		١٥,٦
	مصروفات التشغيل		١٠,٣
	حلقات العمل/التدريب		٣٠١,٠
	المجموع		**٥٨٨,٠**

الإنجازات المتوقعة من الأمانة العامة	مؤشرات الإنجاز
(الإنجاز المتوقع ١) تحسين إدراك وقدرات واضعي السياسات في البلدان المستفيدة فيما يتعلق بتحديد الثغرات التنظيمية والمؤسسية في مجال إدارة الديون السيادية	(مؤشر الإنجاز ١-١) ازدياد الاتفاق بين واضعي السياسات في البلدان المستفيدة فيما يتعلق بالثغرات التنظيمية والمؤسسية في مجال إدارة الديون السيادية على نحو ما جرى تحديده عن طريق إطار التقييم التشخيصي
(الإنجاز المتوقع ٢) تحسين قدرات البلدان المستفيدة على سد الثغرات التنظيمية والمؤسسية التي تم تحديدها في مجال إدارة الديون السيادية عن طريق السياسات والصكوك المتعلقة بالإقراض والاقتراض المسؤولين المتعلقة بالغابات، وتعزيز الإدارة المستدامة للغابات	(مؤشر الإنجاز ٢-١) زيادة في عدد الخيارات المتعلقة بالسياسات والصكوك الرامية إلى سد الثغرات التنظيمية والمؤسسية التي تم تحديدها في مجال إدارة الديون السيادية

الأنشطة الرئيسية

٦١ - ستشمل الأنشطة الرئيسية للمشروع ما يلي:

(النشاط ١-١) تنظيم اجتماع فريق من الخبراء لتقديم مساهمات بشأن منهجية لإطار تقييم تشخيصي من أجل تحديد الثغرات التنظيمية والمؤسسية؛

(النشاط ١-٢) تنظيم حلقة عمل للتقييم التشخيصي لفائدة خمسة بلدان مستفيدة بشأن الأطر المؤسسية والتنظيمية استناداً إلى إطار التقييم التشخيصي؛

(النشاط ١-٣) تصميم وتجميع قاعدة بيانات تتيح الدراسات التحليلية المقارنة للتقييم التشخيصي. وستستخدم البلدان المستفيدة قاعدة البيانات لتتبين كيفية إحراز تقدم في تنفيذها للمبادئ. وينبغي أن تكون هذه القاعدة بمثابة المعيار، وينبغي بالتالي تشجيع واضعي السياسات على استخدام الصكوك والخيارات المتعلقة بالسياسات التي اقترحت في حلقة العمل؛

(النشاط ٢-١) تنظيم حلقة عمل لبناء القدرات مع مجموعة البلدان المستفيدة تركز على الخيارات المتاحة لتحسين الأطر التنظيمية والمؤسسية، تمشياً مع الممارسات المسؤولة للإقراض والاقتراض السياديين؛

(النشاط ٢-٢) تنظيم جولة دراسية للموظفين من الوزارات ذات الصلة للبلدان المستفيدة إلى بلدان أخرى لها أطر تنظيمية ومؤسسية أكثر تقدماً في مجال إدارة الديون السيادية. وينبغي إدراج الدروس المستفادة من الجولة في التقرير التجميعي الوارد وصفه أدناه؛

(النشاط ٢-٣) إعداد تقرير تجميعي بشأن السياسات والتدابير التي اعتمدتها البلدان المستفيدة عقب حلقات العمل. وسيتضمن التقرير توصيات قد تكون مفيدة للبلدان الأخرى.

لام - دعم الدول الأعضاء في وضع إطلاق استراتيجيات لصادرات المنتجات المستدامة من خلال استعراضات وطنية لصادرات المنتجات المستدامة

مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (الأونكتاد) (٠٠٠ ٥٩٠ دولار)

معلومات أساسية

٦٢ - في مؤتمر الأمم المتحدة للتنمية المستدامة، أقر زعماء العالم بأن التحولات التي تجريها البلدان للانتقال إلى اقتصاد أخضر يمكن أن تقدم مساهمات متزايدة في تحقيق التنمية المستدامة والقضاء على الفقر عن طريق تنويع النشاط الاقتصادي وإيجاد فرص العمل وحصائل الصادرات وحماية البيئة وتحقيق العدالة الاجتماعية. وتتيح المنتجات المستدامة (أي السلع والخدمات التي تتداول عالميا وتنتج بطريقة مستدامة وتشجع الاستهلاك

المستدام) فرصا كبيرة للتصدير للبلدان النامية. وتشمل هذه المنتجات مجموعة متنوعة من السلع والخدمات الخضراء، بما في ذلك نظم الطاقة المتجددة، ومصابيح الإضاءة الكهربائية التي تتسم بكفاءة استخدام الطاقة، والأغذية العضوية، ومكونات مستحضرات التجميل الطبيعية، ومنتجات مصائد الأسماك والغابات التي تحصد بطريقة مستدامة، وخدمات إعادة التدوير، ومواد البناء الخضراء، وخدمات المشورة البيئية، والسياحة البيئية. ونظرا لأن كثيرا من المنتجات المستدامة تنتج في المناطق الريفية وتتطلب عمال أقل مهارة، بمن فيهم النساء والشباب، فإن إنتاجها يمكن أن يسهم بصورة كبيرة في حماية البيئة، واستخدام الموارد الطبيعية بكفاءة وبطريقة مستدامة، والتنويع الاقتصادي وإيجاد فرص العمل والحد من الفقر في المناطق الريفية المهمشة اقتصاديا في البلدان النامية.

٦٣ - وحتى يتسنى اغتنام هذه الفرص الجديدة لتحقيق نمو شامل ومستدام، يتعين على البلدان النامية أن تعزز قدراتها على تحديد مواطن القوة في إنتاجها وصادراتها من منظور المنتجات المستدامة، وأن تكون لديها السياسات والأنظمة والمؤسسات الوطنية اللازمة لتهيئة بيئة مواتية للإنتاج والتصدير. ولكن بالنسبة لمعظم البلدان النامية، ولا سيما أقل البلدان نموا، توجد ثغرات كبيرة في وعي واضعي السياسات الوطنية وغيرهم من أصحاب المصلحة الوطنيتين بالفرص الوطنية للإنتاج والتصدير في قطاعات المنتجات المستدامة، وفي تعاونهم بشأنها.

٦٤ - وتهدف الاستعراضات الوطنية لصادرات المنتجات المستدامة التي يجريها الأونكتاد إلى سد هذه الثغرات من خلال أنشطة لبناء القدرات موجهة نحو النتائج من أجل مساعدة البلدان النامية[٣] المهتمة على وضع استراتيجيات وخطط عمل وطنية للنهوض بتنمية صادرات المنتجات المستدامة. وتمثل هذه الاستعراضات عنصرا محوريا من استجابة الأونكتاد للدعوة إلى بناء القدرات الواردة في الوثيقة الختامية ”المستقبل الذي نصبو إليه“ومن ولاية الدوحة لعام ٢٠١٢ الصادرة عن المؤتمر والتي تدعو إلى بناء القدرات لتعزيز أنماط الاستهلاك والإنتاج المستدامين. وباستخدام منهجية حيز المنتجات للأونكتاد، سيقوم أصحاب المصلحة بتحديد قطاعات واعدة للمنتجات المستدامة لإنتاجها وتصديرها وتقديم توصيات سياساتية لتهيئة بيئة عمل تجاري تمكينية للقطاعات المختارة. ولكفالة حدوث تأثير موجه نحو النتائج، سيقتضي كل استعراض وطني من أصحاب المصلحة وضع خطة عمل لتنفيذ توصياتهم. وعند استكمال هذه الاستعراضات، سيواصل الأونكتاد التنسيق مع الوزارات الحكومية المعنية لرصد تنفيذ خطط العمل والربط بين الوزارات والشركاء الإنمائيين الثنائيين والدوليين من أجل التعاون في هذا التنفيذ.

(٣) حتى الآن أعربت عدة دول أعضاء عن اهتمامها بتنفيذ استعراض وطني لصادرات المنتجات المستدامة، وهي: إثيوبيا، وإكوادور، وأنغولا، وأوزبكستان، وبوركينا فاسو، وبيلاروس، وتركمانستان، وتركيا، والجمهورية الدومينيكية، وجنوب أفريقيا، وعمان، وقيرغيزستان، والكاميرون، ولبنان، ومصر، والمكسيك، وميانمار، ونيبال، وهندوراس.

٦٥ - وسيتولى الأونكتاد نشر التقارير المستمدة من الاستعراضات الوطنية المذكورة وتوزيعها. وعلى الصعيد الوطني، تقدم التقارير تحليلات ورؤى قطاعية إلى مقرري السياسات والمفاوضين التجاريين من أجل مساعدتهم مستقبلا في وضع السياسات والأطر التنظيمية والمؤسسية والنظم السياساتية للتجارة. وعلى الصعيد الدولي، ستقوم المنتديات الحكومية الدولية المنظمة في جنيف لاستعراض التقارير الوطنية بإتاحة فرص تبادل قصص النجاح والدروس المستفادة فيما بين البلدان.

	موجز الميزانية	
هدف المنظمة: تحسين قدرة أصحاب المصلحة من القطاعين والخاص في البلدان النامية (المسؤولون الحكوميون وصانعو القرارات من مجتمع الأعمال التجارية والمجتمع المدني) على بناء قدرات إنتاجية وتصديرية وطنية في مجال المنتجات المستدامة	(بآلاف دولارات الولايات المتحدة)	
	المساعدة المؤقتة العامة	٣٣,٠
	الخبراء الاستشاريون	١٦٣,٠
العلاقة بالخطة البرنامجية لفترة السنتين ٢٠١٤-٢٠١٥ والأهداف الإنمائية للألفية: التجارة والتنمية، البرنامج الفرعي ٣ (التجارة الدولية)؛ الأهداف الإنمائية للألفية ٢-٨	السفر	١٢٨,٠
	الخدمات التعاقدية	٤٠,٠
	مصروفات التشغيل	٢
	حلقات العمل/التدريب	٢٢٤,٠
	المجموع	**٥٩٠,٠**

الإنجازات المتوقعة من الأمانة العامة	مؤشرات الإنجاز
(الإنجاز المتوقع ١) تحسن قدرة أصحاب المصلحة من القطاعين العام والخاص على تحديد واختيار القطاعات المناسبة لإنتاج وتصدير المنتجات الخضراء/المستدامة على الصعيد الوطني	(مؤشرات الإنجاز ١-١) زيادة في عدد قطاعات المنتجات المستدامة التي يقوم أصحاب المصلحة الوطنيون بتحديدها واختيارها للإنتاج والتصدير على الصعيد الوطني
(الإنجاز المتوقع ٢) تحسين قدرة أصحاب المصلحة من القطاعين العام والخاص على تقييم المتطلبات السياساتية والتنظيمية والمؤسسية لدعم تنمية قطاعات مختارة من المنتجات المستدامة	(مؤشر الإنجاز ٢-١) زيادة في عدد الإصلاحات والخيارات لتعزيز الأطر القطاعية السياساتية والتنظيمية والمؤسسية لقطاعات مختارة من المنتجات المستدامة التي يقترحها أصحاب المصلحة الوطنيون
(الإنجاز المتوقع ٣) تحسين قدرة أصحاب المصلحة من القطاعين العام والخاص على إعداد واعتماد توصيات وخطط عمل لبناء القدرات الإنتاجية والتصديرية في مجموعة مختارة من قطاعات المنتجات المستدامة	(مؤشر الإنجاز ٣-١) زيادة في عدد التوصيات وخطط العمل والجداول الزمنية للإجراءات الرامية إلى تعزيز التنمية القطاعية لقطاعات مختارة من المنتجات المستدامة التي أعدها واعتمدها أصحاب المصلحة الوطنيون

الأنشطة الرئيسية

٦٦ - وستشمل الأنشطة الرئيسية للمشروع ما يلي:

(النشاط ١-١) إعداد تقارير تحليلية للأونكتاد تستعرض قطاعات المنتجات المستدامة والخيارات الوطنية لمواصلة تنميتها؛

(النشاط ١-٢) عقد جولة أولى من حلقات العمل لأصحاب المصلحة الوطنيين لتدريب المشاركين على تحديد القطاعات الواعدة للمنتجات المستدامة استنادا إلى النتائج القطرية التي تسفر عنها منهجية حيز المنتجات للأونكتاد المشار إليها أعلاه؛ والكشف عن فرص الأسواق الوطنية والعالمية؛ وتحديد العقبات التي تحول دون الإنتاج والتصدير؛ واختيار قطاعات ومنتجات لتكون محط تركيز المزيد من الدراسة؛

(النشاط ٢-١) إعداد تقارير الأفرقة الوطنية، بما في ذلك من خلال مشاورات واسعة النطاق مع أصحاب المصلحة، بشأن التكاليف والفوائد المترتبة على الخيارات السياساتية المختلفة الرامية إلى دعم قطاعات مختارة من المنتجات المستدامة. وستدعم التقارير الوطنية المناقشات في الجولة الثانية من حلقات العمل التي تعقد لأصحاب المصلحة الوطنيين الوارد وصفها أدناه؛

(النشاط ٣-١) عقد جولة ثانية من حلقات العمل لأصحاب المصلحة الوطنيين لتقييم خيارات السياسات الوطنية وتقديم توصيات قطاعية ووضع خطط عمل للتنمية القطاعية؛

(النشاط ٣-٢) إعداد ونشر تقارير عن الاستعراضات الوطنية لصادرات المنتجات المستدامة تتضمن توصيات أصحاب المصلحة الوطنيين وخطط العمل الوطنية التي وضعت خلال الجولة الثانية من حلقات العمل لأصحاب المصلحة الوطنيين.

(النشاط ٣-٣) عقد منتدى حكومي دولي في جنيف لوفود الأمم المتحدة والمنظمات غير الحكومية المهتمة ووكالات الأمم المتحدة لاستعراض التقارير الوطنية والتقدم المحرز في تنفيذ خطط العمل. واستنادا إلى أعمال المنتدى، سيقوم الأونكتاد بإعداد تقرير تجميعي لأفضل الممارسات مع إدراج توصيات يمكن أن تكون مفيدة للبلدان الأخرى الساعية إلى تعزيز تنمية القطاعات الخضراء الخاصة بها.

ميم – بناء قدرات مجموعة مختارة من أقل البلدان نموا على تحسين وتنويع صادراتها السمكية

مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (الأونكتاد)، بالتعاون مع منظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة واللجنة الاقتصادية لأفريقيا واللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ (٥٩٦ ٠٠٠ دولار)

معلومات أساسية

٦٧ – تشكل مصائد الأسماك قطاعا يملك إمكانات كبيرة لتنويع اقتصادات أقل البلدان نمواً وتنميتها. وقد حدد الأونكتاد الأسماك ومنتجات مصائد الأسماك بوصفها من أهم منتجات السلع الأساسية الدينامية لأقل البلدان نموا التي تملك عدة منها مزايا نسبية فيها. ويضاف إلى ذلك أن لصناعة الصيد روابط قوية مع بقية الاقتصاد، وهي تولد فرص عمل. ولقطاع مصائد الأسماك أهمية أيضا من حيث تحسين الأمن الغذائي وتحقيق الاستدامة البيئية.

٦٨ – وعلى الرغم من أهمية هذا القطاع (في ١٤ من أصل ٤٨ بلدا من أقل البلدان نموا، تصنف الصادرات السمكية في قائمة أعلى خمس صادرات سلعية)، فغالبا ما يكون متخلفا وغير مستغل بالقدر الكافي. وفي حين لا تزال هناك مشاكل تقليدية في جانب العرض في البلدان التي يشملها المشروع، فإن تطبيق المعايير الدولية هو أحد القيود الرئيسية في جانب الطلب التي تقوض قطاعات الأسماك في عدد من أقل البلدان نموا. فالمعايير الدولية – سواء كانت إلزامية أو طوعية، خاصة (الصناعة) أو عامة – تتكاثر بشكل يفرض تحديات كبيرة على أقل البلدان نموا لإطلاق إمكاناتها التصديرية. ومن حيث المبدأ، تلجأ البلدان إلى فرض معايير إلزامية لضمان امتثال المنتجات المستوردة للمعايير التي ترى أنها ضرورية لحماية صحة وسلامة شعبها أو المحافظة على بيئتها. وتشترط البلدان أيضا امتثال المنتجات الزراعية ومنتجات مصائد الأسماك المستوردة لأنظمتها الوطنية المتعلقة بتدابير الصحة البشرية والنباتية، تحقيقا لهدف رئيسي هو حماية حياة أو صحة الإنسان أو الحيوان أو النبات من الأمراض التي يمكن أن تجلبها المنتجات الزراعية المستوردة. ويهدف المشروع إلى تحسين المعارف والخبرات التقنية في البلدان المستفيدة للتغلب على التحديات التي تفرضها المعايير الدولية فيما يتعلق بالصادرات السمكية. وسينطوي أيضا على دراسة الطريقة التي تؤثر بها المعايير والأنظمة والتدابير الدولية في مجالي المنتجات السمكية ومنتجات مصائد الأسماك على صادرات أقل البلدان نموا وقدرتها على المنافسة الدولية. وأخيرا، سيتضمن التوصية بسياسات واستراتيجيات للتنفيذ بهدف تحسين القدرة على على الامتثال للمعايير الدولية وتعزيز قدرات أقل البلدان نمواً على تطوير وتنويع صادراتها عن طريق الاستفادة من إمكانات مصائد الأسماك لديها. ويتسم ذلك بأهمية خاصة نظرا لأن الشروط الصارمة التي تفرضها البلدان المستوردة لا تزال تقوض الصادرات من الأسماك والمنتجات السمكية، مما يقصر بالتالي سلال الصادرات لدى عدد من أقل البلدان نموا على بضع سلع أساسية أولية.

٦٩ - ويُعتزم في إطار المشروع العمل في خمسة من أقل البلدان نموا، هي مبدئيا: أوغندا، وبنغلاديش، وجزر القمر، وسيراليون، وكمبوديا. وتطلب تلك البلدان المساعدة التقنية، بما في ذلك عن طريق بياناتها الوطنية إلى مجلس التجارة والتنمية الرامية إلى التصدي لتأثير المعايير الدولية على صادراتها من مصائد الأسماك. وسيكون من بين المستفيدين الرئيسيين من المشروع صيادو الأسماك، وشركات تجهيزها، وشركات تعبئتها، ومصدرو الأسماك ورابطاتهم والهيئات الحكومية ذات الصلة (مثل وزارات التجارة وهيئات المعايير الوطنية). ويفضي استهداف الأطراف الفاعلة في كل من القطاعين الخاص والعام المشاركة في قطاع مصائد الأسماك إلى التنسيق بين مختلف أصحاب المصلحة لمواصلة تحسين وتنويع الصادرات السمكية. وتشمل الأسواق المستهدفة التي ينبغي النظر فيها الاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة الأمريكية في المقام الأول نظرا لأن كلا السوقين يفرضان شروطا ومعايير صارمة فيما يتعلق بسلامة الأغذية والبيئة. وفي المناطق النامية، ستبذل جهود أيضا لدراسة تأثير المعايير الوطنية على الواردات السمكية، مع التركيز بصفة خاصة على الصين التي لا تزال وارداتها من الأسماك من أقل البلدان نمواً آخذة في الازدياد على مدى السنوات الأخيرة.

٧٠ - وسينفذ المشروع بالتعاون مع منظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة واللجنة الاقتصادية لأفريقيا واللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ والمعهد المداري الملكي الهولندي. وسيكون الأونكتاد والمعهد منظمتين رائدتين في تنفيذ المشروع، بينما ستقوم اللجنة الاقتصادية لأفريقيا واللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ بتوفير الدعم التقني والفني لتنفيذ المشروع استنادا إلى خبراتها الإقليمية.

	موجز الميزانية	
هدف المنظمة: تعزيز قدرات أصحاب المصلحة من القطاعين العام والخاص في مجموعة مختارة من أقل البلدان نموا على تحسين وتنويع صادراتها السمكية، بما في ذلك عن طريق تحسين معايير الصحة البشرية والنباتية	(بآلاف دولارات الولايات المتحدة)	
	المساعدة المؤقتة العامة	٣٠,٠
	الخبراء الاستشاريون	٩٦,٠
	اجتماع فريق الخبراء	١٢٠,٠
العلاقة بالخطة البرنامجية لفترة السنتين ٢٠١٤-٢٠١٥ والأهداف الإنمائية للألفية: التجارة والتنمية، البرنامج الفرعي ٥ (أفريقيا وأقل البلدان نموا والبرامج الخاصة)؛ الأهداف ١ و ٧ و ٨ من الأهداف الإنمائية للألفية	السفر	٦٠,٠
	الخدمات التعاقدية	٥,٠
	مصروفات التشغيل	٥,٠
	حلقات العمل/التدريب	٢٨٠,٠
	المجموع	**٥٩٦,٠**

الإنجازات المتوقعة من الأمانة العامة	مؤشرات الإنجاز
(الإنجاز المتوقع ١) زيادة خبرات الحكومات ومعارفها التقنية لتمكينها من وضع وتنفيذ استراتيجيات لتنمية الصادرات وتنويعها للاستفادة من إمكانات مصائد الأسماك القائمة في بلدان مختارة من أقل البلدان نموا	(مؤشر الإنجاز ١-١) اعتماد سياسات واستراتيجيات لتحسين و/أو تنويع قطاع الأسماك في كل من البلدان المختارة من أقل البلدان نموا

الإنجازات المتوقعة من الأمانة العامة	مؤشرات الإنجاز
(الإنجاز المتوقع ٢) زيادة خبرات ومعارف الحكومات والقطاع الخاص في مجموعة مختارة من أقل البلدان نموا بشأن المعايير الدولية بغية تحسين المعايير الوطنية لسلامة الأغذية	(مؤشر الإنجاز ٢-١) اعتماد سياسات ترمي إلى تحسين المعايير الوطنية لتيسير الامتثال للمعايير الدولية في كل من البلدان المختارة من أقل البلدان نموا
(الإنجاز المتوقع ٣) تحسين قدرة الحكومات والقطاع الخاص في مجموعة مختارة من أقل البلدان نموا على تحسين المعايير والامتثال للمعايير الدولية في مجال سلامة الأغذية وما يتصل بها من معايير تتعلق بالصحة البشرية والنباتية	(مؤشر الإنجاز ٣-١) وضع توصيات لتحسين قدرات الحكومات والقطاع الخاص على صياغة وتنفيذ السياسات والاستراتيجيات الرامية إلى الامتثال للمعايير الدولية ومعايير الصحة النباتية في كل من البلدان المختارة من أقل البلدان نموا

الأنشطة الرئيسية

٧١ - ستشمل الأنشطة الرئيسية للمشروع ما يلي:

(النشاط ١-١) إجراء بحوث وتحليلات موجهة نحو السياسات بشأن تنمية الصادرات وتنويعها بهدف استخلاص دروس من التجارب الناجحة وأفضل الممارسات من أجل تحسين السياسات الرامية إلى الاستفادة من الإمكانات القائمة في مجال الأسماك في البلدان المشمولة بالمشروع؛

(النشاط ١-٢) تنظيم خمسة اجتماعات للخبراء (اجتماع واحد في كل بلد مشارك) بشأن السبل والوسائل الكفيلة بالتصدي للتحديات التي تواجه كل بلد في وضع وتنفيذ السياسات والاستراتيجيات اللازمة لتنمية الصادرات وتنويعها من القطاعين الخاص والعام وكذلك من المجتمع المدني والأوساط الأكاديمية. وسيتم اختيار المشاركين من المؤسسات الخاصة والعامة والمجتمع المدني والأوساط الأكاديمية وسيكون من بين المشاركين أيضا صيادو الأسماك، وشركات تجهيزها، وشركات تعبئتها، ومصدري الأسماك ورابطاتهم والهيئات الحكومية ذات الصلة؛

(النشاط ٢-١) إعداد مواد المعلومات الأساسية للتدريب على تحسين المعايير الوطنية والامتثال للمعايير الدولية في مجال الصحة البشرية والنباتية؛

(النشاط ٢-٢) تنظيم خمس حلقات عمل تدريبية وطنية لتدريب المشاركين من مختلف العاملين في صناعة الأسماك في البلدان المشمولة بالمشروع على معالجة التحديات المتمثلة في استيفاء المعايير الدولية في مجال صادرات الأسماك على نحو مستدام. وسيطلع الخبراء الوطنيون من ذوي المعارف المحددة بشأن تحديات التجارة والتنمية، بما في ذلك ما يتعلق بالمعايير الدولية، على أهم التحديات والفرص والإمكانات في صادرات الأسماك؛

(النشاط ٣-١) تنظيم حلقة عمل تدريبية أقاليمية تجمع بين خبراء من أقل البلدان نموا في آسيا وأفريقيا، المشاركة في المشروع. وستعنى حلقة العمل بمعالجة السبل والوسائل الكفيلة بمواءمة المعايير الوطنية في منطقة معينة، وسبل تعظيمها لإمكانات التجارة والصادرات في مجال المنتجات السمكية ومنتجات مصائد الأسماك. وسيساعد التدريب أيضا في نشر النتائج والاستنتاجات التي توصل إليها المشروع في خمسة بلدان مشمولة بالمشروع وعشرة بلدان أخرى من أقل البلدان نموا مع المساعدة على تعزيز تبادل الخبرات الناجحة وأفضل الممارسات، وعلى التواصل؛

(النشاط ٣-٢) وضع دليل/أداة تنفيذية بشأن تحسين المعايير الوطنية لسلامة الأغذية أو الصحة بغية مساعدة أصحاب المصلحة في تحسين المعايير الوطنية وتحسين الامتثال للشروط المحددة في المعايير الدولية، أو معايير القطاع الخاص أو الصناعة وما يتصل بها من تدابير وأنظمة؛

(النشاط ٣-٣) تنظيم جولة دراسية للخبراء من البلدان المستفيدة الخمسة لتمكينهم من الحصول على تدريب عملي من مجموعة مختارة من المنظمات المعنية بالمعايير أو صناعات تصدير الأسماك في بلدان نامية أخرى أكثر تقدما.

نون - تعزيز قدرات صانعي السياسات على تقييم الآثار المترتبة على التدابير غير الجمركية في التجارة الدولية وصياغة استجابات مناسبة في مجال السياسات

مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية، بالتعاون مع اللجان الإقليمية (٦٢٠ ٠٠٠ دولار)

معلومات أساسية

٧٢ - استفاد عدد كبير من البلدان النامية بدرجة كبيرة من الاندماج في الاقتصاد العالمي من خلال التجارة في السلع والخدمات. وقد أتيح اندماج هذه البلدان في الأسواق الدولية بفضل سياسات مناسبة أفضت إلى هذه النتيجة مثل تحرير التعريفات الجمركية واتخاذ تدابير متصلة بتيسير التجارة والمعونة التجارية. واليوم لا يعتمد تعميق الاندماج في الاقتصاد العالمي على هذه السياسات الداعمة فحسب، وإنما يعتمد أيضا بصورة متزايدة على استجابات السياسات لأشكال عديدة من التدابير غير الجمركية المعقدة مثل المعايير ومتطلبات الصحة البشرية والنباتية، والأنظمة المتعلقة بالحواجز داخل الحدود.

٧٣ - وقد أدى التوسع في استخدام أدوات السياسات هذه إلى حدوث فجوة معرفية مهمة في فهم الآثار الاقتصادية لهذه السياسات وآثارها على التنمية المستدامة. ويحتاج صانعو السياسات في البلدان النامية إلى فهم شامل للطريقة التي يمكن أن تؤثر بها التدابير غير الجمركية على إمكاناتها التصديرية، ولكيفية وضع استجابات مناسبة في مجال السياسات. ورغم أن استخدام التدابير غير الجمركية غالبا ما يكون مشروعا لمعالجة الشواغل غير التجارية المتزايدة (أي حماية البيئة وحماية المستهلك)، فإن استخدام هذه التدابير يمكن أن

يكون مدفوعا أيضا بنوايا حمائية تكون لها آثار تمييزية وتقييدية مهمة على صادرات البلدان النامية. وعلى الرغم من الأهمية المتزايدة للتدابير غير الجمركية في تنظيم التجارة الدولية، فإنه لا يعرف الكثير عن مدى شيوعها واستخدامها. ذلك أن البيانات المتوفرة حاليا عن هذه التدابير قديمة وغير مكتملة.

٧٤ - وهناك حاجة ملحة إلى تجديد الجهود الرامية إلى جمع ونشر بيانات دقيقة وشاملة وحديثة، فضلا عن تحليل تلك البيانات بحيث يفهم بوضوح أكبر الآثار المترتبة على التجارة الدولية والنمو الاقتصادي والتنمية المستدامة من استخدام التدابير غير الجمركية. ويتزايد وعي الدول الأعضاء بالأهمية الحاسمة للتعامل مع هذه التدابير بهدف وضع استراتيجية ناجحة للتنمية التي تقودها الصادرات. وقد قامت عدة بلدان نامية ومنظمات التكامل الإقليمي التابعة لها بوضع هذه التدابير على رأس أولوياتها وطلبت إلى الأونكتاد أن يساعدها في تصنيف وجمع البيانات المتعلقة بهذه التدابير (من خلال إنشاء مستودع مشترك للبيانات وتحسين قواعد البيانات الوطنية/الإقليمية)، وفي استحداث أدوات تحليلية خاصة لتقييم آثار التدابير المذكورة وفي صياغة استجابات مناسبة في مجال السياسات. ويهدف هذا المشروع بوجه عام إلى العمل على سد هذه الفجوة المعرفية عن طريق تحديد وتقييم آثار التدابير غير الجمركية المحددة التي يمكن أن تعوق اندماج البلدان النامية في الاقتصاد العالمي. ويهدف المشروع أيضا إلى إعداد دراسات تحليلية تركز على آثار التدابير غير الجمركية (مثل الحواجز التقنية أمام التجارة، والأنظمة المتعلقة بالصحة البشرية والنباتية، وتدابير مراقبة الأسعار، وتدابير الحماية في الحالات الطارئة، وقواعد المنشأ). ويتوخى تلخيص هذه الدراسات في تقرير حتى يتسنى تقديم توجيه عملي في مجال السياسات، مع التركيز على منظور النفاذ إلى الأسواق واستراتيجيات التكامل الإقليمي والمفاوضات التجارية.

٧٥ - والمستفيدون من هذا المشروع هم صانعو السياسات وغيرهم من المسؤولين الحكوميين، والباحثون في مجال السياسات التجارية وأصحاب المصلحة المعنيين الآخرين في جميع الدول الأعضاء. وعلاوة على ذلك، يهدف المشروع إلى بناء القدرات مع التركيز على ثلاث مناطق جغرافية تغطي جميع المناطق النامية (أمريكا الوسطى، وأفريقيا جنوب الصحراء الكبرى، وجنوب شرق آسيا) وهيئات التكامل الإقليمي التابعة لكل منها، بما في ذلك رابطة أمريكا اللاتينية للتصميم الصناعي والجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي ورابطة أمم جنوب شرق آسيا. ومن المتوقع أن يستفيد حوالي ١٥ بلدا مباشرة من هذا المشروع من خلال بناء القدرات، في حين تستفيد جميع الدول الأعضاء تقريبا من خلال نواتج البحث والتحليل المتعلقة باستخدام وآثار التدابير غير الجمركية وكيفية تأثير هذه التدابير على اندماج البلدان في الاقتصاد العالمي.

٧٦ - ويعتمد المشروع على الدروس المستفادة من الاجتماعات الحكومية الدولية التي يعقدها الأونكتاد، فضلا عن استجاباته لطلبات محددة من الدول الأعضاء لمساعدتها في تصميم سياسات تجارية جديدة وتقديم المساعدة في التفاوض بشأن اتفاقات التجارة. وسيعتمد المشروع أيضا على الخبرة الإيجابية الناتجة عن التعاون بين الأونكتاد ومنظمة التجارة العالمية ومنظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية ومنظمة الأغذية والزراعة ومنظمة التعاون

والتنمية في الميدان الاقتصادي في تصنيف المؤتمر الشامل التدابير غير الجمركية لعام ٢٠١٢، وكذلك عن شراكة ''الشفافية في التجارة'' القائمة بين الأونكتاد ومركز التجارة الدولية والبنك الدولي ومصرف التنمية الأفريقي لتطوير ونشر بيانات شاملة عن التدابير غير الجمركية للاستجابة لاحتياجات البلدان النامية. وسيتولى الأونكتاد إدارة البيانات الناتجة عن هذا المشروع وتعميمها بحرية على جميع الدول الأعضاء من خلال قاعدة بيانات نظام التحليلات والمعلومات التجارية – الحل العالمي المتكامل للتجارة. وسيقدم الأونكتاد أيضا الخبرة في تحديث/إنشاء قواعد البيانات الوطنية والإقليمية المتعلقة بالتدابير غير الجمركية عند الاقتضاء.

الهدف: تعزيز قدرات صانعي السياسات في البلدان النامية على التصدي للآثار المترتبة على التدابير غير الجمركية من أجل تحسين أداء الصادرات والاندماج في الاقتصاد العالمي

العلاقة بالخطة البرنامجية لفترة السنتين ٢٠١٤–٢٠١٥ والأهداف الإنمائية للألفية: التجارة والتنمية، البرنامج الفرعي ٣ (التجارة الدولية)؛ الأهداف الإنمائية للألفية ١–٨

موجز الميزانية

(بآلاف دولارات الولايات المتحدة)

المساعدة المؤقتة العامة	٤٥,٠
الخبراء الاستشاريون	٢٤٨,٠
السفر	١٠٠,٠
الخدمات التعاقدية	١٢,٠
مصروفات التشغيل	٣٥,٠
حلقات العمل/التدريب	١٨٠,٠
المجموع	**٦٢٠,٠**

الإنجازات المتوقعة من الأمانة العامة	مؤشرات الإنجاز
(الإنجاز المتوقع ١) تعزيز قدرة المسؤولين والباحثين والمؤسسات في البلدان النامية على جمع ونشر المعلومات بشأن التدابير غير الجمركية	(مؤشر الإنجاز ١–١) زيادة في عدد البلدان في قاعدة بيانات نظام التحليلات والمعلومات التجارية – الحل العالمي المتكامل للتجارة وقواعد البيانات الإلكترونية (الوطنية/الإقليمية) مع تحسين إتاحة البيانات عن التدابير غير الجمركية
	(مؤشر الإنجاز ١–٢) زيادة في عدد المسؤولين والباحثين في البلدان النامية الذين يبلغون عن تحسن المعارف فيما يتعلق بجمع ونشر وتحليل المعلومات ذات الصلة بالتدابير غير الجمركية عقب حضور حلقة العمل الإقليمية (مقيسة من خلال دراسة استقصائية)
(الإنجاز المتوقع ٢) تعزيز قدرة المسؤولين والباحثين والمؤسسات في البلدان النامية على استخدام البيانات	(مؤشر الإنجاز ٢–١) زيادة في عدد تحليلات السياسات والبحوث والأنشطة الجارية المتصلة بالتدابير غير الجمركية

الإنجازات المتوقعة من الأمانة العامة	مؤشرات الإنجاز
المجمعة من أجل تحليل آثار التدابير غير الجمركية على الاقتصاد المحلي والصادرات المحلية	في البلدان النامية التي تستفيد من البيانات المجمعة التي يتم نشرها من خلال قاعدة نظام التحليلات والمعلومات التجارية – الحل العالمي المتكامل للتجارة وغيرها من قواعد البيانات الوطنية/الإقليمية
(الإنجاز المتوقع ٣) زيادة الوعي والمعرفة والقدرة لدى صانعي السياسات في البلدان النامية فيما يتعلق بصياغة استجابات فعالة في مجال السياسات باستخدام قواعد البيانات القائمة والأدوات التحليلية المحسنة المتصلة بالتدابير غير الجمركية	(مؤشر الإنجاز ٣-١) ازدياد عدد مقرري السياسات القادرين على استخدام التوصيات الواردة في التقرير الشامل لأغراض صنع السياسات على الصعيد المحلي والتفاوض بفعالية بشأن الاتفاقات التجارية، مقاسا حسب نشر الدول الأعضاء للتقرير وطلبها واستخدامها له وحسب نسبة المشاركة والتقييم فيما يتعلق بحلقة العمل المعقودة في جنيف (مقيسة من خلال دراسة استقصائية)
	(مؤشر الإنجاز ٣-٢) زيادة في عدد وتوافر الدراسات المتصلة بالتدابير غير الجمركية الجاهزة للاستخدام في عمليات صنع السياسات في البلدان النامية

الأنشطة الرئيسية

٧٧ - ستشمل الأنشطة الرئيسية للمشروع ما يلي:

(النشاط ١-١) المشاركة والتعاون مع اللجان الإقليمية والمنظمات الأخرى (مثل البنك الدولي ومصرف التنمية الأفريقي ومصرف التنمية للبلدان الأمريكية) في تنظيم ثلاث حلقات عمل تدريبية إقليمية على جمع وتحليل بيانات التدابير غير الجمركية في ١٥ بلدا ناميا من أجل بناء قدرات جامعي البيانات وباحثي السياسات التجارية في البلدان المستفيدة؛

(النشاط ١-٢) جمع بيانات عن التدابير غير الجمركية التي تطبقها في مجال التجارة بلدان متقدمة النمو و ١٥ بلدا ناميا للحصول على معلومات بشأن المسائل المتصلة بالنفاذ إلى الأسواق الكبرى، لا سيما فيما يتعلق بصادرات البلدان النامية؛

(النشاط ١-٣) التحقق من البيانات المجمّعة حديثا وتوحيدها وتحديد شكلها ونشرها بحرية من خلال قاعدة بيانات نظام التحليلات والمعلومات التجارية – الحل العالمي المتكامل للتجارة، بما يتيح ربط قواعد البيانات الإقليمية والوطنية ذات الصلة بذلك النظام؛

(النشاط ٢-١) إعداد دراسات تحليلية وسياساتية (وطنية وإقليمية وقطاعية) عن أثر التدابير غير الجمركية على التجارة الدولية من أجل تعزيز المعارف بشأن آثار هذه التدابير على اندماج البلدان النامية في الأسواق الدولية. وستساهم هذه الدراسات في وضع تقرير سياسات شامل عن آثار هذه التدابير على التجارة في البلدان النامية؛

(النشاط ٣-١) تنظيم حلقة عمل لنشر ومناقشة التقرير الشامل ونتائجه التحليلية بين مسؤولي التجارة في جنيف بهدف وضع توصيات شاملة لواضعي السياسات في البلدان النامية؛

(النشاط ٣-٢) تقديم دعم في مجال التدابير غير الجمركية لصانعي السياسات في البلدان النامية المستفيدة فيما يتعلق بجمع البيانات الجديدة واستراتيجيات التنفيذ والآثار المترتبة على السياسات والمتصلة بهذه التدابير.

سين - آثار تغير المناخ على البنى الأساسية للنقل الساحلي في منطقة البحر الكاريبي: تعزيز قدرة الدول الجزرية الصغيرة النامية على التكيف

مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (الأونكتاد)، بالتعاون مع برنامج الأمم المتحدة للبيئة واللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي (٥٩٥ ٠٠٠ دولار)

معلومات أساسية

٧٨ - تشترك الدول الجزرية الصغيرة النامية في أوجه ضعف من النواحي البيئية والاقتصادية وكذلك في تحديات التنمية المستدامة، مثل كونها عرضة للكوارث الطبيعية، وبعدها الشديد عن الأسواق الكبرى، واعتمادها على التجارة والسياحة الدوليتين. كما أن تدني مستوى ارتفاعها عن سطح البحر واعتمادها على بنى أساسية حرجة للنقل مثل الموانئ البحرية والمطارات يجعلانها معرضة بشكل كبير لتأثيرات تغير المناخ، ولا سيما ارتفاع درجات الحرارة والفيضانات/ارتفاع مستوى البحر والظواهر الجوية البالغة الشدة. ولذلك، يعتبر تجهيز الموانئ البحرية والمطارات للتكيف مع آثار تغير المناخ أمرا حيويا لتوقعات التنمية المستدامة لهذه الأمم الضعيفة. وتلزم عمليات محددة الهدف لبناء القدرات من أجل وضع تدابير فعالة للتكيف تكفل مرونة خدمات النقل وعملياته وبُناه الأساسية في الدول الجزرية الصغيرة النامية.

٧٩ - ويهدف المشروع المقترح إلى تعزيز الفهم/المعرفة التقنية في أوساط صانعي السياسات، والقائمين بتخطيط النقل، ومديري البنى الأساسية للنقل من الدول الجزرية الصغيرة النامية، بآثار تغير المناخ على البنى الأساسية للنقل الساحلي، ولا سيما في الموانئ البحرية والمطارات، كما يهدف إلى بناء قدراتهم على وضع ما يكفي من تدابير استجابة مناسبة للتكيف مع تغير المناخ. وستجرى دراسة حالة إفرادية تركز على دولتين ضعيفتين

من الدول الجزرية الصغيرة النامية في منطقة البحر الكاريبي (جامايكا وسانت لوسيا)، وذلك بغية تعزيز قدراتها ذات الصلة للتكيف على الصعيد القطري (المرحلة الأولى)، ولوضع منهجية/إطار لتقييم احتياجات التكيف وأولوياته بالنسبة للبنى الأساسية للنقل الساحلي (الموانئ البحرية، حسب الاقتضاء، والمطارات)، لكي تستخدم كأداة في الدول الجزرية الصغيرة النامية الأخرى (المرحلة الثانية). وتشمل دراسة الحالة ثلاثة عناصر رئيسية: (أ) إجراء تقييم للآثار المحتملة لتغير المناخ على الموانئ البحرية والمطارات في جامايكا وسانت لوسيا، وتكاليفها المباشرة وتأثيراتها الاقتصادية الأوسع نطاقا؛ و (ب) إجراء تقييم لخيارات التكيف في مواجهة الآثار المحتملة؛ و (ج) وضع منهجية/أداة تساعد مديري بني النقل الأساسية والكيانات المعنية الأخرى في الدول الجزرية الصغيرة النامية على تقييم احتياجات التكيف والأولويات في مجال البنى الأساسية للنقل الساحلي. وسيتم تقديم نتائج الدراسة وتوفير التدريب على المنهجية في حلقات عمل لأصحاب المصلحة على الصعيدين الوطني والإقليمي. واختير بلدا المشروع اللذان تركز عليهما دراسة الحالة (جامايكا وسانت لوسيا) باستخدام معايير مختلفة، بما في ذلك الحجم والمعايير الاقتصادية والظروف الجغرافية، واحتمال تعرض البنى الأساسية للنقل للتأثر. وستتاح المنهجية، رهنا بتعديلها على نحو يتناسب مع كل موقع، لكي تستخدم في الدول الجزرية الصغيرة النامية الأخرى في منطقة البحر الكاريبي وكذلك في مناطق أخرى.

٨٠ - وسيقوم الأونكتاد بتنفيذ المشروع، ولكن يتوخى التعاون الوثيق مع جهات معنية وكيانات أخرى، ويشمل ذلك التعاون مع برنامج الأمم المتحدة للبيئة، واللجان الإقليمية، ولا سيما اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، والبنك الدولي، ومركز الجماعة الكاريبية لتغير المناخ. وسينفذ العمل حسب الاقتضاء، بالتعاون الوثيق مع الشركاء من القطاع الخاص، ومن المهم التعاون مع أصحاب المصلحة المحليين، بما في ذلك سلطات الموانئ البحرية/المطارات والتخطيط والمؤسسات الأكاديمية المحلية.

هدف المنظمة: تعزيز قدرة صانعي السياسات والقائمين بتخطيط النقل ومديري البنى الأساسية للنقل في الدول الجزرية الصغيرة النامية على اتخاذ تدابير استجابة مناسبة للتكيف مع آثار تغير المناخ على الموانئ البحرية والمطارات	موجز الميزانية (بآلاف دولارات الولايات المتحدة)		
	المساعدة المؤقتة العامة		٢٣,٢
	الخبراء الاستشاريون		١٧٤,٢
	اجتماع فريق الخبراء		٢٤,٠
	السفر	١٠٨,٦	
العلاقة بالخطة البرنامجية لفترة السنتين ٢٠١٤-٢٠١٥ والأهداف الإنمائية للألفية: التجارة والتنمية، البرنامج الفرعي ٤ (التكنولوجيا واللوجستيات)؛ الأهداف ١ و ٧ و ٨ من الأهداف الإنمائية للألفية	الخدمات التعاقدية		١٧,٠
	مصروفات التشغيل		٣,٠
	حلقات العمل/التدريب		٢٤٥,٠
	المجموع		**٥٩٥,٠**

الإنجازات المتوقعة من الأمانة العامة	مؤشرات الإنجاز
(الإنجاز المتوقع ١) تعزيز المعرفة/الفهم، في أوساط صانعي السياسات ومخططي النقل ومديري البنى الأساسية للنقل في الدول الجزرية الصغيرة النامية، بآثار تغير المناخ على البنى الأساسية للموانئ البحرية والمطارات فضلا عن الآثار المرتبطة بذلك على الخدمات والعمليات	(مؤشر الإنجاز ١-١) وجود إشارة في التعليقات الرسمية التي ترد من أصحاب المصلحة المشاركين في الأنشطة في إطار المشروع إلى تحسن كبير في فهم آثار تغير المناخ على البنى الأساسية للنقل الساحلي والآثار المتصلة بذلك على الخدمات والعمليات
	(مؤشر الإنجاز ١-٢) ازدياد عدد خطط العمل أو وثائق السياسات أو الخطط الاستراتيجية المتعلقة بتخطيط البنى الأساسية للنقل الساحلي والعمليات الخاصة بها في منطقة البحر الكاريبي التي تشتمل على دراسة الآثار المترتبة على تغير المناخ
(الإنجاز المتوقع ٢) تعزيز قدرات صانعي السياسات ومخططي النقل ومديري البنى الأساسية للنقل في الدول الجزرية الصغيرة النامية على القيام بشكل فعال بتخطيط ووضع التدابير اللازمة للتكيف التي تقوي قدرة تحمل البنى الأساسية للنقل الساحلي	(مؤشر الإنجاز ٢-١) تأييد أصحاب المصلحة المشاركين في الأنشطة المضطلع بها في إطار المشروع للمنهجية باعتبارها أداة مفيدة لتقييم احتياجات التكيف وأولوياته في ما يتعلق بالبنى الأساسية للنقل الساحلي
	(مؤشر الإنجاز ٢-٢) ازدياد عدد خطط العمل أو وثائق السياسات أو الخطط الاستراتيجية المتعلقة بتخطيط البنى الأساسية للنقل الساحلي والعمليات الخاصة بها في منطقة البحر الكاريبي التي تراعي منهجية تقييم احتياجات التكيف وأولوياته أو تعكس التوجيهات السياساتية/التوصيات الأخرى التي توضع باعتبارها جزءا من المشروع

الأنشطة الرئيسية

٨١ - ستشمل الأنشطة الرئيسية للمشروع ما يلي:

(النشاط ١-١) تنظيم دراسة حالة تركز على اثنتين من الدول الجزرية الصغيرة النامية الضعيفة في منطقة البحر الكاريبي (جامايكا وسانت لوسيا). وستساعد المنهجية التي وضعت لتكون جزءا من هذا النشاط مديري البنى الأساسية للنقل والكيانات الأخرى ذات الصلة في الدول الجزرية الصغيرة النامية على تقييم المخاطر وفهم الآثار وتحديد الأولويات في ما يتعلق بصنع القرارات بشأن تدابير/إجراءات التكيف؛

(النشاط ١-٢) تنظيم اجتماع لفريق من الخبراء لمناقشة دراسة الحالة (بما في ذلك المنهجية)، والتثبت من نتائجها، وللنظر في أفضل الممارسات، وتقديم إسهامات فنية متخصصة بشأن مواد التوجيه/التدريب المستخدمة في بناء القدرات؛

(النشاط ١-٣) وضع مواد التوجيه/التدريب لأغراض نشر نتائج دراسة الحالة والتدريب على المنهجية/الأداة؛

(النشاط ١-٤) تنظيم حلقتي عمل لبناء القدرات من أجل: (أ) نشر نتائج دراسة الحالة في أوساط صانعي السياسات ومخططي النقل وأصحاب المصلحة الرئيسيين من القطاع الخاص؛ و (ب) توفير التدريب في ما يتعلق بمنهجية/أداة تقييم احتياجات التكيف؛ و (ج) تقديم التوجيهات السياساتية/التوصيات وتبادل أفضل الممارسات في مجال إجراءات التكيف؛

(النشاط ٢-١) تنظيم حلقة عمل إقليمية لبناء القدرات للدول الجزرية الصغيرة النامية الأخرى في منطقة البحر الكاريبي من أجل: (أ) نشر نتائج دراسة الحالة في أوساط صانعي السياسات ومخططي النقل وأصحاب المصلحة الرئيسيين من القطاع الخاص؛ و (ب) توفير التدريب في ما يتعلق بمنهجية/أداة تقييم احتياجات التكيف؛ و (ج) تقديم التوجيهات السياساتية/التوصيات وتبادل أفضل الممارسات في مجال إجراءات التكيف. وتهدف حلقة العمل الإقليمية إلى كفالة آثار مضاعِفة كبيرة للمشروع بالنسبة للدول الجزرية الصغيرة النامية في منطقة البحر الكاريبي وفي مناطق أخرى؛

(النشاط ٢-٢) إنشاء منصة على شبكة الإنترنت لتبادل المعلومات وإقامة الاتصال والتحاور بين أصحاب المصلحة المعنيين والأطراف المهتمة بالأمر في إطار أنشطة المشروع.

عين - تعزيز قدرة الدول الأعضاء في الجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا على تقوية روابط الإنتاج المحلي مع قطاع الموارد المعدنية

مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية، بالتعاون مع اللجنة الاقتصادية لأفريقيا (٦٤١ ٠٠٠ دولار)

معلومات أساسية

٨٢ - تتمتع البلدان العشرة الأعضاء في الجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا باحتياطات كبيرة جدا من الموارد المعدنية (الوقود والمعادن الصلبة)، تشمل مثلا ٥١ في المائة من إنتاج العالم للكوبالت، و ٢٥ في المائة من الإنتاج الصناعي للماس في العالم و ٣٠ في المائة من الإنتاج الأفريقي للنفط الخام. ويمكن أن يكون استغلال هذه المعادن القابلة للنفاذ مصدرا رئيسيا للعمالة والدخل والتنمية المستدامة. ولكن في كثير من الأحيان تبقي نظم التعدين في هذه البلدان على تركيزها الضيق على تصدير المعادن الاستراتيجية إلى البلدان الصناعية

للحصول على العملة الأجنبية القيّمة. ويأتي ذلك على حساب التنمية الوطنية. وبالتالي، أصبح بناء روابط مستدامة بين إنتاج المعادن والاقتصادات المحلية أكثر أهمية وإلحاحا.

٨٣ - ويهدف المشروع إلى تنمية قدرات البلدان المستفيدة على تصميم وتنفيذ استراتيجيات تشاركية لإقامة وتقوية روابط اقتصادية وطنية تدوم طويلا مع الأنشطة المتصلة باستغلال المعادن. وينطوي هذا، في جملة أمور، على تشجيع الحوار فيما بين الزعماء السياسيين ومنظمات الأعمال التجارية المحلية والرابطات المهنية والمستثمرين الأجانب بشأن السبل والوسائل التي تكفل الاستثمار في الأنشطة المتصلة بالمعادن التي تيسر إيجاد أنشطة جديدة، وفرص عمل وتعاقد من الباطن بين الشركات الأجنبية والمؤسسات المحلية.

٨٤ - وسيستهدف المشروع في البداية ثلاثة بلدان رائدة[٤] في الجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا، تتميز باعتمادها الكبير على المعادن، وإمكانية توسيع نطاق خبراتها الوطنية إلى المستوى الإقليمي، كما تتمتع بظروف أمن/استقرار مواتية بشكل أمثل لمشاركة أصحاب المصلحة في برامج بناء القدرات في مجال استغلال الموارد الطبيعية. ويتوقع عند تنفيذ المشروع، أن يقوم كل بلد بتصميم استراتيجية عن طريق تحديد السياسات، بما في ذلك الإطار القانوني والتنظيمي الذي ييسر حصول القطاع الخاص المحلي، في الأجل المتوسط، على حصة سوقية في خدمات من قبيل التشييد والتجهيز واللوجستيات والتسويق وخدمات الاستشارة في مجال الأعمال.

٨٥ - إحدى الوثيقتين الختاميتين للدورة الثالثة عشرة لمؤتمر الأونكتاد، ولاية الدوحة، المبنية على أساس الوثيقة الختامية للدورة الثانية عشرة للمؤتمر (اتفاق أكرا) والوثيقة الختامية لمؤتمر الأمم المتحدة للتنمية المستدامة (''المستقبل الذي نصبو إليه'')، تشير تحديدا إلى تعزيز استراتيجيات إدارة الموارد الطبيعية من أجل التنمية المستدامة. ويوصي اتفاق أكرا بتقديم المساعدة للبلدان من خلال استراتيجيات تعمل على تعظيم الفوائد التي تعود عليها من الصناعات الاستخراجية، وبمعالجة الصلات التي تربط بين التجارة الدولية في السلع الأساسية والتنمية الوطنية، ولا سيما في ما يتعلق بالحد من الفقر. وتحث ولاية الدوحة على استمرار تقديم الدعم إلى البلدان النامية المعتمدة على السلع الأساسية، ولا سيما في أفريقيا، وذلك تشجيعا للتنوع ولإدماج سياسات الموارد الطبيعية في استراتيجياتها الإنمائية الوطنية.

٨٦ - ويستند المشروع إلى الدروس المستفادة على مدى السنوات الخمس عشرة من عمر برنامج الأونكتاد في ما يتعلق بإدارة الموارد الطبيعية. وسيستخدم النتائج الواردة في منشورات بحثية مختلفة للأونكتاد، بما في ذلك تقرير الاستثمار العالمي، بشأن الصناعات الاستخراجية، والروابط، والشركات عبر الوطنية؛ والبحوث التي تتصل بأفضل الممارسات بالنسبة لاستراتيجيات المحتوى المحلي، ونتائج الاجتماعات المتعددة السنوات بشأن السلع الأساسية والتنمية. وسيقوم الأونكتاد بتنفيذ المشروع بالتعاون مع الجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا، وإدارة التجارة والصناعة التابعة لمفوضية الاتحاد الأفريقي، وإدارة الهياكل الأساسية وتنمية الموارد الطبيعية التابعة للجنة الاقتصادية لأفريقيا، وجامعة كيب تاون.

(٤) مبدئيا: تشاد وغينيا الاستوائية والكونغو.

هدف المنظمة: تعزيز قدرة صانعي السياسات والأخصائيين الفنيين والمؤسسات الوطنية في بلدان الجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا على تحسين روابط الإنتاج الوطني مع قطاع الموارد المعدنية

العلاقة بالخطة البرنامجية لفترة السنتين ٢٠١٤-٢٠١٥ والأهداف الإنمائية للألفية: التجارة والتنمية البرنامج الفرعي ٣ (التجارة الدولية)؛ الأهداف الإنمائية للألفية ١-٨

موجز الميزانية

(بآلاف دولارات الولايات المتحدة)

المساعدة المؤقتة العامة		٣٣,٠
الخبراء الاستشاريون		١٧٤,٥
اجتماع فريق الخبراء		٢٢,٥
السفر	٧٣,٥	
الخدمات التعاقدية		٣٥,٠
مصروفات التشغيل		٢,٥
حلقات العمل/التدريب		٣٠٠,٠
المجموع		**٦٤١,٠**

الإنجازات المتوقعة من الأمانة العامة	مؤشرات الإنجاز
(الإنجاز المتوقع ١) تحسين قدرة صانعي السياسات على وضع وتنفيذ الخطط والأطر الاستراتيجية لتيسير مشاركة المتعهدين المحليين/المجتمعات المحلية في الخدمات المتصلة بالتعدين	(مؤشر الإنجاز ١-١) إعداد أطر في بلدان المشروع الثلاث تكفل المشاركة المحلية الفعالة في سلسلة الأنشطة المولدة للقيمة في قطاع المعادن
	(مؤشر الإنجاز ١-٢) إنشاء فرق عمل وطنية في ثلاثة بلدان من الجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا تتألف من أصحاب مصلحة متعددين وتضم ممثلين عن جميع أصحاب المصلحة في قطاع المعادن، وتعنى بالتشريعات و/أو السياسات المتصلة بالتعدين
(الإنجاز المتوقع ٢) زيادة الشراكات بين مؤسسات التدريب الوطنية والإقليمية والدولية من أجل الارتقاء بمهارات الأخصائيين في مجالي البيئة والتعدين	(مؤشر الإنجاز ٢-١) ازدياد عدد صانعي السياسات والأخصائيين الفنيين (في مجالي التعدين والبيئة) في البلدان الرائدة الثلاثة من الجماعة الاقتصادية، الذين يذكرون أنهم حسَّنوا مهاراتهم في مجال سياسات المعادن وتنمية الأعمال التجارية ذات الصلة بالتعدين
(الإنجاز المتوقع ٣) تحسين قدرة أصحاب المصلحة على الوصول إلى المعلومات عن سلسلة الأنشطة المضيفة للقيمة في مجال المعادن	(مؤشر الإنجاز ٣-١) ازدياد عدد أصحاب المصلحة الذين يستخدمون المنصة الرقمية (محسوبا بعدد الزيارات) في ثلاثة بلدان من الجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا

الأنشطة الرئيسية

٨٧ - ستشمل الأنشطة الرئيسية للمشروع ما يلي:

(النشاط ١-١) وضع تقييم لاحتياجات ثلاثة بلدان تعتمد على الموارد المعدنية الصلبة والسائلة والغازية، ويكون للمشروع فيها أثر إقليمي؛

(النشاط ١-٢) وضع مواد تدريبية بشأن المنهجيات وأفضل الممارسات المتعلقة بالمشاركة المحلية في الصناعات الاستخراجية وبسياسات الموارد؛

(النشاط ١-٣) تنظيم ثلاث حلقات عمل وطنية للأخصائيين التنظيميين وأصحاب المشاريع المحليين المهتمين بقطاع الخدمات المعدنية والمصارف المحلية من أجل وضع خطط للأعمال التجارية وآليات تمويل مناسبة؛

(النشاط ١-٤) تنظيم مؤتمر إقليمي واحد لاستعراض أفضل الممارسات في مجالات سياسات الموارد وتنمية الأعمال التجارية المتصلة بالتعدين وإدارة الموارد المعدنية؛

(النشاط ١-٥) تنظيم ثلاثة اجتماعات لأفرقة الخبراء (اجتماع واحد في كل بلد) لإنشاء فرق عمل وطنية تضم أصحاب مصلحة متعددين من أجل تنسيق تصميم السياسات المعدنية والحوار والتنفيذ والرصد والتقييم. وستضم فرقة العمل مسؤولين وزاريين رفيعي المستوى، وبرلمانيين من اللجنة، وممثلين عن النقابات العمالية، وحكام مقاطعات، وممثلين عن رابطات الصناعة/غرف التجارة، وممثلين عن المجتمعات المحلية؛

(النشاط ٢-١) وضع برامج للارتقاء بالمهارات في القطاع المتصل بالمعادن. ويشمل ذلك ما يلي: (أ) تحديد مؤسسات التدريب ذات الصلة على الصعيدين الوطني والإقليمي (معهد أو كلية التعدين/النفط، ومعهد الأعمال التجارية)؛ و (ب) تنمية الشراكات بين المؤسسات المختارة والمعاهد التي توفر تدريبا أكثر تقدما؛

(النشاط ٢-٢) تنظيم جولتين دراسيتين/زمالتين دراسيتين لفائدة أعضاء فرقة العمل الوطنية التي تضم أصحاب مصلحة متعددين، وذلك في غابون وجنوب أفريقيا وإلى المقار الخارجية للشركاء عند الاقتضاء، من أجل التعرف على تجارب ناجحة مختارة في مجال سياسات تنمية الموارد المعدنية؛

(النشاط ٣-١) استحداث منصة لتبادل المعلومات بشأن سلسلة الأنشطة المضيفة للقيمة في مجال المعادن، تلبي احتياجات جميع أصحاب المصلحة في البلدان الثلاثة. ويشمل ذلك ما يلي: (أ) تعبئة القطاع الخاص، والوزارة المسؤولة عن الموارد الطبيعية، والأوساط الأكاديمية، والمجتمعات المحلية المتأثرة بالأنشطة الاستخراجية من أجل تزويد المنصة بالمعلومات ذات

الصلة؛ و (ب) تنظيم ثلاث دورات تدريبية (دورة واحدة في كل بلد من بلدان المشروع) بالتعاون مع منظمات المجتمع المدني، وذلك لتحديد المنهجيات اللازمة لتزويد المنصة ببيانات موثوقة.

فاء - بناء قدرات البلدان النامية على التحول إلى نقل البضائع المستدام

مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (الأونكتاد)، بالتعاون مع اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، واللجنة الاقتصادية لأفريقيا (٠٠٠ ٦١١ دولار)

معلومات أساسية

٨٨ - يستتبع نقل البضائع المستدام القدرة على توفير شبكات نقل موثوقة وفعالة من حيث التكلفة، تكون غير ضارة بالبيئة، ومنخفضة الكربون، وقادرة على التكيف مع تغير المناخ. ولا تنحصر إمكانات النقل المستدام في المساعدة على تحسين كفاءة استخدام الطاقة ومعالجة الآثار البيئية وآثار تغير المناخ الضارة المصاحبة للنقل واسع النطاق فحسب، بل يساعد أيضا على تخفيف حدة التعرض لزيادات وتقلبات أسعار الطاقة التي تؤدي إلى ارتفاع تكاليف الوقود والنقل. وهو بذلك يمثل أحد الاعتبارات الهامة في تحقيق التنمية المستدامة.

٨٩ - واعترف عدد من المؤتمرات متعددة الأطراف المنعقدة مؤخرا بأهمية تعزيز الاستدامة البيئية وأداء قطاع النقل وخدماته من حيث تغير المناخ. وأشارت إحدى الوثيقتين الختاميتين للدورة الثالثة عشرة لمؤتمر الأمم المتحدة للتنمية والتجارة (ولاية الدوحة) والوثيقة الختامية لمؤتمر الأمم المتحدة للتنمية المستدامة (''المستقبل الذي نصبو إليه'') بشكل صريح إلى النقل المستدام واعترفتا بأهميته ضمن الإطار العالمي للتنمية المستدامة. وحدد المشاركون في المؤتمرين التدابير الرامية إلى تشجيع تطوير شبكات للنقل المستدام، وذلك بوسائل منها شبكات النقل المتعدد الوسائل التي تتسم بالكفاءة في استخدام الطاقة، والوقود النظيف والمركبات/السفن التي تسير بالوقود النظيف، فضلا عن تحسين شبكات النقل، بما في ذلك تلك الواقعة في المناطق الريفية، وضرورة تشجيع نهج متكامل وإقامة شراكات بين القطاعين الخاص والعام. ولكن بالنسبة لمعظم البلدان النامية، يصعب تحقيق هذا التحول نظرا لغياب الاستراتيجيات المحددة بوضوح ونقص الموارد المالية المتاحة. ويسعى المشروع إلى معالجة أوجه النقص هذه عن طريق مساعدة الجهات المعنية الوطنية والإقليمية على وضع سياسات واستراتيجيات للنقل تشجع قرارات التخطيط والاستثمار التي تستغل وترعى أوجه التآزر بين مجال نقل البضائع والركائز البيئية والاجتماعية والاقتصادية للتنمية المستدامة.

٩٠ - وسينفذ المشروع في منطقتين مختارتين هما أفريقيا ومنطقة البحر الكاريبي، لإتاحة الاستفادة من الدروس وإجراء المقارنات وإيجاد أوجه للتآزر إن أمكن. وحققت عدة بلدان في هاتين المنطقتين شيئا من التقدم في تشجيع التحول إلى النقل المستدام وتعطي بذلك أمثلة يمكن التعلم منها وتكرارها. وسيكون من المهم بالنسبة لكل منطقة أن تستفيد من الخبرات المتاحة وأفضل الممارسات القائمة في وضع نهج خاص بها يراعي ظروفها المحلية/الإقليمية/دون الإقليمية، والأحوال التي تمر بها والفرص المتوفرة فيها، ويتسق مع خططها وأهدافها

الإنمائية الاستراتيجية للأجل الطويل. وفي هذا الصدد، يهدف هذا المشروع إلى تعزيز قدرات صانعي السياسات (النقل والهياكل الأساسية والشؤون المالية)، ومتعهدي النقل (السكك الحديدية والطرق والموانئ البحرية)، والمؤسسات المالية لكي تتمكن من تعميم مفهوم الاستدامة على نحو فعال في القرارات المتعلقة بتخطيط النقل وتمويلها ومن تطوير الأدوات والآليات المناسبة. ويشمل المشروع ثلاثة عناصر. أولها عنصر التنمية القائمة على المعرفة، الذي يتوقع أن يكون الدعامة الرئيسية للمشروع. ويتألف من وضع أداتين تكمل كل منهما الأخرى وهما: (أ) مواد مرجعية/تدريبية (مجموعة أدوات) و (ب) ومنصة على شبكة الإنترنت (مركز امتياز لتبادل المعلومات والخبرات) وتقدم الأداتان المواد التدريبية وأفضل الممارسات، ودراسات الحالات الإفرادية والمواد المرجعية في ما يتعلق بتطوير شبكات نقل البضائع المستدام وتمويلها. ثانيا، يشمل المشروع عنصرا لبناء القدرات والتدريب، يتضمن حلقتي عمل إقليميتين إحداهما في أفريقيا والأخرى في منطقة البحر الكاريبي. وستنظم حلقتا عمل تدريبيتين استنادا إلى مجموعة الأدوات من أجل تعزيز التوعية وتبادل الخبرات/أفضل الممارسات بين أصحاب المصلحة المعنيين من القطاعين العام والخاص في ما يتعلق بجوانب مختلفة من نقل البضائع المستدام وتمويله، ولتحديد أولويات/مجالات السياسة العامة والإجراءات السياساتية المشتركة التي تعزز الاستدامة في نقل البضائع في المنطقتين والاتفاق عليها. ثالثا، ستعقد حلقات عمل وطنية في بلدين مختارين (واحد في أفريقيا وآخر في منطقة البحر الكاريبي) لدعم الجهود التي تبذلها المؤسسات الوطنية في وضع الاستراتيجيات وآليات التمويل الملائمة في مجال نقل البضائع. ويتطلب ذلك تنفيذ أنشطة حسب الطلب يتم تقديمها إلى البلدين بعد الانتهاء من حلقات العمل الإقليمية.

هدف المنظمة: بناء قدرات صانعي السياسات (النقل والهياكل الأساسية والشؤون المالية) ومتعهدي النقل (السكك الحديدية والطرق والموانئ البحرية) والمؤسسات المالية الرئيسية في أفريقيا ومنطقة البحر الكاريبي لكي تتمكن من تعزيز وتمويل نقل البضائع المستدام من خلال اتخاذ تدابير سليمة تتعلق بسياسات النقل، واعتماد إجراءات واستراتيجيات تمويل كافية.

العلاقة بالخطة البرنامجية لفترة السنتين ٢٠١٤-٢٠١٥ والأهداف الإنمائية للألفية: التجارة والتنمية، البرنامج الفرعي ٤ (التكنولوجيا واللوجستيات)؛ التنمية الاقتصادية والاجتماعية في أفريقيا، البرنامج الفرعي ٥ (التكامل الإقليمي والبُنى التحتية والتجارة)؛ التنمية الاقتصادية والاجتماعية في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، البرنامج الفرعي ٩ (الموارد الطبيعية والهياكل الأساسية)؛ الأهداف للألفية ١ و ٧ و ٨ من الأهداف الإنمائية

موجز الميزانية

(بآلاف دولارات الولايات المتحدة)

المساعدة المؤقتة العامة		٣٥,٠
الخبراء الاستشاريون		٢١٠,٠
السفر	٧١,٠	
الخدمات التعاقدية		١٠,٠
مصروفات التشغيل		١,٠
حلقات العمل/التدريب		٢٨٤,٠
المجموع		**٦١١,٠**

الإنجازات المتوقعة من الأمانة العامة	مؤشرات الإنجاز
(الإنجاز المتوقع ١) تعزيز المعرفة والتعاون في أوساط صانعي السياسات، ومتعهدي النقل والممولين في أفريقيا ومنطقة البحر الكاريبي من أجل تشجيع تطوير النقل المستدام للبضائع وتمويله	(مؤشر الإنجاز ١-١) اعتراف أصحاب المصلحة المشاركين في المشروع (أي صانعي السياسات، ومتعهدي النقل والممولين في أفريقيا ومنطقة البحر الكاريبي) بتوصلهم إلى فهم أفضل لكيفية تشجيع نقل البضائع المستدام وتمويله
	(مؤشر الإنجاز ١-٢) تعزيز التعاون وتبادل المعلومات/الخبرات/أفضل الممارسات فيما بين أصحاب المصلحة المعنيين في القطاعين العام والخاص والأوساط الأكاديمية ومؤسسات البحوث عن طريق استخدام منصة على شبكة الإنترنت
	(مؤشر الإنجاز ٢-١) اتفاق أصحاب المصلحة في بلدي المشروع على أولويات/مجالات السياسات والإجراءات الرامية إلى تعزيز الاستدامة المالية في نقل البضائع في منطقتيهم
(الإنجاز المتوقع ٢) تعزيز قدرة صانعي السياسات ومتعهدي النقل والممولين في بلدان مختارة لكي يتمكنوا على نحو فعال من تخطيط/وضع واعتماد السياسات أو الاستراتيجيات اللازمة لتعزيز تطوير شبكات نقل البضائع المستدام وتمويلها	(مؤشر الإنجاز ٢-٢) اتفاق أصحاب المصلحة في بلدي المشروع على أولويات/ مجالات السياسة العامة والإجراءات السياساتية الرامية إلى تعزيز نقل البضائع المستدام في منطقتيهما وتمويله.

الأنشطة الرئيسية

٩١ - ستشمل الأنشطة الرئيسية للمشروع ما يلي:

(النشاط ١-١) إعداد مجموعة أدوات ستشمل المواد التدريبية ودراسات الحالة الإفرادية والأدوات والمواد المرجعية في ما يتعلق بتطوير شبكات نقل البضائع المستدام وتمويلها؛

(النشاط ١-٢) إنشاء منصة على شبكة الإنترنت/مركز امتياز عن نقل البضائع المستدام بالتعاون مع المؤسسات والمبادرات ذات الصلة والمصارف الإنمائية الإقليمية وغيرها من البرامج القائمة من أجل تعزيز التعاون وتبادل المعلومات وأفضل الممارسات في مجال نقل البضائع المستدام وتمويله؛

(النشاط ١-٣) تنظيم حلقتي عمل تدريبيتين على الصعيد الإقليمي (واحدة في أفريقيا وواحدة في منطقة البحر الكاريبي) من أجل: (أ) بناء القدرات في مجال نقل البضائع المستدام وتمويله، بالاستناد إلى مجموعة الأدوات التي تم تطويرها؛ و (ب) توفير منتدى لإجراء حوار بين بلدان المنطقة؛ و (ج) تحديد الإجراءات/التوصيات السياساتية الرئيسية التي تيسر التحول نحو نقل البضائع المستدام؛

(النشاط ٢-١) تنظيم أربع حلقات عمل وطنية (اثنتان منها للبلد المختار في أفريقيا واثنتان للبلد المختار في منطقة البحر الكاريبي) من أجل تقديم التوجيه السياساتي/التدريب التقني دعما للجهود التي تبذلها المؤسسات الوطنية والرامية إلى اعتماد سياسات/استراتيجيات تهدف إلى تطوير نظام نقل البضائع المستدام وطرح مقترحات لتمويله. وينبغي أن تتوصل حلقة العمل الوطنية الأولى إلى إيجاد فهم مشترك وتوافق للآراء في ما يتعلق بأنسب آلية للتمويل يتقرر إنشاؤها من أجل تشجيع نقل البضائع المستدام، وستؤدي إلى وضع استراتيجية لإنشاء آلية التمويل هذه. وستكفل حلقة العمل الوطنية الثانية بناء القدرات اللازمة دعما للجهود التي تبذلها المؤسسات الوطنية لتنفيذ الاستراتيجية.

صاد - تعزيز قدرات واضعي السياسات والمسؤولين عن تشجيع الاستثمار في القطاعات ذات الأولوية في البلدان النامية على اجتذاب الاستثمار لأغراض التنمية المستدامة والشاملة

مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (٠٠٠ ٥٨٥ دولار)

معلومات أساسية

٩٢ - إذا كان للبلدان النامية، ولا سيما أقل البلدان نموا وغيرها من البلدان ذات الاقتصادات الضعيفة والهشة، أن تنجز الأهداف الإنمائية للألفية وتحقق الرؤية المبينة في الوثيقة الختامية ''المستقبل الذي نصبو إليه''، فسيتعين عليها تعزيز الاستثمار ومشاركة القطاع الخاص في قطاعات مثل البنية التحتية والخدمات العامة. وتبيِّن أحدث بيانات الأونكتاد أن جذب الاستثمار الدولي تراجع في عام ٢٠١١ للعام الثالث على التوالي في بعض أفقر مناطق العالم، بما في ذلك أفريقيا. ومن الواضح أن ثمة حاجة أكبر في هذه المناطق إلى المساعدة من المجتمع الدولي في بناء القدرة الفردية والمؤسسية على جذب الاستثمار وكفالة إسهامه في تحقيق نتائج مستدامة وشاملة للجميع.

٩٣ - ولذا، فالمشروع يرمي إلى دعم واضعي السياسات الحكوميين في تحديد وتصميم وتنفيذ سياسات استثمار فعالة سيكون من شأنها زيادة مستوى استثمارات القطاع الخاص في القطاعات ذات الأولوية المحددة في الوثيقة ''المستقبل الذي نصبو إليه'' وتعظيم الإسهام الإنمائي للاستثمار. ومن أجل تعظيم استثمارات القطاع

الخاص، سوف يولي المشروع تركيزا خاصا على مشاركة القطاع الخاص من خلال الشراكات بين القطاعين العام والخاص.

٩٤ - وسيستفيد المشروع من خبرة الأونكتاد العميقة والواسعة النطاق في بناء القدرات فضلا عن مجموعة الأدوات الفنية المصممة بناء على البحوث التي أعدها مؤخرا إطار سياسات الاستثمار من أجل تحقيق التنمية المستدامة التابع للأونكتاد. والإطار متميز من نواح عدة. فهو يتبع نهجا كليا (وضع التنمية المستدامة في الصميم)، ونظاميا (معالجة جميع أبعاد سياسة الاستثمار)، وتآزريا (تعزيز التفاعل مع السياسات الوطنية والدولية ذات الصلة). وإجمالا، يركز الإطار بوجه خاص على العلاقة بين الاستثمار الأجنبي والتنمية المستدامة، داعيا إلى نهج متوازن بين السعي إلى تحقيق أهداف النمو الاقتصادي البحت عن طريق تحرير الاستثمار والترويج له من جهة، والحاجة إلى حماية الناس والبيئة من جهة أخرى.

٩٥ - وسوف يكفل المشروع تمشي توصياته المتعلقة بالسياسات وأنشطته المتصلة بالتعاون التقني مع استنتاجات التجارب العملية وأفضل الممارسات في مجال الاستثمار الدولي من أجل التنمية المستدامة، خصوصا بشأن الشراكات بين القطاعين العام والخاص. وسيكون من شأن تدريب واضعي السياسات المتعلقة بالاستثمار في البلدان النامية وبناء قدراتهم أن يوفرا خبرات مستدامة طويلة الأجل في تلك البلدان في مجالات وضع السياسات المتعلقة بالاستثمار على الصعيدين الوطني والدولي، وجمع البيانات، وتشجيع وجذب الاستثمار على نحو كفيل بتعزيز المستوى العام للاستثمار في قطاعات النمو المستدام والشامل للجميع في اقتصاداتها، وتمشيا مع خطة ما بعد مؤتمر الأمم المتحدة للتنمية المستدامة.

٩٦ - وأظهر ما يقوم به الأونكتاد من رصد وتقييم أن دعم حكومات البلدان النامية ووكالات تشجيع الاستثمار وبناء قدراتها في مجال الاستثمار وتنمية المشاريع قد أدى إلى تنفيذ التوصيات المتعلقة بالسياسات وإلى زيادات في مستويات الاستثمار. وفي الوقت نفسه، تُبيِّن بحوث الأونكتاد أنه حتى في الحالات التي نجحت فيها البلدان في جذب الاستثمار، لم يسفر ذلك دوما عن نتائج إنمائية إيجابية. ويدل ذلك على أن البلدان، خصوصا تلك التي لا تحظى سوى بأضعف القدرات المؤسسية، قد تحتاج إلى التدريب وبناء القدرات ودعم السياسات في مجال سياسات الاستثمار بغية تعظيم تأثير تلك السياسات على النتائج الإنمائية. ومن أجل تحقيق ذلك، يرمي المشروع أيضا إلى إشراك شركاء الأونكتاد الطويلي الأجل، الرابطة العالمية لوكالات تشجيع الاستثمار وغرفة التجارة الدولية واللجان الاقتصادية الإقليمية للأمم المتحدة، من أجل إشراك أوساط تشجيع الاستثمار إلى جانب واضعي السياسات وكفالة تنسيق سياسات الاستثمار واتساقها على الصعيدين القطري والإقليمي.

هدف المنظمة: زيادة قدرة واضعي السياسات والمسؤولين عن تشجيع الاستثمار في أربعة بلدان مختارة على صياغة وتنفيذ السياسات التي تزيد إسهام الاستثمار الدولي في التنمية المستدامة والنمو الشامل للجميع في القطاعات ذات الأولوية

العلاقة بالخطة البرنامجية لفترة السنتين ٢٠١٤-٢٠١٥ والأهداف الإنمائية للألفية: التجارة والتنمية، البرنامج الفرعي ٢ (الاستثمار والمشاريع)؛ الأهداف ١ و ٧ و ٨ من الأهداف الإنمائية للألفية

موجز الميزانية	
(بآلاف دولارات الولايات المتحدة)	
المساعدة المؤقتة العامة	٣٥,٠
الخبراء الاستشاريون	١٥٠,٠
اجتماع فريق الخبراء	٥٣,٠
السفر	٨٦,٠
الخدمات التعاقدية	١٥,٠
مصروفات التشغيل	١٠,٠
المعدات	٤,٠
حلقات العمل/التدريب	٢٣٢,٠
المجموع	**٥٨٥,٠**

الإنجازات المتوقعة من الأمانة العامة	مؤشرات الإنجاز
(الإنجاز المتوقع ١) زيادة فهم واضعي السياسات والمسؤولين عن تشجيع الاستثمار في البلدان المستفيدة للدور الذي يمكن للاستثمار الدولي أن يضطلع به في تحقيق التنمية المستدامة والشاملة للجميع، وإرهاف وعيهم بذلك	(مؤشرات الإنجاز ١-١) ازدياد عدد واضعي السياسات والمسؤولين عن تشجيع الاستثمار القادرين على الإلمام بالمبادئ والسياسات المبينة في إطار الأونكتاد لسياسات الاستثمار من أجل تحقيق التنمية المستدامة وبالآليات التي يمكن بها للاستثمار الدولي أن يسهم في تحقيق التنمية المستدامة والشاملة للجميع، بما في ذلك من خلال الشراكات بين القطاعين العام والخاص (يقاس من خلال المراسلات الرسمية مع البلدان التي يستهدفها المشروع دراسة استقصائية تجرى على الإنترنت)
(الإنجاز المتوقع ٢) تعزيز قدرة المسؤولين الحكوميين والمسؤولين عن تشجيع الاستثمار في البلدان المستفيدة على جمع وتحليل واستخدام البيانات المتعلقة بالاستثمار من أجل التمكن من وضع وتنفيذ قرارات رشيدة مبنية على الأدلة في مجال السياسات يكون من شأنها تعزيز الاستثمار في مجالي البنية التحتية والخدمات العامة	(مؤشرات الإنجاز ٢-١) زيادة في عدد المسؤولين الحكوميين والمسؤولين عن تشجيع الاستثمار في البلدان المستفيدة المُدرَّبين على استخدام قواعد بيانات الأونكتاد المتعلقة بالاستثمار المباشر الأجنبي (على سبيل المثال، اتجاهات الاستثمار المباشر الأجنبي، واتفاقات الاستثمار الدولية) ومنهجياتها، وعلى صلتها بوضع سياسات الاستثمار وكيفية استخدامها في ذلك (مؤشرات الإنجاز ٢-٢) زيادة في عدد الإسهامات والإخطارات لقواعد بيانات الأونكتاد المتعلقة بالاستثمار الآتية من البلدان التي يستهدفها المشروع

الإنجازات المتوقعة من الأمانة العامة	مؤشرات الإنجاز
(الإنجاز المتوقع ٣) تعزيز قدرة واضعي السياسات في البلدان المستفيدة على صياغة وتنفيذ السياسات، بما في ذلك الشراكات بين القطاعين العام والخاص، الرامية إلى جذب الاستثمار الدولي في مجالات مثل البنية التحتية والخدمات العامة	(مؤشرات الإنجاز ٣-١) زيادة في عدد التغيرات الجديدة في السياسات المصممة والمنفذة في مجالات مثل البنية التحتية والخدمات العامة، والتي جرى صياغتها نتيجة لمجموعة أدوات الأونكتاد المتعلقة بوضع السياسات، وإطار الأونكتاد لسياسات الاستثمار من أجل تحقيق التنمية المستدامة وغيرها من مؤشرات المسؤولية الاجتماعية والبيئية (التي ينبغي تقيمها عبر التشاور مع البلدان المستفيدة وعملية استعراض لاحق للتنفيذ، على غرار عملية استعراض سياسات الاستثمار الخاصة بالأونكتاد) (مؤشرات الإنجاز ٣-٢) زيادة في الاستثمار المباشر الأجنبي في المجالات ذات الأولوية مثل البنية التحتية والخدمات العامة

الأنشطة الرئيسية

٩٧ - ستشمل الأنشطة الرئيسية للمشروع ما يلي:

(النشاط ١-١) تنظيم اجتماع واحد لفريق خبراء في أحد البلدان المستهدفة بغرض الجمع بين الخبراء الدوليين وأصحاب المصلحة الإقليميين والوطنيين من أجل الإسهام بمنظوراتهم الفريدة، وهو ما سيُغذي وضع المواد وقواعد البيانات المتعلقة بالتدريب؛ '٢' إعداد مواد تدريبية تستهدف واضعي السياسات والمسؤولين عن تشجيع الاستثمار في البلدان المستفيدة، استنادا إلى نتائج اجتماع أفرقة الخبراء، وإطار الأونكتاد لسياسات الاستثمار من أجل تحقيق التنمية المستدامة ومواد أخرى داعمة لسياسات الاستثمار، خصوصا في مجال الشراكات بين القطاع العام والقطاع الخاص؛

(النشاط ١-٢) إنشاء مستودع متاح على الإنترنت لأفضل الممارسات المتعلقة بسياسات الاستثمار وتعزيز التنمية المستدامة في مجالي البنية التحتية والخدمات العامة، وبالأخص الشراكات بين القطاعين العام والخاص، من أجل دعم البلدان في هذا المجال؛

(النشاط ١-٣) تنظيم وتقديم الخدمات الفنية إلى أربع حلقات عمل قطرية عن السياسات لفائدة واضعي السياسات والمسؤولين عن تشجيع الاستثمار في البلدان المستهدفة، باستخدام المواد التدريبية ومستودع أفضل الممارسات المتاح على الإنترنت المذكورة أعلاه؛

(النشاط ٢-١) تكييف قواعد بيانات الأونكتاد القائمة المتعلقة بالاستثمار المباشر الأجنبي لتلبية احتياجات المستخدمين الخاصة بالمجالات ذات الأولوية المختارة، مثل البنية التحتية والخدمات العامة، وذلك استنادا إلى التشاور مع البلدان المستفيدة؛

(النشاط ٢-٢) تنظيم وتقديم الخدمات الفنية إلى أربع حلقات عمل قطرية في مجال التدريب التقني لفائدة المسؤولين الحكوميين وخبراء تشجيع الاستثمار المعنيين بجمع البيانات وتحليلها، بشأن استخدام قواعد بيانات الأونكتاد المتعلقة بالاستثمار المباشر الأجنبي، وجمع البيانات ومنهجياتها، وصلتها بصياغة وتنفيذ وتقييم سياسات الاستثمار، بما في ذلك الشراكات بين القطاعين العام والخاص. وسوف يسهم هذا النشاط أكثر في الاستدامة الطويلة الأجل لنتائج المشاريع؛

(النشاط ٣-١) تقديم الخدمات الاستشارية إلى واضعي السياسات والمسؤولين عن تشجيع الاستثمار في البلدان المستفيدة عن طريق خبراء الأونكتاد؛

(النشاط ٣-٢) إنشاء منتدى نقاش على الإنترنت وشبكة رقمية لتمكين المستفيدين من المشروع من التفاعل وتبادل المعارف والخبرات وأفضل الممارسات في مجال وضع سياسات الاستثمار من أجل التنمية المستدامة، على نحو يرمي في النهاية إلى مساعدة المستفيدين على جذب المزيد من الاستثمار، مع الإسهام في النشر الأوسع لنتائج المشروع؛

(النشاط ٣-٣) تنظيم ندوة في جنيف عن خبرة الشراكات بين القطاعين العام والخاص في القطاعات ذات الأولوية في البلدان المستفيدة لفائدة مندوبين من الدول الأعضاء في الأمم المتحدة والمجتمع الإنمائي الدولي، بغرض نشر نتائج المشروع على جمهور أوسع ودعم زيادة الاستثمار من خلال الشراكات بين القطاعين العام والخاص.

قاف - بناء نظم غذائية وإيكولوجية مستدامة والقادرة على المقاومة باستخدام التكيف القائم على النظم الإيكولوجية في البيئيات التي تسيطر عليها الزراعة في أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى

برنامج الأمم المتحدة للبيئة، بالتعاون مع منظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة والصندوق الدولي للتنمية الزراعية (٠٠٠ ٦٣٣ دولار)

معلومات أساسية

٩٨ - تؤدي النظم الإيكولوجية الصحية والعاملة جيدا إلى تحسين القدرة الطبيعية على مقاومة الآثار الضارة لتغير المناخ والحد من تعرُّض السكان للخطر. والتكيف القائم على النظم الإيكولوجية هو استخدام خدمات التنوع البيولوجي والنظم الإيكولوجية كجزء من استراتيجية شاملة للتكيُّف ترمي إلى مساعدة الشعوب والمجتمعات المحلية على التكيف إزاء الآثار السلبية لتغير المناخ على الصعد المحلي والوطني والإقليمي والعالمي.

ويوفر التكيُّف القائم على النظم الإيكولوجية منافع كثيرة للمجتمعات المحلية، بما في ذلك الأمن الغذائي (في مجالات تتراوح بين مصائد الأسماك والحراجة الزراعية)، والإدارة المستدامة للمياه، وتنويع سبل العيش (من خلال زيادة الخيارات المتعلقة باستخدام الموارد). وثمة أدلة على أن إجراءات التكيُّف القائم على النظم الإيكولوجية يمكن أن توفر الإطار الصحيح لحفز التغيير الجذري على نطاق واسع.

٩٩ - وسوف يُركِّز المشروع على إيجاد طرائق للتكيف القائم على النظم الإيكولوجية تعزِّز الأمن الغذائي. ويمكن لإجراءات التكيُّف القائم على النظم الإيكولوجية أن تشمل الكثير من النهج المستدامة لتعزيز الأمن الغذائي، مثل مصدات الحماية، وحفظ المياه في الموقع، واستخدام الأنواع الأصلية، والتغيرات في نظم المحاصيل، وإدارة نطاق البيئة الطبيعية، وحماية الموارد المائية، وإدماج المعارف المحلية في نظم الإنتاج الزراعي الإيكولوجي. وإضافة إلى ذلك، يمكن لتلك الإجراءات أن تُنفَّذ بسرعة باستخدام القدرة المحلية، وأن تكون لها فترات دوران قصيرة، وأن تحفز ربما التكرار العفوي بينما تُحوِّل الزراعة نحو نظم الإنتاج المستدام. ومن خلال تنفيذ عدد من هذه النهج في سلسلة من التجارب في البلدان المستهدفة، سوف يُولِّد المشروع أدلة وبيانات عن التكيف القائم على النظم الإيكولوجية يكون من شأنها الإسهام في سد ثغرات القدرات وتوفير المعلومات الكفيلة بالمساعدة في عمليات وضع السياسات. وسيجري التعاقد مع مؤسسات محلية ووطنية لإجراء هذه التجارب، مع تولي الوزارة الوطنية المختصة مهمة الإشراف. ومن خلال إشراك فاعلين متنوعين، سوف يكفل هذا النهج التطوير التفاعلي لمجموعات القدرات والمهارات للفريق المسؤول عن المشروع في الموقع. وتتيح هذه المرونة للبلدان التي تبدأ التطبيق من تلقاء نفسها اتخاذ إجراءات، كما تتيح لغيرها النمو العضوي. ويسمح هذا بدوره بتنويع المبادرة، وهو ما يضفي المرونة على استراتيجية التكيف الوطنية وتنفيذ أنشطة متعددة عن الأولويات الوطنية المتعلقة بالتكيف والأمن الغذائي.

١٠٠ - وسوف تُستخدم حلقات العمل والبعثات الاستشارية لنقل المعلومات المكتسبة من التجارب إلى واضعي السياسات وأصحاب المصلحة ذوي الصلة. وسيشمل أصحاب المصلحة الفاعلين المسؤولين عن التكيف القائم على النظم الإيكولوجية على أرض الواقع، بما في ذلك المنظمات غير الحكومية والجهات الفاعلة من القطاع الخاص والحكومات المحلية. وسيجري أيضا استهداف المؤسسات البحثية والأكاديمية في إطار جهد يرمي إلى كفالة إدراج المعارف المكتسبة نتيجة لهذا المشروع في بحوث متواصلة وإتاحة المكاسب العلمية لواضعي السياسات وأصحاب المصلحة في مجال التكيف القائم على النظم الإيكولوجية. ولذا، فمن خلال المشروع سوف يُرشد العلمُ العمل، كما أن العمل سوف يسهم في إرشاد العلم والسياسة العامة. والبلدان المستهدفة الممكنة هي أوغندا وبوركينا فاسو وتوغو وموزامبيق.

١٠١ - وسوف يبني هذا المشروع على التجارب الناجحة في مشاريع التكيف القائم على النظم الإيكولوجية والأمن الغذائي التي يقودها برنامج الأمم المتحدة للبيئة، مثل استخدام الحراجة الزراعية، والزراعة الحافظة للموارد، والإدارة المتكاملة للمغذيات، وإقامة مناطق مشجرة كممارسة متعلقة بإدارة الأراضي في أوغندا. وسوف

يبني المشروع أيضا على السمعة الطويلة الأمد والمُقدَّرة لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة من حيث توفير القيادة العالمية، وتشجيع الشراكات، وتعبئة مجموعة المعارف بشأن نهج إدارة النظم الإيكولوجية حسبما ينطبق على الأراضي المزروعة والغابات والأراضي الجافة والمناطق الأحيائية الجبلية. وسوف يُستكمل المشروع باستراتيجية توسيع قوية تُكمل إجراءات أخرى ذات صلة وتبني عليها، مثل برنامج التكيف لصالح الحيازات الزراعية الصغيرة التابع للصندوق الدولي للتنمية الزراعية. ويتوقع برنامج الأمم المتحدة للبيئة أن الشركاء والمانحين سوف يفرون المزيد من الدعم العيني والمالي للتنفيذ المستمر.

هدف المنظمة: بناء المرونة الإيكولوجية للنظم الغذائية وتعزيز الأمن الغذائي عن طريق نهج التكيف القائمة على النظم الإيكولوجية في بلدان مختارة في أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى	**موجز الميزانية** (بآلاف دولارات الولايات المتحدة)	
	المساعدة المؤقتة العامة	١٥,٠
الصلة بالخطة البرنامجية لفترة السنتين ٢٠١٤-٢٠١٥ والأهداف الإنمائية للألفية: البيئة، البرنامج الفرعي ١ (تغير المناخ) للبيئة والبرنامج الفرعي ٣ (إدارة النظام الإيكولوجي)؛ الهدفان ١ و ٧ من الأهداف الإنمائية للألفية	الخبراء الاستشاريون	٤٨,٥
	السفر	٢٨,٠
	الخدمات التعاقدية	٤٤٨,٥
	مصروفات التشغيل	٩,٠
	حلقات العمل/التدريب	٨٤,٠
	المجموع	**٦٣٣,٠**

الإنجازات المتوقعة من الأمانة العامة	مؤشرات الإنجاز
(الإنجاز المتوقع ١) سد الفجوة الفاصلة بين العلم والسياسة القائمة حاليا عن طريق الأدلة المجمعة كنتيجة لتجربة نهج التكيف القائم على النظم الإيكولوجية من أجل الأمن الغذائي	(مؤشرات الإنجاز ١-١) عدد التقارير الوطنية التي تستخدم نهج التكيف القائم على النظم الإيكولوجية
(الإنجاز المتوقع ٢) تقوية القدرات الحكومية/إدراج كنهج التكيف القائم على النظم الإيكولوجية في سياسات وخطط الأمن الغذائي الوطنية في أربعة بلدان مستهدفة	(مؤشرات الإنجاز ٢-١) ورود تعقيبات إيجابية عن نفع/فعالية نهج التكيف القائم على النظم الإيكولوجية المجربة في أربعة بلدان مستهدفة. فيما يتعلق بتعزيز الأمن الغذائي. وسوف يجري التحقق من ذلك من خلال إجراء مقابلات مع أصحاب المصلحة والخبراء الوطنيين المشاركين في أنشطة البرنامج
(الإنجاز المتوقع ٣) نشر الدروس المستفادة من التكيف القائم على النظم الإيكولوجية في مجال الأمن الغذائي إلى جمهور أفريقي أوسع	(مؤشرات الإنجاز ٣-١) إدراج أربع حكومات وطنية نهج التكيف القائم على النظم الإيكولوجية في خطط الأمن الغذائي

الأنشطة الرئيسية

١٠٢ - ستشمل الأنشطة الرئيسية للمشروع ما يلي:

(النشاط ١-١) اختبار نهج التكيف القائم على النظم الإيكولوجية واستخلاص الدروس من الحالات القائمة التي تُسهم في تحقيق زيادات في إنتاجية الأغذية في أربعة بلدان مستهدفة؛

(النشاط ١-٢) إدراج التكيف القائم على النظم الإيكولوجية في الخطط الوطنية ودون الوطنية المتعلقة بسياسات الأمن الغذائي؛

(النشاط ٢-١) تنظيم البعثات الاستشارية إلى المؤسسات الوطنية ودون الوطنية لمساعدة الحكومات في البلدان الأربعة المستهدفة من أجل إتمام الخطط الوطنية ودون الوطنية المتعلقة بسياسات الأمن الغذائي استنادا إلى التكيف القائم على النظم الإيكولوجية؛

(النشاط ٢-٢) تنظيم حلقات عمل وطنية للفاعلين المعنيين بالأمن الغذائي والتكيف في البلدان الأربعة المستهدفة من أجل استخلاص الدروس المستفادة وصياغتها على نحو يرشد عملية وضع وتخطيط السياسات؛

(النشاط ٣-١) تنظيم حلقات عمل إقليمية لتعميم الدروس المستفادة على جمهور أوسع في البلدان المستهدفة وفي المنطقة.

راء - دعم البلدان النامية في توفير خدمات الاستهلاك والإنتاج المستدامين على الصعيد القطري

برنامج الأمم المتحدة للبيئة (٠٠٠ ٦٥١ دولار)

معلومات أساسية

١٠٣ - منذ عقد مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالبيئة والتنمية في ريو دي جانيرو في عام ١٩٩٢، كان ثمة اعتراف دولي بأن السبب الرئيسي للتدهور المستمر في البيئة العالمية هو أنماط الاستهلاك والإنتاج غير المستدامة. واليوم، تمثل المدن ٣ في المائة من إجمالي مساحة اليابسة، لكنها تستهلك ٧٥ في المائة من الموارد الطبيعية وتنتج ٥٠ في المائة من النفايات العالمية. وخلال السنوات الخمسين الأخيرة، تَعرَّض ٦٠ في المائة من النظم الإيكولوجية المدروسة لأضرار أو يجري استخدامها بشكل غير مستدام. وسوف يظهر ما بين بليون و ٣ بلايين مستهلك آخرين من الطبقة الوسطى بحلول عام ٢٠٣٠، لا سيما في المدن، وهو ما يطرح ضغطا إضافيا على الموارد الطبيعية والبيئة. ويرمي الاستهلاك والإنتاج المستدامان إلى الفصل بين النمو الاقتصادي والتدهور البيئي عن طريق زيادة كفاءة استخدام الموارد والحد من التدهور والتلوث على امتداد دورات حياة المنتجات، مع تحسين نوعية الحياة واعتماد أساليب الحياة المستدامة.

١٠٤ - ويمكن أن يسهم الاستهلاك والإنتاج المستدامان إسهاما كبيرا في القضاء على الفقر وتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية. وكإطار للتنمية، يوفر الاستهلاك والإنتاج المستدامان فرصا مثل إنشاء أسواق جديدة ووظائف خضراء (مثل أسواق الأغذية العضوية، والتجارة العادلة، والإسكان المستدام، والنقل والسياحة المستدامين، وكفاءة استخدام الطاقة)، إضافة إلى الإدارة الأكثر كفاءة للموارد الطبيعية التي تُعزِّز الرفاه. ويتيح كذلك الاستهلاك والإنتاج المستدامان فرصة للقفز نحو تكنولوجيات أكثر كفاءة من حيث استخدام الموارد وأسلم بيئيا وأكثر تنافسية. ويتطلب ذلك بناء التعاون بين الحكومات وجميع أصحاب المصلحة، وكذلك عبر كافة القطاعات في جميع البلدان.

١٠٥ - وفي مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالبيئة والتنمية، اعتمد قادة العالم إطار السنوات العشر لبرامج الاستهلاك والإنتاج المستدامين. وهذا الإطار بمثابة خطة عمل عالمية لتعزيز التعاون الدولي ترمي إلى تسريع التحوُّل نحو الاستهلاك والإنتاج المستدامين في البلدان المتقدمة والنامية على السواء. وسوف يدعم الإطار بناء القدرات وسيقدم المساعدة التقنية والمالية إلى البلدان النامية من أجل تحقيق هذا التحوُّل. وسيكفل الإطار وضع وتكرار وتوسيع نطاق الاستهلاك والإنتاج المستدامين والمبادرات الرامية إلى تحقيق كفاءة استخدام الموارد على الصعيدين الوطني والإقليمي، وفصل التدهور البيئي واستخدام الموارد عن النمو الاقتصادي، وزيادة الإسهام الصافي للأنشطة الاقتصادية في القضاء على الفقر وتحقيق التنمية الاجتماعية.

١٠٦ - ويتمثل الهدف الرئيسي للمشروع المقترح في الإسهام في تنفيذ سياسات الاستهلاك والإنتاج المستدامين على الصعيد القطري في ظل الإطار العشري لبرامج الاستهلاك والإنتاج المستدامين عن طريق تقديم المساعدة المالية والتقنية إلى البلدان النامية والبلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية. وسوف تستجيب أنشطة المشروع لأولويات واحتياجات البلدان. وبشكل أكثر تحديدا، سوف يقوم المشروع بما يلي: (أ) مساعدة البلدان في وضع خطط العمل الوطنية المتعلقة بالاستهلاك والإنتاج المستدامين أو في تعميم الاستهلاك والإنتاج المستدامين داخل استراتيجيات التنمية القائمة (مثل استراتيجيات التنمية المستدامة واستراتيجيات الحد من الفقر)؛ و (ب) دعم تنفيذ الاستهلاك والإنتاج المستدامين في قطاعات أو سياسات محدَّدة تستجيب للأولويات الوطنية الرئيسية المحدَّدة في خطط العمل الوطنية القائمة المتعلقة بالاستهلاك والإنتاج المستدامين أو الاستراتيجيات ذات الصلة. والبلدان المستهدفة في المجموعة الأولى من الأنشطة ستختلف عن تلك المستهدفة في المجموعة الثانية، وسوف تُختار على أساس المستوى الراهن لتقدمها في وضع أو تنفيذ خطط العمل الوطنية المتعلقة بالاستهلاك والإنتاج المستدامين.

١٠٧ - وسوف يركز المشروع على مناطق أفريقيا وآسيا وأمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي حيث يستجيب لأولوياتها الوطنية والإقليمية. وجرى تحديد تلك الأولويات في أمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي في إطار استراتيجية الاستهلاك والإنتاج المستدامين لتلك المنطقة (بما في ذلك خطط العمل الوطنية المتعلقة بالاستهلاك والإنتاج المستدامين، والمشتريات العامة المستدامة، والتعليم وأساليب العيش المستدامة، وشبكة معلومات بشأن

الاستهلاك والإنتاج المستدامين)؛ وفي آسيا، من خلال عدة مشاورات (عن المشتريات العامة المستدامة، والتوسيم الإيكولوجي، والسياحة المستدامة، والأدوات الاقتصادية، والتعليم الرامي إلى الاستهلاك والإنتاج المستدامين)؛ وفي أفريقيا، في سياق الإطار العشري الإقليمي الأفريقي لبرامج الاستهلاك والإنتاج المستدامين (بما في ذلك خطط العمل الوطنية المتعلقة بالاستهلاك والإنتاج المستدامين، والتوسيم الإيكولوجي، والزراعة، وكفاءة استخدام الموارد، والصناعة النظيفة).

هدف المنظمة: تعزيز قدرة البلدان النامية المستهدفة على تنفيذ سياسات الاستهلاك والإنتاج المستدامين على الصعيد الوطني، بما يُسرِّع التحوُّل نحو أنماط الاستهلاك والإنتاج المستدامين

الصلة بالخطة البرنامجية لفترة السنتين ٢٠١٤-٢٠١٥ والأهداف الإنمائية للألفية: البيئة، البرنامج الفرعي ٦ (الكفاءة في استخدام الموارد)؛ والهدفان ١ و ٧ من الأهداف الإنمائية للألفية

موجز الميزانية

(بآلاف دولارات الولايات المتحدة)

المساعدة المؤقتة العامة	٥٦,٠
الخبراء الاستشاريون	٢٣٧,٠
السفر	٧٥,٠
الخدمات التعاقدية	٢٧٨,٠
مصروفات التشغيل	٥,٠
المجموع	**٦٥١,٠**

الإنجازات المتوقعة من الأمانة العامة	مؤشرات الإنجاز
(الإنجاز المتوقع ١) زيادة الالتزام السياسي والشراكات وفرص الاستثمار فيما يتعلق بالاستهلاك والإنتاج المستدامين، استنادا إلى خطط العمل الوطنية المتعلقة بالاستهلاك والإنتاج المستدامين الموضوعة، و/أو إدراج نهج وسياسات وأدوات الاستهلاك والإنتاج المستدامين في استراتيجيات التنمية ذات الصلة (مثل استراتيجيات التنمية المستدامة الوطنية واستراتيجيات الحد من الفقر) في بلدين مستهدفين مختارين	(مؤشرات الإنجاز ١-١) عدد الشراكات وخطط العمل الوطنية الجديدة المتعلقة بالاستهلاك والإنتاج المستدامين الموضوعة، و/أو الاستراتيجيات المنقحة التي تُدرِج نهج وسياسات وأدوات الاستهلاك والإنتاج المستدامين (الهدف: بلدان في منطقتان مختلفتان)
(الإنجاز المتوقع ٢) زيادة تنفيذ سياسات الاستهلاك والإنتاج المستدامين وإيجاد فرص اقتصادية واجتماعية جديدة، بما في ذلك السياسات القطاعية، استجابةً للأولويات المحدَّدة في خطط العمل الوطنية القائمة المتعلقة بالاستهلاك والإنتاج المستدامين أو الاستراتيجيات ذات الصلة في ثلاثة بلدان مستهدفة مختارة	(مؤشرات الإنجاز ٢-١) عدد السياسات الوطنية المتعلقة بالاستهلاك والإنتاج المستدامين المنفَّذة، على نحو يُعزِّز تنفيذ السياسات أو القطاعات ذات الأولوية المحدَّدة في خطط العمل الوطنية المتعلقة بالاستهلاك والإنتاج المستدامين أو الاستراتيجيات ذات الصلة (الهدف: ثلاثة مشاريع تجريبية على الصعيد القطري، بواقع مشروع في كل منطقة)

الأنشطة الرئيسية

١٠٨ - ستشمل الأنشطة الرئيسية للمشروع ما يلي:

(النشاط ١-١) تنظيم اجتماعات مائدة مستديرة للجهات المعنية المتعددة الوطنية عن الاستهلاك والإنتاج المستدامين من أجل إطلاق عملية وضع خطط العمل الوطنية المتعلقة بالاستهلاك والإنتاج المستدامين أو تعميم الاستهلاك والإنتاج المستدامين في استراتيجيات التنمية عن طريق تحديد أهداف وغايات ومؤشرات واضحة؛

(النشاط ١-٢) إنشاء مجموعات وطنية من الجهات المعنية المتعددة من أجل إعداد ورقة إطارية، وإقامة إطار مؤسسي، واختيار المجالات والأهداف والغايات والمؤشرات ذات الأولوية؛

(النشاط ١-٣) تحديد الشراكات الرئيسية والفرص الاستثمارية (من خلال الشراكات بين القطاعين العام والخاص والتعاون مع المؤسسات المالية والشركاء ذوي الصلة في سياق الإطار العشري لبرامج الاستهلاك والإنتاج المستدامين من أجل التنفيذ المستقبلي لخطط العمل و/أو الاستراتيجيات المنقحة الوطنية المتعلقة بالاستهلاك والإنتاج المستدامين؛

(النشاط ١-٤) تنظيم حدث سياسي رفيع المستوى من أجل إقرار خطط العمل و/أو الاستراتيجيات المنقحة الوطنية المتعلقة بالاستهلاك والإنتاج المستدامين وإطلاقهما رسميا؛

(النشاط ١-٥) الإسهام في تبادل المعلومات والمعارف عن طريق المركز العالمي لتبادل المعلومات عن الاستهلاك والإنتاج المستدامين عن طريق دعم تبادل الأدوات وأفضل الممارسات المتعلقة بالاستهلاك والإنتاج المستدامين وتشجيع الشراكات والتعاون؛

(النشاط ٢-١) تحديد الطلب القطري على تنفيذ سياسات محددة بشأن الاستهلاك والإنتاج المستدامين عن طريق مشروع تجريبي (بما في ذلك على الصعيد القطري) من أجل المضي قدما في تنفيذ خطط العمل الوطنية المتعلقة بالاستهلاك والإنتاج المستدامين أو الاستراتيجيات ذات الصلة؛

(النشاط ٢-٢) تنظيم حلقة عمل وطنية للجهات المعنية المتعددة بشأن سياسة عامة مختارة/قطاع للاستهلاك والإنتاج المستدامين من أجل بدء المشروع التجريبي ودعم تصميم السياسة العامة، واستعراض السياسات/المبادرات القائمة ذات الصلة وتحديد التحديات والفرص أمام بناء التعاون؛

(النشاط ٢-٣) توفير المساعدة والتدريب التقنيين لصانعي القرار والموظفين التقنيين والشركاء الرئيسيين بشأن السياسة العامة المختارة/القطاع المختار في كل بلد؛

(النشاط ٢-٤) تنظيم اجتماع وطني لرصد التقدم المحرز وتوفير المعلومات عن الإنجازات والتحديات والدروس المستفادة وأفضل الممارسات الرئيسية؛

(النشاط ٢-٥) الإسهام في تبادل المعلومات والمعارف عن طريق المركز العالمي لتبادل المعلومات عن الاستهلاك والإنتاج المستدامين عن طريق إبراز العمل المتعلق بالاستهلاك والإنتاج المستدامين والاستفادة من الوظائف التفاعلية الأخرى للمركز العالمي لتبادل المعلومات، بما في ذلك التعرُّف على أفضل الممارسات على الصعيد العالمي.

شين - التمكين من تحقيق تنمية مستدامة وقادرة على التكيف في البلدان الخارجة من الأزمات عن طريق تعميم مراعاة البيئة والحد من المخاطر في التخطيط الإنمائي

برنامج الأمم المتحدة للبيئة، بالتعاون مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي واستراتيجية الأمم المتحدة الدولية للحد من الكوارث (٥٢١ ٠٠٠ دولار)

معلومات أساسية

١٠٩ - كثيرا ما تواجه البلدان المتضررة من الكوارث والنزاعات تحديات كبيرة في العودة إلى مسار التنمية المستقرة وتحقيق ما يشبه مظهر الحياة العادية. وتتسم هذه السياقات بطابع الإلحاح والضغوط السياسية المكثفة لإعادة بناء الهياكل الأساسية المدمَّرة واستعادة ما فُقد من مكاسب التنمية. وهذا الاستعجال الإنمائي في إنعاش الخدمات الأساسية وسبل كسب الرزق والأنشطة الاقتصادية يولى عموما أولوية أعلى من كفالة التنمية المستدامة واستيفاء شروط الإدارة البيئية السليمة. ويمكن أن تؤدي الأنشطة الإنمائية الجديدة في سياق جهود إعادة البناء في مراحل ما بعد الأزمات مثلا إلى استفحال مواطن الضعف أمام الكوارث أو التسبب بها أو إعادة تسبيبها.

١١٠ - وفي سياقات ما بعد النزاعات أو ما بعد الكوارث، كثيرا ما تُقترح مئات المشاريع الإنمائية في آن واحد. وقد يطول تأخير تقييم الأثر البيئي، الذي يُجرى تقليديا للتأكد من أن التنمية الجديدة لا تُحدث آثارا بيئية وخيمة (وقد يدوم أكثر من عامين)، فيطغى الضغط الجماهيري على الضوابط القياسية. ولذلك، لا بد أن توضع رهن إشارة صانعي القرار أداة سليمة تقنيا لصنع القرار، تُيَسر تنفيذ المشاريع الإنمائية دون الإخلال بالاستدامة البيئية أو زيادة أوجه الضعف المحلية أمام النزاعات أو الكوارث.

١١١ - وقد عدل كل من برنامج الأمم المتحدة للبيئة وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي أداة تُستخدم في التخطيط للتنمية المستدامة، وهي نهج التقييم البيئي الاستراتيجي، حيث أدمجا الحساسيات المتعلقة بالنزاعات والكوارث في الإطار التحليلي. وقد اختُبر هذا النهج تجريبيا خلال فترة السنتين ٢٠١٠-٢٠١١ في سري لانكا لوضع الإطار الإنمائي للمقاطعة الشمالية. ومن خلال إشراك الوكالات الحكومية الوطنية والمحلية، والجامعات، والقطاع الخاص، وعامة الجمهور، حدد التقييم البيئي الاستراتيجي المتكامل توزيع الحيز والموارد المتاحة

للتنمية بأدنى حد من القيود المتصلة بالبيئة والكوارث (وهو ما يسمى ”خريطة الفرص“). وأدى ذلك إلى تحسين عدد من خطط الهياكل الأساسية والمقترحات الإنمائية، وإلى كسب التأييد السياسي للنهج على أعلى المستويات باعتباره أداة إنمائية رئيسية على صعيد المنطقة الإقليمية.

١١٢ - وتوحي حالة سري لانكا بأن النهج الذي يمكّن البلدان من تعزيز النهوض بتنمية إقليمية مستدامة وقادرة على مواجهة الكوارث في نفس الوقت نهج يمكن تعزيزه في سياقات أخرى من سياقات ما بعد الأزمات بوصفه أداة متكاملة للتخطيط الإنمائي. وسينفَّذ هذا النهج أيضا في كوت ديفوار وميانمار، وهما بلدان يقفان عند عتبة النمو السريع بعد عقود من الركود. وعندما يتكرر إنجاز التقييم البيئي الاستراتيجي المتكامل في البلدين المستهدفين، سيتوافر ما يكفي من المعارف والخبرات، التي يمكن مواصلة توثيقها ونشرها بوصفها أفضل الممارسات فيما يتعلق بالتقييم البيئي الاستراتيجي المتكامل في مرحلة ما بعد النزاع وفي البلدان المعرضة للكوارث، بما في ذلك من خلال جهود الدعوة لدى المنظمات الإقليمية.

هدف المنظمة: تعزيز قدرة بلدان مختارة من البلدان الخارجة من النزاعات والبلدان المعرضة للكوارث للإسراع بالبدء في أنشطة التنمية وإعادة البناء مع مواصلة التنمية المستدامة والقدرة على التكيف، من خلال تنفيذ التقييمات البيئية الاستراتيجية المتكاملة	موجز الميزانية (بآلاف دولارات الولايات المتحدة)		
	الخبراء الاستشاريون		١٠٢,٠
	السفر	٤٨,٥	
	الخدمات التعاقدية		١٣٦,٥
العلاقة بالخطة البرنامجية لفترة السنتين ٢٠١٤-٢٠١٥ والأهداف الإنمائية للألفية: البيئة، البرنامج الفرعي ٢ (الكوارث والنزاعات)؛ الهدف ٧ من الأهداف الإنمائية للألفية	مصروفات التشغيل		٢٤,٠
	حلقات العمل/التدريب		٢١٠,٠
	المجموع		**٥٢١,٠**

الإنجازات المتوقعة من الأمانة العامة	مؤشرات الإنجاز
(الإنجاز المتوقع ١) تعزيز قدرات البلدان المستهدفة على تطبيق التقييمات البيئية الاستراتيجية المتكاملة وإدماج الاعتبارات المتعلقة بالبيئة والنزاعات ومخاطر الكوارث في التخطيط الإنمائي في مرحلة ما بعد الأزمة	(مؤشر الإنجاز ١-١) قيام حكومة بلد واحد على الأقل من البلدان الخارجة من النزاعات بتنفيذ النهج الجديد في التقييم البيئي الاستراتيجي المتكامل، مع إنشاء نظم مؤسسية داعمة (كوت ديفوار)
	(مؤشر الإنجاز ١-٢) تنفيذ النهج الجديد في التقييم البيئي الاستراتيجي المتكامل، مع إنشاء نظم مؤسسية داعمة، في بلد واحد على الأقل ممّن تضرر بكارثة عظمى ولا يزال شديد الضعف (ميانمار)

الإنجازات المتوقعة من الأمانة العامة	مؤشرات الإنجاز
(الإنجاز المتوقع ٢) إجراء التقييمات البيئية الاستراتيجية المتكاملة ونشرها على نطاق أوسع في بلدان أخرى تمر بمرحلة ما بعد الأزمة من خلال تعزيز الشراكات في المناطق الأفريقية والآسيوية والتعاون فيما بين بلدان الجنوب	(مؤشر الإنجاز ٢-١) إعراب البلدان الأفريقية والآسيوية المشاركة في حلقة العمل الإقليمية، في بيان مشترك، عن دعمها للتقييم البيئي الاستراتيجي المتكامل بوصفه أداة فعالة للتخطيط الإنمائي في سياقات ما بعد الأزمات وعن موافقتها على تشجيع المضي في نشره وتكرار إنجازه (مؤشر الإنجاز ٢-٢) إنشاء شبكة للتعلم من الأقران تُيسر الحوار وتبادل الخبرات بين البلدان التي تنفذ التقييم البيئي الاستراتيجي المتكامل، مع تعيين جهات اتصال من الوكالات التقنية الحكومية

الأنشطة الرئيسية

١١٣ - ستشمل الأنشطة الرئيسية للمشروع ما يلي:

(النشاط ١-١) وضع مذكرة توجيهية بشأن التقييمات البيئية الاستراتيجية المتكاملة، استنادا إلى تجربة سري لانكا، لتَدعم تنفيذ التقييم البيئي الاستراتيجي المتكامل في البلدين المختارين الآخرين (كوت ديفوار وميانمار) ولتُستخدم كمثال لأفضل الممارسات الدولية بعد إنجاز المشروع؛

(النشاط ١-٢) تقديم حلقات عمل تدريبية تستهدف الوكالات الحكومية الوطنية والخبراء الوطنيين المعنيين حول تطبيق التقييم البيئي الاستراتيجي المتكامل في البلدين المختارين؛

(النشاط ١-٣) تقديم المساعدة التقنية المباشرة لتوجيه التنفيذ الوطني للتقييم في البلدين المستهدفين؛

(النشاط١-٤) تنفيذ التقييم في البلدين المستهدفين، وسيشمل ذلك إجراء تقييمات للقدرات من أجل تحديد الاحتياجات من الموارد وتصميم عملية التقييم؛ القيام بزيارات ميدانية لتحديد النطاق الجغرافي للتقييم البيئي، وجمع البيانات وتجهيزها؛

(النشاط ٢-١) توثيق ونشر الدروس المستفادة وأفضل الممارسات المتعلقة بالتقييم البيئي التي تلائم البلدان الخارجة من النزاعات والبلدان المتضررة من الكوارث بالخصوص، وذلك استنادا إلى البلدان الرائدة الثلاثة؛

(النشاط ٢-٢) تنظيم حلقات للتبادل المعرفي فيما بين بلدان الجنوب (جولات دراسية) بين البلدان الثلاثة المشاركة بغية التعرف على مختلف النُّهج المستخدمة في تنفيذ التقييم البيئي في مختلف السياقات القطرية، وكسب مجموعة جديدة من الأقران الذين يمكنهم تقديم المشورة والدعم

والتوجيه في عملية تنفيذ التقييم، وبذلك إنشاء القاعدة الأولية لشبكة التعلم من الأقران (انظر أيضا النشاط ٢-٤ أدناه)؛

(النشاط ٢-٣) عقد حلقة عمل أقاليمية ودعوة البلدان الأخرى الخارجة من الأزمات في أفريقيا وآسيا إلى إتاحة الفرص للبلدان للاطلاع على نهج التقييم البيئي وتطبيقاته العملية، ولاستكشاف فرص تكراره في المنطقة في المستقبل؛

(النشاط ٢-٤) إنشاء شبكة إقليمية أفريقية آسيوية للتعلم من الأقران، تهتم بالتقييم البيئي وتشرك البلدان المنفذة الثلاثة والبلدان الأخرى المشاركة في حلقة العمل الأقاليمية والوكالات التقنية الحكومية والمنظمات المهنية لتيسير حالات تكراره في المستقبل والتعلم المستمر.

تاء - تعزيز القدرات على معالجة مسألة ضمان حيازة الأراضي في أفريقيا عن طريق تحسين الرصد والمعلومات المتاحة

برنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية، بالتعاون مع اللجنة الاقتصادية لأفريقيا (٥٠١ ٠٠٠ دولار)

معلومات أساسية

١١٤ - تكتسي حقوق حيازة الأراضي والممتلكات المضمونة أهمية حاسمة في الحد من الفقر وتعزيز التنمية الاقتصادية والمساواة بين الجنسين، والاستقرار الاجتماعي. وكثيرا ما تؤدي المشاكل الناجمة عن سوء إدارة الأراضي إلى نشوء المنازعات وتدهور الأراضي وفقدان الفرص الاقتصادية والإنمائية، مثلما يشاهَد في العديد من البلدان النامية. ويمكن كفالة حقوق حيازة الأراضي والممتلكات المضمونة من خلال مجموعة متنوعة من الوسائل؛ وهي جزئيا مسألة تصور ويمكن حمايتها بواسطة آليات متنوعة، شريطة أن تكون حقوق مستخدمي الأراضي وحقوق مالكيها واضحة. وبالإضافة إلى صكوك الملكية الرسمية، يمكن تحقيق ضمان الحيازة من خلال عقود الاستئجار الطويلة الأجل والاعتراف الرسمي بالحقوق العرفية والمستوطنات العشوائية. وهذه الطائفة من أشكال الحيازة الممكنة أصبحت معترفا بها دوليا على أنها سلسلة متصلة، حيث يمنح كل شكل من أشكال الحيازة مجموعة مختلفة من الحقوق ودرجات مختلفة من الضمان والمسؤولية.

١١٥ - وفي حين أن بعض الحكومات اعترفت، بدرجات متفاوتة، بأن طائفة من مختلف أشكال الحيازة أشكال مشروعة، لا يزال هناك اتجاه نحو تحديد ''ضمان الحيازة'' بدقة بواسطة أشكال تكفل قدرا أكبر من الضمان، مثل صكوك الملكية الفردية. وهذا لا يغفل الحقائق على أرض الواقع فحسب، بل يخفض كذلك كثيرا من عدد النساء والرجال، لا سيما أولئك الذين يعيشون في فقر، الذين يمكنهم بصورة واقعية تحمل تكلفة هذا الشكل ''الرسمي'' لضمان الحيازة. وتشتد حدة هذه المشكلة بخاصة في أفريقيا، حيث سيظل معظم السكان غير قادرين على تحمل تكلفة تلك الأشكال من الحيازة على مدى عدة أجيال، ويزداد

تهميشهم بنظم الحيازة القانونية القائمة على السوق، التي تشدد على الحقوق الفردية. وفي الوقت الحاضر، يقدر أن أكثر من ٧٠ في المائة من الأفارقة يعيشون خارج إطار السجل العقاري الرسمي.

١١٦ - ونظرا لمحدودية إصدار صكوك ملكية الأراضي وأهمية اتباع نهج تدريجي فيما يتعلق بالحيازة المضمونة، يقوم موئل الأمم المتحدة، بوصفه أمانة الشبكة العالمية لوسائل استغلال الأراضي، وهي تحالف من ٥٠ شريكا عالميا يسعون إلى تمكين الحكومات والشركاء من تنفيذ سياسات الأراضي التي تراعي مصالح الفقراء، بالدعوة إلى استخدام مجموعة متنوعة من خيارات الحيازة البديلة التي يمكن تكييفها بسهولة أكبر في البلدان النامية. ومع أن تأييد نهج السلسلة المتواصلة يتزايد، تظل هناك حاجة للقيام بأعمال هامة من أجل تغيير العقليات العميقة الجذور بخصوص ما تستتبعه الحيازة المضمونة.

١١٧ - وفي حين يجب تناول مسألة ضمان الحيازة في أفريقيا على مستويات عديدة، يركز المشروع بالتحديد على تمكين العاملين في مجال الأراضي (الجهات الفاعلة الحكومية وغير الحكومية) والمكاتب الإحصائية الوطنية من زيادة الفعالية في رصد وتقديم معلومات عن وضع مختلف أشكال الحيازة الموجودة على الصعيد الوطني وعلى صعيد المدن، ليكونوا قادرين على تقديم المشورة الأكثر دقة بشأن سياسات الأراضي. وهذا عنصر بالغ الأهمية في تحسين صياغة سياسات الأراضي وتنفيذها في أفريقيا، حيث أن المعلومات ستمكن الحكومات والجهات الفاعلة غير الحكومية من تقييم كيفية تنفيذ سياسات الأراضي عمليا وعلى مر الزمن.

١١٨ - ويركز المشروع على تطوير قدرات العاملين في مجال الأراضي والمكاتب الإحصائية في ثلاثة بلدان في أفريقيا، بهدف تبادل وتعزيز الأساليب المستخدمة في جميع أنحاء المنطقة. وسوف يبني المشروع على إطار المؤشرات الحالية لضمان الحيازة، الذي يركز على ضمان حيازة الأراضي الحضرية، والذي اشترك في إعداده موئل الأمم المتحدة والشبكة العالمية لوسائل استغلال الأراضي. وستُطبق أساليب قياس ورصد مختلف أشكال الحيازة على البيئات الحضرية والريفية على السواء وسيُضفى عليها الطابع المؤسسي في البلدان المختارة بإتاحة فرص إضافة أسئلة متصلة بضمان الحيازة إلى الاستقصاءات القائمة، مثل الاستقصاء الصحي الديمغرافي، والاستقصاء العنقودي المتعدد المؤشرات. كما سيقدم الدعم إلى المكاتب الإحصائية الوطنية في استخدام استقصاء أوجه التفاوت في المناطق الحضرية وفي إجراء تقييمات على مستوى سياسات المدينة عن طريق مؤشر الإطار المؤسسي القانوني، وقد اختبرهما معا موئل الأمم المتحدة في مدن مختلفة. وستشجع هذه العملية التعاون بين المكاتب الإحصائية ومكاتب البلديات، وستعتمد على طائفة واسعة من الجهات الحكومية وغير الحكومية الفاعلة في مجال الأراضي في تحسين أساليب القياس وتحليل وتبادل البيانات.

١١٩ - وسيعتمد المشروع على عدد من شركاء الشبكة العالمية لوسائل استغلال الأراضي، وستكون اللجنة الاقتصادية لأفريقيا هي الشريك الرئيسي، الذي سيوفر منبرا للتبادل والتآزر الإقليميين مع بدء تنفيذ إطار مبادرة سياسات الأراضي ومبادئها التوجيهية كما ذُكر آنفا. وستستفيد منظمة الأغذية والزراعة من المشروع لتشجيع البلدان على تنفيذ المبادئ التوجيهية الطوعية بشأن الحوكمة المسؤولة لحيازة الأراضي

ومصائد الأسماك والغابات في سياق الأمن الغذائي الوطني، التي أصدرتها لجنة الأمن الغذائي العالمي. وستوفر أمانة الشبكة منبرا عالميا لتسخير الخبرات، واستخدام سلطتها التنظيمية، وإتاحة مجال لتبادل المعارف، وإدارة وتوثيق الممارسات. ومن المتوقع أن تولد التجارب القطرية المزيد من الفهم والدعم الدولي للمجال الحيوي لرصد ضمان الحيازة، الذي لا يزال يعاني من نقص الموارد.

هدف المنظمة: تعزيز قدرات حكومات أفريقية مختارة وجهات فاعلة أخرى معنية بالأراضي على رصد ضمان حيازة الأراضي من أجل توجيه تنفيذ سياسات الأراضي

العلاقة بالخطة البرنامجية لفترة السنتين ٢٠١٤-٢٠١٥ والأهداف الإنمائية للألفية: المستوطنات البشرية، البرنامج الفرعي ١ (التشريعات والأراضي والحوكمة في المناطق الحضرية) والبرنامج الفرعي ٧ (البحوث وتنمية القدرات)؛ التنمية الاقتصادية والاجتماعية في أفريقيا، البرنامج الفرعي ٢ (الأمن الغذائي والتنمية المستدامة) والبرنامج الفرعي ٩ (الإحصاءات)؛ الهدف ٧ من الأهداف الإنمائية للألفية

موجز الميزانية

(بآلاف دولارات الولايات المتحدة)

الخبراء الاستشاريون	١٤٠,٥
السفر	٤٥,٠
المنح	١٨٠,٠
مصروفات التشغيل	٢٦,٠
حلقات العمل/التدريب	١٠٩,٥
المجموع	**٥٠١,٠**

الإنجازات المتوقعة من الأمانة العامة	مؤشرات الإنجاز
(الإنجاز المتوقع ١) تعزيز قدرة الحكومات الأفريقية المختارة الثلاث على تقييم ضمان حيازة الأراضي عن طريق استخدام إطار مؤشرات ضمان الحيازة	(مؤشرات الإنجاز ١-١) عدد الدول الأعضاء القادرة على استخدام إطار مؤشرات ضمان الحيازة وأساليبه وأدواته ومبادئه التوجيهية، في سياقاتها الحضرية والوطنية
(الإنجاز المتوقع ٢) الاسترشاد في وضع القرارات المتعلقة بسياسات الأراضي في البلدان المختارة الثلاثة بنتائج رصد ضمان الحيازة	(مؤشرات الإنجاز ٢-١) عدد الدول الأعضاء التي استخدمت نتائج إطار مؤشرات ضمان الحيازة للاسترشاد بها في سياساتها المتعلقة بالأراضي

الأنشطة الرئيسية

١٢٠ - ستشمل الأنشطة الرئيسية للمشروع ما يلي:

(النشاط ١-١) تنظيم حلقة عمل إقليمية من أجل: (أ) إطلاع بلدان المشروع على ما استجد من معلومات بشأن الإطار الحالي لمؤشرات ضمان الحيازة، بما في ذلك أدواته ومبادئه التوجيهية؛ و (ب) وضع معايير للممثلين واختيارهم بشكل أولي من أجل تشكيل أفرقة مرجعية وطنية

من أصحاب المصلحة المتعددين معنية برصد حيازة الأراضي لتقديم المشورة بشأن تنفيذ المشروع؛

(النشاط ١-٢) وضع استراتيجية وخريطة طريق لتقييم القدرات الحالية للمؤسسات المشارِكة وتنفيذ إطار مؤشرات أمن الحيازة في بلدان المشروع الثلاثة؛

(النشاط ١-٣) وضع صيغة وطنية معدلة لإطار مؤشرات ضمان الحيازة (بما في ذلك أساليبه وأدواته ومبادئه التوجيهية) وإنتاج مواد تدريبية متصلة بذلك؛

(النشاط ٢-١) تنظيم حلقات عمل وطنية (ثلاثة) لتمكين المكاتب الإحصائية الوطنية والمكاتب البلدية من استخدام الإطار المعدل لمؤشرات ضمان الحيازة؛

(النشاط٢-٢) تقديم الدعم إلى ثلاثة بلدان (من خلال صرف منح للمكاتب الإحصائية الوطنية و/أو المكاتب البلدية حسب السياقات المؤسسية القطرية) في جمع البيانات، وتحليل ونشر المعلومات المجمعة، ووضع استراتيجية لاستمرار مؤسساتها في استخدام المنهجية، وعقد حلقات عمل لأصحاب المصلحة المتعددين لتخطيط العمل من أجل مناقشة آثار النتائج على البيانات والسياسات؛

(النشاط ٢-٣) توثيق الخبرة المكتسبة في الحلقات الدراسية للتعلم الموجه نحو العمل ونتائجها في البلدان الثلاثة، من أجل توسيع نطاق التعلم بشأن الآثار الممكن أن تحدثها البيانات المنتجَة في سياسات الأراضي.

ثاء - تعزيز القدرات الوطنية على صياغة واعتماد استراتيجيات للإسكان وتحسين أوضاع الأحياء الفقيرة

برنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية، بالتعاون مع مفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان وهيئة الأمم المتحدة للمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة واللجنة الاقتصادية لأفريقيا واللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي واللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ، واللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (٠٠٠ ٦٢٩ دولار)

معلومات أساسية

١٢١ - الانتشار غير المسبوق للأحياء الفقيرة مظهر من مظاهر الافتقار إلى السكن اللائق والميسور التكلفة في المدن، الناجم عن عدم فعالية السياسات العامة للإسكان والتخطيط الحضري. وعلى الرغم من بلوغ إحدى غايات الأهداف الإنمائية للألفية، وهي تحسين حياة مائة مليون من سكان الأحياء الفقيرة بحلول عام ٢٠٢٠، فقد ارتفع العدد المطلق لفقراء المدن، وتشير إسقاطات عام ٢٠٢٠ إلى أن عدد سكان الأحياء الفقيرة في العالم سيزيد ارتفاعا، من ٨٦٣ مليون إلى ١,٤ بليون، إذا لم يُتخذ إجراء علاجي. وقد أصبح من المعترف به دوليا

أن في أقل البلدان نموا والبلدان الخارجة من الأزمات على وجه الخصوص، لا تستجيب المساكن المتوفرة حاليا لمطالب الفقراء في المناطق الحضرية. ولهذا السبب، ونظرا لزيادة تكاليف الرعاية الصحية والمرافق الصحية والسلامة العامة المرتبطة بالأحياء الفقيرة، وضع العديد من هذه البلدان تحسين أحوال الأحياء الفقيرة وشؤون الإسكان من بين أولوياته الإنمائية العليا.

١٢٢ - ويتطلب التصدي لهذه الحالات من النقص في السكن تحولا في التفكير والممارسة من جانب الحكومات في مجال الإسكان. ويتمثل أحد التحديات الرئيسية في إدماج جدول أعمال الإسكان في الخطط الحضرية الشاملة، بدلا من العمل في عزلة دون وجود تآزر كاف مع العمليات الحضرية الأخرى. وينبغي أيضا أن يكون جدول أعمال الإسكان أكثر شمولا. ويتطلب ذلك توثيق صلات الإسكان بالأجزاء الأخرى من الاقتصاد؛ واللامركزية في بناء المساكن؛ وتشجيع المباني المستدامة، وتخطيطات الأحياء والتكنولوجيات. ويستدعي ذلك أيضا زيادة فعالية الجهود الرامية إلى معالجة العزل الحضري (الناجم عن ازدياد التفاوت الاقتصادي واتساع هوة الحصول على السكن) والافتقار إلى حلول تمويل الإسكان للفقراء وفشل أسواق الإسكان في تلبية احتياجات الإسكان.

١٢٣ - ويركز المشروع على تطوير القدرات في ستة من أقل البلدان نموا على وضع استراتيجيات للإسكان ولتحسين أوضاع الأحياء الفقيرة، تدمج فيها الشواغل المذكورة أعلاه لتنفيذ استراتيجية الإسكان العالمية لموئل الأمم المتحدة على الصعيد القطري. وفي وثيقة ''المستقبل الذي نصبو إليه''، التزم قادة العالم بتعزيز السياسات المستدامة الرامية إلى توفير مزيد من الموارد لدعم الإسكان الميسور التكلفة والهياكل الأساسية المتصلة بالإسكان، وأولوا الأولوية لتحسين أوضاع الأحياء الفقيرة ومنع نشوئها. وتستخدم الاستراتيجية الاتجاهات العالمية للإسكان التي تعتمد على الاستراتيجية العالمية لتوفير المأوى حتى عام ٢٠٠٠، واستعراضات سياسات الإسكان الوطنية، وتحليل الحالات وبحوث السياسات العالمية المقارنة المراعية لسياق الخصوصيات الإقليمية والوطنية. وهي استراتيجية راسخة في الواقع العالمي الحالي الذي يتسم بالعديد من التحديات المتعلقة بالاستدامة، ومنها الأزمة المالية والكساد الاقتصادي العالمي والاستبعاد الحضري، والتدهور البيئي.

١٢٤ - وسيضيف المشروع عنصرا حيويا للحيلولة دون نشوء الأحياء الفقيرة على برنامج تشاركي مستمر لتحسين أحوال الأحياء الفقيرة بدأته أمانة دول أفريقيا ومنطقة البحر الكاريبي والمحيط الهادئ بتمويل من المفوضية الأوروبية، وينفذه موئل الأمم المتحدة. وسيشكل النظراء الرئيسيون في البلدان الستة لجان الموئل الوطنية (المجتمع المدني والقطاع الخاص والأوساط الأكاديمية وشركاء التنمية). وستوفر مفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان، بوصفها شريكا ثابتا، الدعم للبلدان في صياغة نُهجها الإسكانية القائمة على الحقوق. كما ستؤدي المفوضية، وشبكة شركائها على مستوى القاعدة الشعبية والمنظمات المجتمعية والمنظمات غير الحكومية دورا حيويا في تعبئة وتمكين الفئات المستهدفة. ومن خلال مذكرة التفاهم الموقَّعة مؤخرا مع موئل الأمم المتحدة،

ستساعد هيئة الأمم المتحدة المعنية بالمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة على كفالة المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة من أجل توفير السكن اللائق للجميع. وستكون لجان الأمم المتحدة الإقليمية ذات الصلة منابر إقليمية هامة للنهوض بخطة الأمم المتحدة المتعلقة بالإسكان وستعمل كحوافز لنشر النتائج في البلدان الأخرى الكائنة في مناطقها.

هدف المنظمة: تعزيز القدرات الوطنية لستة دول أعضاء على الأقل في صياغة وتنفيذ وتنقيح استراتيجيات وسياسات وطنية للإسكان وتحسين أوضاع الأحياء الفقيرة	**موجز الميزانية** (بآلاف دولارات الولايات المتحدة)	
	الخبراء الاستشاريون	٢١٨,٠
العلاقة بالخطة البرنامجية لفترة السنتين ٢٠١٤-٢٠١٥ والأهداف الإنمائية للألفية: المستوطنات البشرية، البرنامج الفرعي ٥ (الإسكان وتحسين أوضاع الأحياء الفقيرة)؛ الهدفان ٧ و ٨ من الأهداف الإنمائية للألفية	السفر	٤٥,٠
	الخدمات التعاقدية	٢٧٠,٠
	حلقات العمل/التدريب	٩٦,٠
	المجموع	**٦٢٩,٠**

الإنجازات المتوقعة من الأمانة العامة	مؤشرات الإنجاز
(الإنجاز المتوقع ١) إنشاء وتعزيز لجان الموئل الوطنية لصياغة وتنفيذ استراتيجيات و/أو سياسات مستدامة وشاملة في مجال الإسكان وتحسين أوضاع الأحياء الفقيرة	(مؤشرات الإنجاز ١-١) عدد البلدان الرائدة التي أنشأت آلية للتنسيق والتنفيذ (لجنة الموئل الوطنية) (مؤشرات الإنجاز ٢-١) عدد لجان الموئل الوطنية التي تبرهن على تعزيز قدرتها على صياغة وتنفيذ استراتيجيات و/أو سياسات قائمة على الحقوق، ومراعية للمنظور الجنساني، وقائمة على النتائج، وشاملة للجميع في مجال الإسكان وتحسين أوضاع الأحياء الفقيرة (مؤشر الإنجاز ١-٣) عدد الاستراتيجيات الوطنية للإسكان وتحسين أوضاع الأحياء الفقيرة التي يتم اعتمادها مع خطط عمل متفق عليها تستند إلى الاستراتيجيات التي وضعت
(الإنجاز المتوقع ٢) تأييد الحكومات للالتزامات الإقليمية المتعلقة بالإسكان وتحسين أوضاع الأحياء الفقيرة على نحو شامل ومستدام قائم على الحقوق والنتائج ومراع للمنظور الجنساني	(مؤشر الإنجاز ٢-١) عدد البلدان التي تؤيد المبادئ والاستراتيجية المتعلقة بالإسكان وتحسين أوضاع الأحياء الفقيرة على نحو شامل ومستدام قائم على الحقوق والنتائج ومراع للمنظور الجنساني

الأنشطة الرئيسية

١٢٥ - ستشمل الأنشطة الرئيسية للمشروع ما يلي:

(النشاط ١-١) تقديم الخدمات الاستشارية المتعلقة بالسياسات لإنشاء و/أو تعزيز قدرات لجان الموئل الوطنية على تعبئة أصحاب المصلحة الرئيسيين وإضفاء الطابع المؤسسي على مهام الرصد والتقييم؛

(النشاط ١-٢) عقد حلقات عمل لإنشاء/تنمية القدرات لتوجيه لجان الموئل الوطنية في وضع خطط عمل وطنية لصياغة استراتيجيات وطنية للإسكان وتحسين أوضاع الأحياء الفقيرة؛

(النشاط ١-٣) تقديم المساعدة إلى لجان الموئل الوطنية في الاضطلاع بحملات التوعية في المناطق الحضرية بشأن مبادئ الاستراتيجية؛

(النشاط ١-٤) إجراء استعراضات قائمة على العمل على الصعيد الوطني، بما في ذلك الاستعراضات القانونية والتنظيمية والمؤسسية والتخطيطية والمالية التي تفضي إلى مقترحات إيجابية بتغييرات تُقدَّم إلى الهيئات المختصة من أجل الموافقة عليها وإدماجها في الاستراتيجيات الوطنية؛

(النشاط ١-٥) تقديم الخدمات الاستشارية من خلال البعثات ومنصة الاتصالات الإلكترونية للاستراتيجية العالمية للإسكان بشأن صياغة استراتيجيات الإسكان استنادا إلى هذه الاستعراضات؛

(النشاط ١-٦) عقد حلقات عمل وطنية للتحقق من أجل الموافقة على خطط العمل المستندة إلى الاستراتيجيات واعتمادها؛

(النشاط ٢-١) تنظيم ثلاث حلقات عمل إقليمية لدعم البلدان الرائدة في تبادل خبراتها وزيادة الوعي بشأن مبادئ الاستراتيجية العالمية للإسكان في كل من المناطق الثلاث للتشجيع على التزامات إقليمية أوسع نطاقا.

خاء - تعزيز قدرات الدول الأعضاء في منطقة آسيا والمحيط الهادئ على تعميم الاعتبارات المتعلقة بتغير المناخ في السياسات الوطنية المتعلقة بالمناطق الحضرية

برنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية؛ بالاشتراك مع برنامج الأمم المتحدة للبيئة واللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ (٧٣٠ ٠٠٠ دولار)

معلومات أساسية

١٢٦ - في وجه تغير المناخ العالمي، سيتوقف مستقبل ملايين الأشخاص في منطقة آسيا والمحيط الهادئ على وتيرة ونوعية التدابير التي تتخذها المدن في هذه المنطقة للتكيف مع آثاره والتخفيف منها. وسيثير تغير المناخ

تحديات أمام الاستدامة البيئية وهيكل الاقتصادات وأنماط المستوطنات وسبل العيش والعمالة. علاوة على ذلك، يؤدي أيضا التوسع الحضري السريع في آسيا والمحيط الهادئ إلى ارتفاع سريع في مستويات الفقر في المدن حيث يقدر أن قرابة ثلث سكان المناطق الحضرية في المنطقة يعيشون الآن في أحياء فقيرة. وهذه المجتمعات المحلية هي الأكثر تعرضا لآثار تغير المناخ. وتتناول وثيقة ''المستقبل الذي نصبو إليه'' بمسألتي تخطيط المدن وتغير المناخ وتركز على نهج كلي في معالجة التنمية الحضرية مع إبراز أهمية التصدي لآثار تغير المناخ السلبية التي تقوض قدرة جميع البلدان، لا سيما البلدان النامية، على تحقيق التنمية المستدامة والأهداف الإنمائية للألفية.

١٢٧ - وبدأت المدن، أي الحكومات المحلية والجهات المعنية في المناطق الحضرية، تتصدى لتغير المناخ في آسيا والمحيط الهادئ باستكشاف سبل تحقيق تنمية تنطوي على مستويات منخفضة من انبعاثات الكربون وبناء قدرتها على التكيف، بوسائل منها مبادرة موئل الأمم المتحدة للمدن وتغير المناخ. غير أن هذه الجهود لا تزال محلية. والعقبات الرئيسية أمام توصل القطاع الحضري إلى حل أوسع نطاقا لتغير المناخ هي التالية: (أ) محدودية القدرات المحلية والوطنية على مواجهة تحديات تغير المناخ التي تزيد من حدتها قلة توافر الوثائق ونشر الممارسات الجيدة وتوفير الدعم الإقليمي؛ و (ب) التمويل المحدود لتدابير مواجهة تغير المناخ، لا سيما على الصعيد المحلي؛ و (ج) اقتران انعدام الإرادة السياسية (لا يزال تغير المناخ يعتبر تهديدا يتجاوز الدورة الانتخابية) بأطر قانونية لا تتحسب للنمو الحضري السريع ولا لتغير المناخ.

١٢٨ - ولا بد من التصدي لكل هذه العقبات على سبيل الاستعجال. ونظرا لأن مبادرة المدن وتغير المناخ تؤيد الاجراءات المتخذة على الصعيد المحلي لمواجهة تغير المناخ، يركز هذا المشروع على تقديم الدعم إلى الحكومات المحلية والوطنية في العمل معا على تعزيز أطر الحوكمة الوطنية والمتعددة المستويات للمدن في مجال تغير المناخ، إذ يتعين إدماج الأبعاد المحلية والحضرية في أطر تغير المناخ، وينبغي للأطر الحضرية أن تقر بأهمية تغير المناخ. وينصب التركيز على التكيف مع تغير المناخ، بما في ذلك التكيف القائم على النظم الإيكولوجية والحد من أخطار الكوارث. ورأى ممثلو المدن من منطقة آسيا والمحيط الهادئ في مؤتمر عن المدن وإدارة تغير المناخ نظمة موئل الأمم المتحدة في سري لانكا عام ٢٠١٢ أن هذين الأمرين يمثلان نقطة الانطلاق الأكثر استراتيجية لحشد الدعم اللازم للتصدي للعقبات الأخرى، لا سيما التمويل في مجال تغير المناخ. وتعمل مبادرة المدن وتغير المناخ بنشاط مع الحكومات المحلية والوطنية في أكثر من ١٥ بلدا في منطقة آسيا والمحيط الهادئ. وأجرى برنامج البيئة أيضا استعراضات للقوانين الوطنية من أجل تعميم مراعاة تغير المناخ فيها ويرغب كذلك في التصدي للبعد الحضري. وستتيح اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ المنبر الإقليمي لدعم الإصلاح التشريعي. وستُختار خمسة بلدن تم فيها، ضمن إطار مبادرة المدن وتغير المناخ، تحديد الثغرات في مجال السياسة العامة الوطنية التي عرقلت العمل المتعلق بتغير المناخ على الصعيد المحلي.

هدف المنظمة: تعزيز قدرات الحكومات الوطنية والجهات المعنية في المناطق الحضرية في آسيا والمحيط الهادئ على إدماج الشواغل المتعلقة بتغير المناخ في السياسات وعمليات التخطيط الحضرية على الصعيد الوطني	**موجز الميزانية** (بآلاف دولارات الولايات المتحدة) الخبراء الاستشاريون ١٨٧,٠ السفر ٩٠,٠ اجتماع فريق الخبراء ٤٠,٠ المنح ٢٠٠,٠ مصروفات التشغيل ١٣,٠ حلقات العمل/التدريب ٢٠٠,٠ **المجموع** **٧٣٠,٠**
العلاقة بالخطة البرنامجية لفترة السنتين ٢٠١٤-٢٠١٥ والأهداف الإنمائية للألفية: المستوطنات البشرية، البرنامج الفرعي ١ (التشريعات والأراضي والحوكمة في المناطق الحضرية)؛ البرنامج الفرعي ٢ (التخطيط والتصميم الحضريان) والبرنامج الفرعي ٧ (الحد من الأخطار والإصلاح)؛ البيئة، البرنامج الفرعي ١ (تغير المناخ) التنمية الاقتصادية والاجتماعية في آسيا والمحيط الهادئ، البرنامج الفرعي ٤ (البيئة والتنمية)؛ الهدف ٧ من الأهداف الإنمائية للألفية	

الإنجازات المتوقعة من الأمانة العامة	مؤشرات الإنجاز
(الإنجاز المتوقع ١) تعزيز قدرة الحكومات الوطنية في خمسة بلدان مختارة على معالجة البعد الحضري لتغير المناخ عن طريق سياسات إصلاحات تشريعي وطنية للإسكان الحضري	(مؤشر الإنجاز ١-١) عدد السياسات الوطنية التي وضعت في البلدان المستهدفة والتي تراعي الأبعاد الحضرية لتغير المناخ
(الإنجاز المتوقع ٢) تعزيز التزام الحكومات الوطنية المحلية وسائر الجهات المعنية في آسيا والمحيط الهادئ بمراعاة الشواغل المتعلقة بتغير المناخ في السياسات الحضرية الوطنية	(مؤشر الإنجاز ٢-١) عدد الحكومات الوطنية الإضافية في آسيا والمحيط الهادئ التي شرعت في تغيير السياسات ضمن إطار حوكمة متعدد المستويات يراعي الأبعاد المتعلقة بتغير المناخ

الأنشطة الرئيسية

١٢٩ - ستشمل الأنشطة الرئيسية للمشروع ما يلي:

(النشاط ١-١) تنظيم اجتماع إقليمي لفريق خبراء لتبادل أفضل الممارسات العالمية ووضع إطار لتقييم السياسات الحضرية الوطنية وسياسات الإسكان الوطنية والأطر الوطنية للتخطيط الحضري والسياسات الوطنية في مجال تغير المناخ؛

(النشاط ١-٢) إجراء تقييمات متعمقة، بما في ذلك مشاورات واسعة القاعدة مع الجهات المعنية، للتشريعات الوطنية المتصلة بالمناطق الحضرية لتعزيز قابلية الاستجابة لتغير المناخ في البلدان الخمسة المختارة في آسيا والمحيط الهادئ من أجل التعرف على الثغرات التشريعية والفرص المتاحة للتصدي لها؛

(النشاط ١-٣) توفير الخدمات الاستشارية وبناء قدرات الحكومات الوطنية في خمسة بلدان على الأقل دعما للاستعراض التشريعي؛

(النشاط ١-٤) تقديم المساعدة على بناء القدرات المحلية لدعم التدخل الواسع القاعدة في المدن الرائدة في البلدان الخمسة ذاتها لإرشاد الاستعراض التشريعي الوطني؛

(النشاط ٢-١) صياغة مبادئ توجيهية للاستعراض التشريعي؛

(النشاط ٢-٢) تنظيم حلقتي عمل دون إقليميتين لاستعراض/تصديق مشروع المبادئ التوجيهية وتكييفها مع الحقائق/الاحتياجات الخاصة بالمناطق دون الإقليمية عند الاقتضاء من أجل وضع استراتيجية لتنمية القدرات لعملية وضع السياسة العامة الوطنية؛

(النشاط ٢-٣) تنظيم حلقة عمل تدريبية بشأن عمليات الإصلاح التشريعي لفائدة شركاء جدول أعمال الموئل؛

(النشاط ٢-٤) توفير مجموعة مواد تدريبية شاملة متاحة على الإنترنت.

ذال - تعزيز قدرة البلدان الأفريقية على استخدام التكنولوجيات المتنقلة لجمع البيانات ونشرها بهدف وضع السياسات واتخاذ القرارات على نحو فعال

اللجنة الاقتصادية لأفريقيا، بالتعاون مع إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية/الشعبة الإحصائية في الأمم المتحدة (١ ١٦٥ ٠٠٠ دولار)

معلومات أساسية

١٣٠ - تؤدي الإحصاءات دورا حاسما في عملية وضع السياسات الإنمائية عموما في البلدان عن طريق توفير الأدلة لتحديد الأهداف والغايات والأولويات. وتقر الوثيقة المعنونة ''المستقبل الذي نصبو إليه'' بأهمية الإحصاءات في تتبع التقدم المحرز نحو تحقيق أهداف التنمية المستدامة، بما في ذلك الأبعاد العالمية.

١٣١ - وواجهت البلدان الأفريقية التحدي المستمر المتمثل في عدم جمع أو تبويب العديد من البيانات الإحصائية ذات الصلة بسبب القيود التجارية وعدم التقدير الملائم لاستخدام البيانات في اتخاذ القرارات القائمة على

الأدلة ورصد التنفيذ وعدم إدراك الفائدة المكتسبة من خلال نشر البيانات في أوساط المجتمع الدولي، وانعدام القدرات البشرية، وانخفاض مستوى القاعدة التكنولوجية.

١٣٢ - وبسبب انخفاض مستوى القاعدة التكنولوجية، تستخدم معظم النظم الإحصائية الأفريقية الوطنية أساليب يدوية ورقية في معظم الأحيان لجمع البيانات لأغراض الدراسات الاستقصائية المتخصصة، التي توفر الجزء الأكبر من البيانات الإحصائية. وتقتضي الأساليب القائمة على طباعة الاستبيانات الورقية ونقلها إلى العاملين في الميدان وجمعها في موقع مركزي. ولا تؤدي هذه العمليات المطولة إلى تأخير إنتاج البيانات اللازمة لاتخاذ القرارات فحسب، بل تتطلب أيضا عددا كبيرا من الموظفين لجمع البيانات وقيدها، مما يزيد بالتالي من القيود المالية. ونتيجة لهذه المشاكل وغيرها، يستعاض بشكل متزايد عن الأساليب القائمة على استخدام الورق والقلم بأساليب إجراء المقابلات بمساعدة الحاسوب لجمع البيانات لأغراض الدراسات الاستقصائية.

١٣٣ - ولذا فإن انتشار الهاتف المحمول حتى في مناطق أفريقيا الريفية النائية يتيح للبلدان الأفريقية فرصة اعتماد أساليب إجراء المقابلات بمساعدة الحاسوب لجمع البيانات. وقد بدأ بالفعل استغلال هذه الفرص في أفريقيا. ففي عام ٢٠١٠، أجريت دراسة استقصائية في إطار مبادرة الأمم المتحدة لجس النبض العالمي عن الكيفية التي يتصور بها السكان الظروف الاقتصادية خلال السنة السابقة، وقدرتهم على تلبية احتياجات أسرهم المعيشية، والتغييرات التي أدخلوها على أساليب حياتهم ومواقفهم إزاء المستقبل. واستخدم العديد من البلدان أجهزة رقمية لجمع البيانات. واستخدم الرأس الأخضر أجهزة مساعدة رقمية شخصية في تعداده الأخير للسكان والمساكن، ووسع نطاق استخدامها إلى دراسات استقصائية أخرى أجريت في البلد. وحذت سان تومي وبرينسيبي حذو الرأس الأخضر في هذه التجربة لتعداد سكانها. وتعتزم السنغال وجمهورية الكونغو الديمقراطية أيضا استخدام هذه الأجهزة في تعداد سكانهما. واستخدمت مالاوي هذه الأجهزة في إجراء دراسات استقصائية للأسر المعيشية. وإحدى مزايا استخدام الأجهزة اليدوية المحمولة لجمع البيانات هي إدخال الخاصيات المكانية تلقائيا عن طريق عنصر النظام العالمي لتحديد المواقع الموجودة فيها.

١٣٤ - وفي حين يسلم المشروع بأن المشاكل المتعلقة بالقدرات الإحصائية متعددة الجوانب، فإنه سيستهدف المشاكل المرتبطة بجمع البيانات، لا سيما المسائل التكنولوجية. وسيستفيد من الدروس المستخلصة من الأنشطة الإحصائية التي تستخدم فيها أجهزة يدوية محمولة لجمع البيانات ونشرها في قطاعات متعددة، مثل الصحة والتنمية الاجتماعية الاقتصادية والزراعة وإدارة الموارد الطبيعية والإغاثة في حالات الكوارث. وسيستخدم كذلك الهياكل الإحصائية القائمة في النظم الإحصائية الوطنية لاختبار نظم جمع البيانات المتنقلة الجديدة، تستند إلى طائفة من الأجهزة، من الهواتف ذات الخصائص البسيطة إلى اللوحات الإلكترونية ذات المواصفات العالية، وتكييفها وتطويرها عند الاقتضاء. ويسعى إلى تمكين النظم الإحصائية الوطنية من إنتاج إحصاءات موثوقة وشاملة ومتكاملة في الوقت المناسب باللجوء إلى أساليب إجراء المقابلات بمساعدة الحاسوب باستخدام هذه

المجموعة من الأجهزة. ويتوخى أيضا أن يتاح للمشروع معظم التطبيقات التي ستشغل النظم الموضوعة بالتعاون مع مؤسسات التدريب والبحث في أفريقيا، كطريقة لضمان استدامة النظم.

١٣٥ - وسيستند المشروع إلى الدروس المستفادة خلال تنفيذ مشروع سابق بشأن هذا الموضوع لتطوير أدواته وإجراءاته في البلدان الخمسة. وسيركز هذا المشروع على كفالة إمكانية اعتماد البلدان للإجراءات والأدوات المستحدثة على نحو مستقل. وستتولى اللجنة الاقتصادية لأفريقيا قيادة المشروع، وتضطلع بالمسؤولية الرئيسية عن تنظيم الأنشطة وتمويلها عن طريق الميزانية المخصصة لكل نشاط. وسيجري الترتيب لتقديم المساعدة والدعم التقنيين عن طريق المكاتب دون الإقليمية للجنة، في حين يوفر المركز الأفريقي للإحصاءات، في مقر اللجنة، الرقابة والتنسيق الشاملين من الناحيتين التقنية والإدارية. وستوفر الشعبة الإحصائية في إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية خدمات تنسيق إضافية وتكفل توافق الأساليب والأدوات التي يجري اعتمادها و/أو المقترح اعتمادها مع المعايير وأفضل الممارسات الدولية. وعلاوة على ذلك، ستوفر الشعب الفنية في اللجنة الاقتصادية لأفريقيا منظورات خاصة بمجالات محددة تتعلق بالاحتياجات من البيانات.

هدف المنظمة: تحسين قدرات النظم الإحصائية الوطنية في بلدان أفريقية مختارة على استخدام التكنولوجيا المتنقلة لجمع ونشر البيانات الإحصائية لوضع السياسات القائمة إلى الأدلة

العلاقة بالخطة البرنامجية لفترة السنتين ٢٠١٤-٢٠١٥ والأهداف الإنمائية للألفية: التنمية الاقتصادية والاجتماعية في أفريقيا، البرنامج الفرعي ١ (تحليل الاقتصاد الكلي والمالية والتنمية الاقتصادية) والبرنامج الفرعي ٢ (الأمن الغذائي والتنمية المستدامة) والبرنامج الفرعي ٤ (تسخير المعلومات والعلم والتكنولوجيا لأغراض التنمية)، والبرنامج الفرعي ٧ (الأنشطة دون الإقليمية لأغراض التنمية)، والبرنامج الفرعي ٩ (الإحصاءات)؛ الشؤون الاقتصادية والاجتماعية البرنامج الفرعي ٤، (الإحصاءات)؛ والأهداف من ١ إلى ٨ من الأهداف الإنمائية للألفية - ٨

موجز الميزانية

(بآلاف دولارات الولايات المتحدة)

المساعدة المؤقتة العامة	٤٠,٠
الخبراء الاستشاريون	٢٠٤,١
السفر	٦٧,٧
الخدمات التعاقدية	٤٦٦,١
المعدات	٢٥٥,٠
حلقات العمل/التدريب	١٣٢,١
المجموع	**١ ١٦٥,٠**

الإنجازات المتوقعة من الأمانة العامة	مؤشرات الإنجاز
(الإنجاز المتوقع ١) قيام شبكة في مؤسسات التدريب والبحث الأفريقية باستحداث مفاهيم ومنهجيات للنظم المتنقلة لجمع البيانات المستندة إلى المعلومات المكانية توافق عليها النظم الإحصائية الوطنية لاستخدامها في بلدانها	(مؤشر الإنجاز ١-١) وضع نظم تشغيلية لجمع البيانات ونقلها ونشرها (مؤشر الإنجاز ١-٢) المفاهيم والمنهجيات المتعلقة باستخدام الأجهزة اليدوية المحمولة في جمع البيانات التي وافقت عليها النظم الإحصائية الوطنية في بلدان مختارة

الإنجازات المتوقعة من الأمانة العامة	مؤشرات الإنجاز
(الإنجاز المتوقع ٢) زيادة توافر نظم جمع البيانات المستندة إلى المعلومات المكانية التي تعمل بالأجهزة المحمولة في بلدان أفريقية مختارة	(مؤشر الإنجاز ٢-١) عدد النظم الوطنية المنتقلة لجمع البيانات المستندة إلى المعلومات المكانية، التي كُيفت أو طورت عن طريق الشراكات مع مؤسسات التدريب والبحث
(الإنجاز المتوقع ٣) تعزيز قدرة النظم الإحصائية الوطنية في بلدان أفريقية مختارة على استخدام المنصات الشبكية والتطبيقات المتنقلة لنشر البيانات الإحصائية في الوقت المناسب	(مؤشر الإنجاز ٣-١) عدد المنشورات والتقارير التي تنسب مصادر بياناتها المتعلقة بالبلدان الرائدة إلى قواعد البيانات الوطنية والإقليمية المنشأة في إطار المشروع

الأنشطة الرئيسية

١٣٦ - ستشمل الأنشطة الرئيسية للمشروع ما يلي:

(النشاط ١-١) إجراء تحليل للوضع في البلدان الرائدة المستهدفة لوضع مؤشرات تنمية رئيسية وخط أساس لتنفيذ المشروع. وتحديد حالة جاهزيتها لاستخدام الأجهزة المحمولة، بما يشمل في جملة أمور وجود خطط جارية لجمع البيانات يمكن استخدامها كدراسات حالات إفرادية، ومجموعات المهارات المتاحة في النظم الإحصائية الوطنية لكي تستخدم كنظراء على الصعيد الوطني لأنشطة المشروع، والخبرة الفنية في مؤسسات التدريب والبحث في البلدان، وحالة شبكة الهياكل الأساسية للهواتف المحمولة؛

(النشاط ١-٢) تنظيم اجتماع إقليمي واحد لاستعراض النتائج والموافقة على المؤشرات التي من المقرر جمعها في كل من البلدان التي سينفذ فيها المشروع؛

(النشاط ١-٣) تنمية الخبرة الفنية والإبقاء عليها في البلدان المعنية وتطوير بحوث تكفل دعم المفاهيم. وسيجري الاضطلاع بالعمل المفاهيمي بالتعاون مع مؤسسات البحث والتدريب الوطنية في شكل عقود للأبحاث التطبيقية، مع تحديد نواتج واضحة يمكن تحقيقها في مواعيد محددة. وستشكل المؤسسات شبكة لتبادل المعارف باستمرار عن الحلول المقترحة، مع تعيين إحدى المؤسسات لقيادة الشبكة وتنسيقها؛

(النشاط ١-٤) وضع مفاهيم ومنهجيات وتطبيقات لنظم جمع البيانات المتنقلة المستندة إلى المعلومات المكانية؛

(النشاط ٢-١) وضع دلائل تدريبية وتشغيلية ومبادئ توجيهية بشأن الأساليب المتنقلة لجمع البيانات المستندة إلى المعلومات المكانية؛

(النشاط ٢-٢) تنظيم حلقات عمل وطنية للتدريب على استخدام نظم جمع البيانات المتنقلة المستندة إلى المعلومات المكانية لتوسيع نطاقه بحيث يشمل البلدان الرائدة الخمسة الأصلية للمشروع السابق؛

(النشاط ٢-٣) إعداد كتيب للدعوة بشأن مشاركة الوحدات الإدارية دون الوطنية في جمع البيانات لأغراض رصد برامج التنمية القائمة على الأدلة؛

(النشاط ٢-٤) تنظيم جولات دراسية بين البلدان التي ينفذ فيها المشروع والبلدان التي لا ينفذ فيها لتبادل وتطوير أفضل الممارسات؛

(النشاط ٣-١) تقديم المساعدة التقنية إلى المكاتب الإحصائية الوطنية والوزارات التنفيذية المختارة والمكاتب الحكومية المحلية ومنظمات المجتمعات المحلية لإنشاء منصة لجمع البيانات وتجهيزها وتحليلها ونشرها؛

(النشاط ٣-٢) إنشاء منصة على الإنترنت لنشر البيانات تتلقى البيانات من المنصات الوطنية ودون الوطنية وتعممها على المستخدمين على الصعيدين الإقليمي والعالمي.

ضاد - تعزيز القدرة على تحليل السياسات والتنبؤ والتخطيط الإنمائي في بلدان أفريقية مختارة

اللجنة الاقتصادية لأفريقيا، بالتعاون مع إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية (٦٣٤ ٠٠٠ دولار)

معلومات أساسية

١٣٧ - يتَعرقل وضع السياسة الاقتصادية وتنفيذها في العديد من البلدان الأفريقية، على مر السنين، بسبب ضعف القدرة على استخدام الوسائل الكمية بصفة عامة وأساليب التنبؤ بصفة خاصة و/أو عدم القدرة على استحداث وتعهد تلك الأدوات لتطبيقها في مجال وضع السياسات وتنفيذها ورصدها. ومع ذلك، تبحث معظم هذه البلدان عن أطر وسياسات مناسبة للتخطيط الإنمائي لإعادة هيكلة اقتصاداتها بهدف تعزيز النمو والتنمية المستدامين في وجه استمرار الصدمات الخارجية. والمحاولات السابقة الرامية إلى تنمية القدرة على نمذجة السياسات والحفاظ عليها في أفريقيا لم تكن مرضية لأسباب متعددة. فمعظم النماذج الموضوعة كانت نماذج إقليمية منمطة وموحدة بدرجة عالية أو نماذج أولية لفرادى البلدان، وكانت بالتالي، من حيث طبيعتها، قليلة الفائدة بالنسبة للسياسات والاحتياجات التحليلية القطرية الأفريقية. وفي الكثير من البلدان، تعذر نقل الخبرة الفنية ذات الصلة إلى الخبراء المحليين/الوطنيين نظرا للاعتماد على الخبراء الأجانب الموفدين لفترات قصيرة من أجل تعهد هذه الأدوات ومواصلة تطويرها وتطبيقها، وكذلك لعدم توافر القدرة اللازمة لإدارة هذه النماذج وتعهدها.

١٣٨ - واعترفت اللجنة الاقتصادية لأفريقيا منذ فترة طويلة بالصعوبة التي تعاني منها البلدان الأفريقية في بناء نماذج مكتملة للاقتصاد الكلي وفي مجال تدريب أخصائيين أكفاء في مجال النمذجة والتنبؤ يزودون الحكومات بتنبؤات موجزة في حينها. ولمساعدة البلدان الأفريقية في هذا الصدد، ستقوم اللجنة الاقتصادية لأفريقيا بوضع نموذج عام بسيط ولكن متسق للتنبؤ في مجال الاقتصاد الكلي يمكن استخدامه لتدريب واضعي النماذج من الدول الأعضاء الذين يمكنهم بعد ذلك تكييفه بسهولة مع احتياجات بلدانهم. وستدعم النماذج الدول الأعضاء في وضع تنبؤات موثوقة، وإجراء تحليلات دينامية تطلعية للسياسات عن طريق تطبيق نظام يتضمن مجموعة من الأدوات الاقتصادية وأدوات الاقتصاد القياسي ذات المواصفات المحددة والمفيدة من الناحية الهيكلية.

١٣٩ - ويتطلب وضع وتحديث نماذج الاقتصاد الكلي القياسي وجود خبراء متخصصين في مجالي التنبؤ والتخطيط، لا سيما في وزارات المالية والتخطيط والتنمية الاقتصادية على الصعيد الوطني وعلى صعيد الجماعات الاقتصادية الإقليمية والمؤسسات دون الإقليمية والإقليمية. وسيعتمد المشروع على مشاريع الأمم المتحدة القائمة في هذا المجال.

١٤٠ - وبهدف ضمان الاستمرارية، يقترح المشروع إنشاء شبكة أفريقية لتنمية وإدماج القدرات الوطنية في مجال التنبؤ الاقتصادي، مع التركيز على التنبؤ وتحليل السياسات المفيدين والقائمين على الأدلة السليمين إحصائيا والمناسبين من حيث التوقيت ضمن إطار الرؤى والخطط الإنمائية الوطنية.

١٤١ - وستكفل الشبكة الأفريقية للتنبؤ والتحليل الاقتصادي تحسين تنسيق السياسات بين الوكالات الوطنية على الصعيد الإقليمي، مما يسمح لواصفي السياسات بتقييم أثر الظروف الاقتصادية العالمية على الاقتصاد الإقليمي وعلى اقتصادات بلدانهم. وستضم الشبكة لواضعي النماذج من البلدان المختارة[٥] ومشاركين من بلدان أخرى سيستفيدون من التدريب ويساهمون في استعراض النماذج. وسيأتي أصحاب المصلحة من وزارات المالية والتخطيط الإنمائي.

(٥) هذه البلدان هي مبدئيا: زامبيا والسنغال والكاميرون وكينيا ونيجيريا ومصر.

هدف المنظمة: تحسين قدرة الدول الأعضاء والجماعات الاقتصادية الإقليمية الأفريقية المختارة على وضع النماذج الاقتصادية والتنبؤ من أجل تحليل ووضع السياسات بدقة في سياق خطط التنمية الوطنية	**موجز الميزانية**	
	(بآلاف دولارات الولايات المتحدة)	
	المساعدة المؤقتة العامة	٥٢,٠
	الخبراء الاستشاريون	١٩٦,٠
	السفر	٧٨,٠
	الخدمات التعاقدية	٢٨,٠
	الزمالات والمنح	٤٤,٠
	مصروفات التشغيل	٢٦,٠
	حلقات العمل	٢١٠,٠
العلاقة بالخطة البرنامجية لفترة السنتين ٢٠١٤-٢٠١٥ والأهداف الإنمائية للألفية: التنمية الاقتصادية والاجتماعية في أفريقيا، البرنامج الفرعي ١، (تحليل الاقتصاد الكلي والمالية والتنمية الاقتصادية) والبرنامج الفرعي ٥ (التكامل الإقليمي والبُنى التحتية والتجارة)، والبرنامج الفرعي ٩ (الإحصاءات)؛ الهدف ١ من الأهداف الإنمائية للألفية.	**المجموع**	**٦٣٤,٠**

الإنجازات المتوقعة من الأمانة العامة	مؤشرات الإنجاز
(الإنجاز المتوقع ١) زيادة معرفة ومهارات الخبراء في الدول الأعضاء والجماعات الاقتصادية الإقليمية المشاركة في مجال وضع النماذج والتنبؤات الاقتصادية من أجل تحليل السياسات وتخطيطها	(مؤشر الإنجاز ١-١) زيادة في عدد التنبؤات الوطنية الشاملة الموضوعة في البلدان التي ينفذ فيها المشروع
(الإنجاز المتوقع ٢) تعزيز قدرة صانعي القرارات في الدول الأعضاء والجماعات الاقتصادية الإقليمية على استخدام النماذج والتنبؤات الاقتصادية لوضع السياسات ورصد تحقيق الهدف ١ من الأهداف الإنمائية للألفية	(مؤشر الإنجاز ١-٢) عدد الخبراء في البلدان والجماعات الاقتصادية الإقليمية المستهدفة الذين يستخدمون نموذج التنبؤ لإعداد التنبؤات
(الإنجاز المتوقع ٣) إنشاء شبكة من واضعي النماذج على صعيد القارة والتماس مدخلات منهم لتنقيح النموذج التجريبي ووضعه في صيغته النهائية فضلا عن نموذج موحد للبيانات يطبق على فرادى البلدان الأفريقية	(مؤشر الإنجاز ٢-١) عدد واضعي السياسات في البلدان المشاركة الذين يستخدمون النماذج والتنبؤات الاقتصادية في تحليل السياسات ووضعها (مؤشر الإنجاز ٣-١) عدد الخبراء ومؤسسات البحث المشاركين في شبكة النمذجة

الإنجازات المتوقعة من الأمانة العامة	مؤشرات الإنجاز
	(مؤشر الإنجاز ٣-٢) المدخلات المقدمة من أعضاء شبكة النمذجة لتنقيح النموذج التحريبي ووضعه في صيغته النهائية فضلا عن نموذج البيانات الموحد لتطبيقه على فرادى البلدان الأفريقية

الأنشطة الرئيسية

١٤٢- ستشمل الأنشطة الرئيسية للمشروع ما يلي:

(النشاط ١-١) وضع نموذج أولي للتنبؤ يمكن تكييفه وتطبيقه على فرادى البلدان الأفريقية؛

(النشاط ١-٢) تنظيم اجتماع لخبراء النمذجة لاستعراض مشروع النموذج التجريبي ومتطلبات البيانات ذات الصلة؛

(النشاط ١-٣) وضع ستة نماذج قطرية جديدة للبلدان التي لا توجد فيها نماذج حاليا؛ وتحديث وتعهد النماذج القطرية في البلدان التي توجد فيها نماذج كجزء من مشروع فريق لينك العالمي؛

(النشاط ١-٤) وضع مجموعات برامجيات موحدة لأغراض وضع النماذج والتنبؤات الاقتصادية في أفريقيا؛

(النشاط ١-٥) تنقيح النموذج التجريبي ووضعه في صيغته النهائية فضلا عن نموذج موحد للبيانات يطبق على فرادى البلدان الأفريقية؛

(النشاط ١-٦) تدريب واضعي النماذج من الدول الأعضاء والجماعات الاقتصادية الإقليمية عن طريق حلقة عمل وبعثات استشارية لبناء القدرات؛

(النشاط ٢-١) وضع مجموعات أدوات/مبادئ توجيهية تدريبية استنادا إلى النموذج التجريبي للتنبؤ؛

(النشاط ٢-٢) تدريب واضعي السياسات من الدول الأعضاء والجماعات الاقتصادية الإقليمية عن طريق حلقة عمل لبناء القدرات وغير ذلك من خدمات الدعم والخدمات الاستشارية؛

(النشاط ٣-١) إنشاء وتعهد شبكة لواضعي النماذج ومؤسسات البحث؛

(النشاط ٣-٢) إنشاء شبكات للممارسين من أجل تبادل المعارف والتعلم من الأقران عن طريق موقع شبكي مخصص لهذا الغرض.

ألف ألف – تعزيز قدرة الحكومات الأفريقية على التفاوض بشأن عقود شفافة ومنصفة ومستدامة في قطاع الصناعات الاستخراجية من أجل تحقيق نمو وتنمية اجتماعية – اقتصادية مستدامين على نطاق واسع

اللجنة الاقتصادية لأفريقيا، بالتعاون مع اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي واللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ ومؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (٠٠٠ ٦٣٥ دولار)

معلومات أساسية

١٤٣ - يملك أكثر من نصف بلدان أفريقيا، البالغ عددها ٥٤ بلدا، موارد طبيعية غير متجددة. وتؤدي هذه الموارد دورا حاسما في الاقتصاد، إذ تمثل جزءا كبيرا من الصادرات. ومع ذلك، وعلى الرغم من الإمكانات الهائلة لتيسير نمو اقتصادي وتنمية بشرية شاملين، غالبا ما تكون البلدان ذات الاحتياطات الوافرة من المعادن والنفط والغاز من بين أفقر البلدان في العالم وأكثرها اتصافا بعدم المساواة. ويمكن أن تكون الموارد الطبيعية مصدرا للتنمية، ولكن من المؤسف أنها قد تكون أيضا عاملا هاما يساهم في ركود التنمية البشرية ووقوع نزاعات عميقة في العديد من المجتمعات. وبسبب سوء إدارة استغلال الموارد، والفساد، وعوامل مثل الافتقار إلى الشفافية وعدم المساواة في اتفاقات/عقود الاستغلال بين الشركات الخاصة والحكومة، لا تحوَل في غالب الأحيان هذه الموارد إلى منافع بالنسبة للمواطنين. وبما أن البلدان الأفريقية تعتمد في جزء كبير من اقتصاداتها على عائدات تصدير الموارد الطبيعية، أضحت الحاجة إلى تحسين قدرات التفاوض بشأن العقود في قطاع الصناعات الاستخراجية أكثر أهمية وحسما بالنسبة للنمو والتحول الطويلي الأجل في القارة.

١٤٤ - ولئن تم إيلاء اهتمام كبير لشفافية الإيرادات الحكومية من الصناعات الاستخراجية وإدارتها، أعطِي اهتمام أقل لقدرة البلدان الأفريقية على التفاوض بشأن هذه العقود بغية تحقيق المنفعة لشعوبها كافة. ولا تتوفر دائما للحكومات الأفريقية القدرة على التفاوض بشأن عقود فيها منفعة. ففي بعض الأحيان، تمنح الحكومات العقود في غياب تشريعات مناسبة بشأن كيفية إدارة الاحتياطيات أو صرف الأرباح أو جباية الضرائب. ودعم تنمية القدرات في المفاوضات بشأن العقود متاح للبلدان الأفريقية، ولكن ليس على النطاق المطلوب وبما يلزم من العمق والسرعة والشمول والاستمرارية لإيجاد كتلة هامة ضرورية من الممارسين العارفين في مجال المعادن وأصحاب المصلحة الآخرين، من شأنها أن تشجع التغيير المستدام في نوعية العقود المُتفاوض بشأنها وطبيعتها. وفرضت المعدلات الحالية المرتفعة نسبيا لتدفقات الاستثمار إلى المنطقة ازدياد الطلب على مواردها الطبيعية أو شبه المصنعة ضغوطا على البلدان الأفريقية للتفاوض بشأن عقود أو امتيازات بشروط تحقق منفعة أكبر، وكذلك للحفاظ عليها بفعالية. ويجري عادة التفاوض بشأن هذه الشروط، وخاصة عندما يتعلق الأمر بالموارد المعدنية، من خلال عملية تتسم بأوجه تفاوت عميقة في ما يتعلق بالمساومة والمعلومات. وعلاوة على ذلك، كثيرا ما تكون قدرات رصد تنفيذ العقود وضمان التقيد بالأطر التنظيمية ضعيفة.

وقد يؤدي ذلك إلى تحقيق نتائج دون المستوى الأمثل للبلد المضيف تتخذ شكل إيرادات متخلى عنها وفرص ضائعة للاستخدام المستدام للموارد، والقيام باستثمارات في التنمية البشرية والتحول الهيكلي.

١٤٥ - وتقدم الرؤية الأفريقية في مجال التعدين، التي اعتمدها مؤتمر قمة الاتحاد الأفريقي لرؤساء الدول والحكومات في عام ٢٠٠٩، إطارا لتعزيز الاستغلال الشفاف والمنصف والأمثل للموارد المعدنية من أجل دعم النمو والتنمية الاجتماعية - الاقتصادية المستدامين على نطاق واسع. وتتوخى الرؤية الأفريقية في مجال التعدين أن يكون قطاع التعدين وسيلة للتغير والتحول الهيكليين في القارة من خلال اعتماد سياسات واستراتيجيات تتولى زمامها أفريقيا.

١٤٦ - وسيبني المشروع على الدورات التدريبية للجنة الاقتصادية لأفريقيا في مجالي سياسات التعدين والتفاوض بشأن العقود ومبادرات مماثلة أنشأها مصرف التنمية الأفريقي. وسيركز هذا المشروع على الاقتصادات المعدنية الناشئة في القارة التي لم تستفد كثيرا من المساعدة التقنية في قطاع الصناعات الاستخراجية. وتشمل البلدان المستهدَفة المحتملة أوغندا وكينيا وليسوتو وملاوي. وسيتم السعي للتعاون مع مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية، واللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، واللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ في تحديد الممارسات الجيدة والسيئة ذات الصلة في التفاوض بشأن العقود وفي مواءمة الأطر الخاصة بتنمية الموارد المعدنية.

		موجز الميزانية (بآلاف دولارات الولايات المتحدة)
هدف المنظمة: تعزيز قدرة بلدان أفريقية مختارة على التفاوض بشأن عقود منصفة ومتينة في قطاع الصناعات الاستخراجية وتنفيذها		
العلاقة بالخطة البرنامجية لفترة السنتين للفترة ٢٠١٤-٢٠١٥ والأهداف الإنمائية للألفية: التنمية الاقتصادية والاجتماعية في أفريقيا، البرنامج الفرعي ٥ (التكامل الإقليمي والبنى التحتية والتجارة)؛ التنمية الاقتصادية والاجتماعية في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، البرنامج الفرعي ٩ (الموارد الطبيعية والهياكل الأساسية)؛ التجارة والتنمية، البرنامج الفرعي٣ (التجارة الدولية)؛ الأهداف الإنمائية للألفية ١-٨	الخبراء الاستشاريون	١٩٧,٠
	السفر	١٠٨,٠
	الخدمات التعاقدية	٥٥,٠
	مصروفات التشغيل	٢٠,٠
	حلقات العمل/التدريب	٢٥٥,٠
	المجموع	**٦٣٥,٠**

الإنجازات المتوقعة من الأمانة العامة	مؤشرات الإنجاز
(الإنجاز المتوقع ١) زيادة قدرة الحكومات في بلدان مختارة على التفاوض بشأن عقود منصفة ومستدامة في قطاع الصناعات الاستخراجية	(مؤشر الإنجاز ١-١) زيادة في عدد المتدربين والبلدان الذين استخدموا النموذج والمبادئ التوجيهية ومجموعة الأدوات من أجل التفاوض بشأن العقود في قطاع الصناعات الاستخراجية
(الإنجاز المتوقع ٢) تعزيز قدرات الحكومات والمجتمع المدني في أفريقيا على رصد تنفيذ العقود وضمان تقيدها بالأطر التنظيمية	(مؤشر الإنجاز ٢-١) زيادة في عدد أصحاب المصلحة المشاركين في رصد العقود وتقديم التعليقات بشأن نوعيتها

الأنشطة الرئيسية

١٤٧ - ستشمل الأنشطة الرئيسية للمشروع ما يلي:

(النشاط ١-١) تنظيم مشاورة للاتفاق على التدخلات في مجال التفاوض بشأن عقود الصناعات الاستخراجية والإطار الخاص بالتعاون؛

(النشاط ١-٢) وضع قاعدة بيانات لعقود الصناعات الاستخراجية من أفريقيا وخارجها؛

(النشاط ١-٣) وضع نماذج ومبادئ توجيهية ومجموعة أدوات للمفاوضات بشأن العقود في قطاع الصناعات الاستخراجية؛

(النشاط ١-٤) تنظيم أنشطة لبناء القدرات لفائدة الموظفين العموميين ذوي الصلة من أجل بناء قدرتهم على التفاوض بشأن العقود في قطاع الصناعات الاستخراجية؛

(النشاط ١-٥) إعداد منصات لنشر النماذج والمبادئ التوجيهية ومجموعة الأدوات وتعميمها، وكذلك تعزيز تبادل المعارف والخبرات المتعلقة بالمفاوضات بشأن العقود في قطاع الصناعات الاستخراجية؛

(النشاط ١-٦) نشر موجز للممارسات الجيدة والسيئة المتعلقة بالمفاوضات بشأن العقود؛

(النشاط ٢-١) تنظيم أنشطة لبناء القدرات من أجل الموظفين العموميين ذوي الصلة وأصحاب المصلحة الآخرين بغية بناء قدرتهم على رصد تنفيذ العقود؛

(النشاط ٢-٢) تطوير المنصات لتعزيز تبادل المعارف والخبرات بشأن رصد العقود في قطاع الصناعات الاستخراجية.

ألف باء – تعزيز قدرة بلدان الآلية الأفريقية لاستعراض الأقران على إجراء تقييم ذاتي فعال وعلى تنفيذ خطط العمل الوطنية

اللجنة الاقتصادية لأفريقيا، بالتعاون مع مكتب المستشار الخاص لشؤون أفريقيا (٦٢٤ ٠٠٠ دولار)

معلومات أساسية

١٤٨ – قام القادة الأفارقة، اعترافا منهم بأن التنمية الاجتماعية – الاقتصادية لا يمكن أن تتحقق في غياب الحوكمة الرشيدة، بإنشاء الآلية الأفريقية لاستعراض الأقران في عام ٢٠٠٣ في إطار الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا. والآلية، المشار إليه أيضا باسم ''تفكير أفريقيا الابتكاري بشأن الحوكمة''، هي أداة رصد ذاتي متفق عليها بصورة متبادلة انضمت إليها طوعا الدول الأعضاء في الاتحاد الأفريقي.

١٤٩ – والآلية الأفريقية لاستعراض الأقران هي تقييم شامل لجميع جوانب نظام الحوكمة لبلد ما في مجالات الديمقراطية والحوكمة السياسية والتنمية الاجتماعية والاقتصادية والحوكمة الاقتصادية وإدارة الشركات. وتنظَم على أساس عملية مزدوجة من التقييم الذاتي للحوكمة تقوم به البلدان المشارِكة، بمشاركة فعالة لجميع أصحاب المصلحة الوطنيين في التصميم والتنفيذ والرصد، ومن التقييم الخارجي الذي يجريه الفريق الأفريقي لاستعراض الأقران، وهو ما يتوج باستعراض للأقران يضطلع به قادة تلك الدول.

١٥٠ – وقد أوجدت الآلية الأفريقية لاستعراض الأقران موجة غير مسبوقة من التفاؤل والإصلاحات في البلدان المشاركة. وحاليا، انضم إلى الآلية ٣١ بلدا أفريقيا، تمثل ٧٥ في المائة من سكان أفريقيا، وخضع ١٥ بلدا منها لأول استعراض من قبل الأقران وقام بلد واحد بالاستعراض الثاني.

١٥١ – وقدمت اللجنة الاقتصادية لأفريقيا، منذ إنشائها، تقييمات تقنية في الحوكمة السياسية والإدارة الاقتصادية إلى البلدان المشاركة خلال الاستعراضات الخارجية. وتركز اللجنة أيضا على تنمية قدرات أصحاب المصلحة الوطنيين من خلال التعلم من الأقران لتعزيز مشاركتهم في تقييم حوكمتهم على نحو شامل وتعزيز قدرة البلدان المشاركة على إطلاق وتنفيذ الآلية في الوقت المناسب.

١٥٢ – ونتج عن تقييمات الحوكمة الناجحة تقارير الاستعراضات القطرية وبرامج عمل وطنية. ويتناول هذان النوعان من الوثائق التحديات وأوجه القصور، التي هي أساسية للتطور الديمقراطي والتنمية الاجتماعية والاقتصادية، خلال التقييم الذاتي. ويجب أن يتسم جميع أصحاب المصلحة في عملية استعراض الأقران في أفريقيا بالكفاءة التقنية والمصداقية وعدم التأثر بالتلاعب السياسي.

١٥٣ – وواجهت الآلية الأفريقية لاستعراض الأقران تحديات شديدة منذ إنشائها. وتمثل بعض من هذه التحديات فيما يلي (أ) تدني نسبة البلدان التي تنضم لعملية الاستعراض والتي تشرع فيها؛ (ب) التحدي الذي تشكله

مواءمة خطط العمل الوطنية للبلدان التي جرى استعراضها مع الخطط الإنمائية القائمة؛ (ج) الافتقار إلى عملية منتظمة لجمع البيانات ورصد التقدم المحرز في تنفيذ خطط العمل الوطنية والإبلاغ عنه؛ (د) التحديات المتعلقة بالملكية الوطنية للآلية وإدخالها في نظم التخطيط الوطنية. ويمكن لهذه التحديات، إذا لم تتم معالجتها، أن تضعِف مصداقية الآلية واستدامتها في المستقبل.

١٥٤ - وسيقدم هذا المشروع المقترح المساعدة التقنية، من خلال البحوث وخدمات التدريب والخدمات الاستشارية، من أجل تسريع انضمام جميع البلدان الأفريقية إلى عملية الاستعراض بطريقة تتسم بالكفاءة وتعزيز إدماج الآلية الأفريقية لاستعراض الأقران وبرامج العمل الوطنية في النظم الوطنية للبلدان المشاركة الخاصة بالسياسات والتخطيط.

١٥٥ - وسيركز المشروع على بلدان أفريقية مختارة طلبت تحديدا الحصول على المساعدة التقنية من اللجنة. وسيصمَم كل نشاط حسب الاحتياجات المحددة للبلدان المستفيدة (وفقا لمرحلة الاستعراض التي وصلت إليها)، وفي المقام الأول أصحاب المصلحة الوطنيون الرئيسيون (المؤسسات العامة والبرلمانيون والمجتمع المدني والقطاع الخاص).

	موجز الميزانية (بآلاف دولارات الولايات المتحدة)	
هدف المنظمة: تعزيز قدرة مجموعة مختارة من بلدان الآلية الأفريقية لاستعراض الأقران على إجراء عمليات تقييم ذاتي فعال وإدراج ما ينتج عنها من خطط عمل وطنية في الاستراتيجيات الإنمائية الوطنية القائمة	المساعدة المؤقتة العامة	١٢,٠
	الخبراء الاستشاريون	١٧٨,٠
العلاقة بالخطة البرنامجية لفترة السنتين للفترة ٢٠١٤-٢٠١٥ والأهداف الإنمائية للألفية: التنمية الاقتصادية والاجتماعية في أفريقيا، البرنامج الفرعي ٣ (الحوكمة والإدارة العامة)؛ الأهداف الإنمائية للألفية ١-٨	اجتماع فريق الخبراء	٣٠,٠
	السفر	١٨٣,٠
	الخدمات التعاقدية	٣٠,٠
	مصروفات التشغيل	٢٠,٠
	حلقات العمل/التدريب	١٧١,٠
	المجموع	**٦٢٤,٠**

الإنجازات المتوقعة من الأمانة العامة	مؤشرات الإنجاز
(الإنجاز المتوقع ١) زيادة معارف ومهارات الهياكل والمؤسسات الوطنية (مجالس الإدارة الوطنية ومؤسسات التدريب والبحث ومنظمات المجتمع المدني ومراكز التنسيق الوطنية وموظفو الخدمة المدنية والبرلمانيون) لإجراء تقييم ذاتي سليم	(مؤشر الإنجاز ١-١) زيادة في عدد البلدان المستفيدة التي أجرت التقييمات الذاتية للآلية الأفريقية لاستعراض الأقران (مؤشر الإنجاز ١-٢) زيادة في عدد البلدان الأفريقية التي انضمت إلى الآلية الأفريقية لاستعراض الأقران
(الإنجاز المتوقع ٢) تعزيز قدرة الإدارات الوطنية للتخطيط والمالية على إدماج خطط العمل الوطنية في الخطط والاستراتيجيات الإنمائية الوطنية القائمة (برامج استراتيجية الحد من الفقر وأطر الإنفاق المتوسطة الأجل والميزانيات الوطنية)	(مؤشر الإنجاز ٢-١) زيادة في عدد البلدان المستفيدة التي أدرجت خطط العمل الوطنية في الخطط والاستراتيجيات الإنمائية الوطنية القائمة
(الإنجاز المتوقع ٣) تعزيز قدرة مجالس الإدارة الوطنية على رصد تنفيذ خطط العمل الوطنية وتقديم التقارير بشأنه إلى أمانة الآلية الأفريقية لاستعراض الأقران	(مؤشر الإنجاز ٣-١) زيادة في عدد البلدان المستفيدة التي أعدت تقارير مرحلية سنوية تتبع المبادئ التوجيهية المتعلقة بالرصد والتقييم والإبلاغ التي تم إقرارها، وقدمت هذه التقارير إلى رؤساء الدول

الأنشطة الرئيسية

١٥٦ - ستشمل الأنشطة الرئيسية للمشروع ما يلي:

(النشاط ١-١) عقد ست حلقات عمل تدريبية لفائدة أصحاب المصلحة الوطنيين في بلدان الآلية الأفريقية لاستعراض الأقران من أجل التنفيذ الفعال للعملية بكفاءة وفي الوقت المناسب؛

(النشاط ١-٢) عقد ثلاث حلقات عمل إقليمية للتوعية لفائدة البلدان غير المنضمة إلى الآلية الأفريقية لاستعراض الأقران (وبالأساس بلدان شمال أفريقيا، والجنوب الأفريقي، ووسط وغرب أفريقيا) وأصحاب المصلحة الإقليميين (مثلا الهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية والجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي والسوق المشتركة لشرق أفريقيا والجنوب الأفريقي)؛

(النشاط ١-٣) تقديم المساعدة التقنية إلى ستة بلدان من البلدان الأعضاء في الآلية الأفريقية لاستعراض الأقران، وتحديدا في ما يتعلق بإجراء الاستعراضات القطرية الخارجية؛

(النشاط ٢-١) تقديم المساعدة التقنية إلى الإدارات الوطنية المعنية بالتخطيط والمالية ومجالس الإدارة الوطنية في ما يتعلق باستخدام الإطار الخاص بمواءمة الآلية الأفريقية لاستعراض الأقران وخطط العمل الوطنية والخطط الوطنية الأخرى مع إطار مشترك للإنفاق المتوسط الأجل؛

(النشاط ٢-٢) وضع وحدة للتعلم الإلكتروني بشأن مواءمة خطط العمل الوطنية مع الخطط الإنمائية الوطنية من أجل الموظفين المدنيين لبلدان الآلية الأفريقية لاستعراض الأقران وأصحاب المصلحة الآخرين؛

(النشاط ٣-١) وضع/استكمال مبدأ توجيهي بشأن رصد تنفيذ خطط العمل الوطنية وتقييمه والإبلاغ عنه؛

(النشاط ٣-٢) عقد اجتماع واحد لفريق خبراء لإقرار المبدأ التوجيهي المتعلق برصد تنفيذ خطط العمل الوطنية وتقييمه والإبلاغ عنه بمشاركة أمانة الآلية الأفريقية لاستعراض الأقران وبعض الشخصيات البارزة في الآلية ومجلس مراكز التنسيق الوطنية للآلية ومجالس الإدارة الوطنية من مجموعة مختارة من بلدان الآلية؛

(النشاط ٣-٣) تنظيم دورة تدريبية إقليمية واحدة لمجالس الإدارة الوطنية ومراكز التنسيق الوطنية من جميع بلدان الآلية الأفريقية لاستعراض الأقران بشأن استخدام المبادئ التوجيهية المتعلقة بالرصد والتقييم والإبلاغ؛

(النشاط ٣-٤) إنشاء بوابة تفاعلية للآلية الأفريقية لاستعراض الأقران من أجل نشر أفضل الممارسات المنبثقة عن التقارير القطرية.

ألف جيم - تعزيز القدرات الوطنية لمجموعة مختارة من البلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية في مجال الإسكان المستدام

اللجنة الاقتصادية لأوروبا، بالتعاون مع برنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية (٥٣٣ ٠٠٠ دولار)

معلومات أساسية

١٥٧ - يعني الإسكان المستدام توفير لكل إنسان إمكانية الاختيار من بين أنواع السكن والحيازات بتكلفة معقولة في أحياء شاملة للجميع وتقدَم فيها خدمات جيدة؛ ومسكنا مجهزا تجهيزا جيدا، وذا نوعية جيدة وآمنا ولائقا صحيا؛ ومساكن تتصف بالكفاءة في استخدام الطاقة ومراعاة النظم الإيكولوجية.

١٥٨ - وتواجه البلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية العديد من التحديات المشتركة: (أ) أسواق التأجير غير متطورة، ولا يتوفر في كثير من الأحيان سوى عدد محدود من نظم الإسكان الاجتماعي و/أو الإعانات

الاجتماعية من أجل الأسر المعيشية المنخفضة الدخل؛ (ب) يظل تنظيم هيكل الإدارة الخاص بالمجموعات السكنية المتعددة الأسر يشكل تحديا؛ (ج) يتسم قطاع الإسكان بمعايير متدنية نسبيا في ما يخص الكفاءة في استخدام الطاقة.

١٥٩ - ونتيجة لهذه التحديات الاجتماعية والبيئية والتنظيمية والمالية، تشهد بلدان تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية تآكلا وتدهورا متزايدين لرصيدها من المساكن. ومن الواضح أن السوق وحدها لا يمكن أن تحل هذه المشاكل إذا لم تدعمها سياسات حكومية هادفة مبنية على الحوار والشراكة مع جميع أصحاب المصلحة الرئيسيين.

١٦٠ - وأقر مؤتمر الأمم المتحدة للتنمية المستدامة (ريو+٢٠) بالحاجة إلى تشجيع سياسات التنمية المستدامة التي تدعم الإسكان الشامل والخدمات الاجتماعية الشاملة وبيئة معيشية آمنة وصحية للجميع. ولا يمكن للعديد من البلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية الاستجابة بصورة ملائمة لهذه المسائل المترابطة. فهي تفتقر إلى القدرة على وضع سياسات وطنية متكاملة للإسكان المستدام وعلى تنفيذها.

١٦١ - ويهدف المشروع إلى معالجة هذه المشكلة من خلال مساعدة الحكومات الوطنية في مجموعة مختارة من البلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية في تحقيق قطاع إسكان مستدام عن طريق تعزيز رسم وتنفيذ سياسات من خلال وضع خطط عمل وطنية للإسكان المستدام، ستتضمن مخططات لمزيد من الإصلاحات لقطاعات الإسكان في البلدان، وعن طريق بناء القدرات في مجال الإسكان المستدام من خلال تقديم الخدمات الاستشارية وتنظيم حلقات العمل. وسوف تستند خطط العمل الوطنية للإسكان المستدام إلى استنتاجات وتوصيات الموجزات القطرية للجنة الاقتصادية لأوروبا المتعلقة بقطاع الإسكان، والتي تشكل تحليلا استراتيجيا لقطاعات الإسكان في البلدان وتشمل توصيات محددة بشأن السياسات في ما يتعلق بتحسين سياسات الإسكان. وسيجري إنشاء فريق تنسيق مشترك بين الوزارات في كل بلد من البلدان المستفيدة كمنبر للإشراف على وضع وتنفيذ خطط العمل الوطنية. والبلدان المقترحة للاستفادة من المشروع هي أرمينيا وجمهورية مولدوفا وصربيا وطاجيكستان.

١٦٢ - وستقود اللجنة الاقتصادية لأوروبا المشروع في شراكة مع موئل الأمم المتحدة بالاعتماد على الشبكات الإقليمية القائمة. وستسهم اللجنة بخبرتها بشأن معايير الإسكان وإدارة رصيد المساكن وكفاءة استخدام الطاقة وإدارة الأراضي وأسواق العقارات. وسيساهم موئل الأمم المتحدة بخبرته في الإدارة والتخطيط الحضريين، والحيازة والمستوطنات العشوائية، ومواد البناء والتخطيط القائم على المشاركة.

هدف المنظمة: تعزيز القدرات الوطنية للإسكان المستدام في مجموعة مختارة من البلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية لدعم الوفاء بالتزامات ريو+٢٠ وتحقيق الهدف ٧ من الأهداف الإنمائية للألفية	موجز الميزانية (بآلاف دولارات الولايات المتحدة) المساعدة المؤقتة العامة ٢٠,٠ الخبراء الاستشاريون ١٦٠,٨ السفر ٨٧,٠ الخدمات التعاقدية ٤٢,٠ مصروفات التشغيل ٨,٠ حلقات العمل/التدريب ٢١٥,٢ **المجموع** **٥٣٣,٠**
العلاقة بالخطة البرنامجية لفترة السنتين للفترة ٢٠١٤-٢٠١٥ والأهداف الإنمائية للألفية: التنمية الاقتصادية في أوروبا، البرنامج الفرعي ٨ (الإسكان وإدارة الأراضي والسكان)؛ المستوطنات البشرية، البرنامج الفرعي ١ (التشريعات والأراضي والحوكمة في المناطق الحضرية) والبرنامج الفرعي ٢ (التخطيط والتصميم الحضريان) والبرنامج الفرعي ٥ (الإسكان وتحسين أوضاع الأحياء الفقيرة)؛ الهدف ٧ من الأهداف الإنمائية للألفية	

الإنجازات المتوقعة من الأمانة العامة	مؤشرات الإنجاز
(الإنجاز المتوقع ١) تعزيز القدرة الوطنية للبلدان المستفيدة على وضع سياسات للإسكان المستدام	(مؤشر الإنجاز ١-١) اعتماد البلدان المستفيدة خطط عمل وطنية من أجل تنفيذ تدابير الاستدامة في القطاع السكني
(الإنجاز المتوقع ٢) تعزيز القدرة الوطنية للبلدان المستفيدة على تنفيذ سياسات للإسكان المستدام من خلال التنسيق المشترك بين الوزارات	(مؤشر الإنجاز ٢-١) إنشاء أفرقة تنسيق مشتركة بين الوزارات، كمنبر لتوجيه وضع وتنفيذ خطة العمل الوطنية للإسكان المستدام في البلدان المستفيدة
(الإنجاز المتوقع ٣) تعزيز القدرة الوطنية لبلدان أخرى في منطقة اللجنة الاقتصادية لأوروبا على وضع سياسات للإسكان المستدام من خلال تطبيق الدروس المستفادة من المشروع	(مؤشر الإنجاز ٣-١) البدء في خطط العمل الوطنية لتنفيذ تدابير الاستدامة في القطاع السكني في ما لا يقل عن بلدين آخرين في منطقة اللجنة الاقتصادية لأوروبا

الأنشطة الرئيسية

١٦٣ - ستشمل الأنشطة الرئيسية للبرنامج الفرعي ما يلي:

(النشاط ١-١) تنظيم أربعة حلقات عمل وطنية مشتركة بين اللجنة الاقتصادية لأوروبا وموئل الأمم المتحدة لتقديم التدريب بشأن الإسكان المستدام؛

(النشاط ١-٢) تنظيم اللجنة الاقتصادية لأوروبا لأربع بعثات استشارية للوقوف على الحالة في البلدان الأربعة المستفيدة، وتقييم أوجه الضعف التي تتعين معالجتها، ومناقشة تنفيذ المشاريع، والعمل بشأن خطط العمل الوطنية وتقديم المشورة بشأن إنشاء أفرقة التنسيق المشتركة بين الوزارات؛

(النشاط ١-٣) وضع خطط عمل وطنية من أجل تدابير الاستدامة في القطاع السكني في البلدان المستفيدة بالتشاور مع أعضاء أفرقة التنسيق المشتركة بين الوزارات؛

(النشاط ١-٤) تنظيم أربع حلقات عمل وطنية للتحقق من أجل استعراض مشاريع فصول خطط العمل الوطنية ذات الصلة مع أعضاء فريق التنسيق المشترك بين الوزارات وأصحاب المصلحة المعنيين؛

(النشاط ٢-١) تنظيم أربع حلقات عمل وطنية في البلدان المستفيدة لبدء العمل بخطة العمل الوطنية وتوفير التدريب وتبادل أفضل الممارسات بشأن تنفيذ خطط العمل ورصد تنفيذها؛

(النشاط ٣-١) وضع مبادئ توجيهية بشأن إعداد وتنفيذ خطط عمل وطنية للإسكان المستدام على أساس الخبرات والدروس المستفادة من البلدان المستفيدة؛

(النشاط ٣-٢) تنظيم اجتماع إقليمي لتبادل الدروس المستفادة في مجال إعداد ومتابعة خطط العمل الوطنية وإنشاء أفرقة تنسيق مشتركة بين الوزارات في ما بين البلدان المستفيدة والبلدان الأخرى في المنطقة.

ألف دال - تعزيز قدرات البلدان الأكثر ضعفا في منطقة اللجنة الاقتصادية لأوروبا من أجل التطوير المستدام للإحصاءات

اللجنة الاقتصادية لأوروبا (٥٣٥ ٠٠٠ دولار)

معلومات أساسية

١٦٤ - واجهت البلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية في منطقة اللجنة الاقتصادية لأوروبا تحولا سريعا وكاملا في نظمها الإحصائية الوطنية على مدى العشرين سنة الماضية. ولا يزال توفير إحصاءات مناسبة زمنيا وموثوق منها وقابلة للمقارنة دوليا يشكل تحديا كبيرا لمنتجي الإحصاءات الرسمية في المنطقة، ويتطلب تعزيز تنمية القدرات الإحصائية سلسلة من التعديلات على الصعد المؤسسي والتنظيمي والتقني.

١٦٥ - ويعكس المشروع دعوة مؤتمر قمة ريو+٢٠ إلى تقديم الدعم إلى الحكومات في إدماج البيانات ذات الصلة في الإحصاءات الوطنية، كما يمثل لطلبات الهيئات الإحصائية للبلدان المستفيدة.

١٦٦ - وسيبني المشروع على التقييمات العالمية للنظم الإحصائية الوطنية التي أجرتها اللجنةُ الاقتصادية لأوروبا والمنظمات الشريكة (المكتب الإحصائي للجماعات الأوروبية والرابطة الأوروبية للتجارة الحرة والبنك الدولي) في الفترة من عام ٢٠١٠ إلى عام ٢٠١٢ في بلدان أوروبا الشرقية ومنطقة القوقاز، وآسيا الوسطى؛ وتشمل هذه التقييمات استنتاجات وتوصيات رئيسية بخصوص قدرات البلدان على إنتاج إحصاءات تمثل للمعايير الدولية لتحقيق التطوير المستدام للإحصاءات الرسمية. وتقدم التقييمات العالمية تحليلات متعمقة وشاملة للقدرات المؤسسية والتنظيمية والتقنية للبلدان لإنتاج الإحصاءات وفق المعايير الدولية، وتقترح توصيات محددة من أجل التنمية المستدامة للقدرات الإحصائية الوطنية. وفي إطار هذا المشروع، سيتم بوضوح تحديد استنتاجات وتوصيات التقييمات العالمية والتوسع فيها والموافقة عليها في آخر المطاف من جانب السلطات الوطنية ذات الصلة. ومن أجل تنفيذ التوصيات على نحو منسق ومستدام، ستُدرج في برامج العمل الإحصائية المتعددة السنوات (الاستراتيجية) والسنوية (التنفيذية) القائمة لكل بلد مستفيد. أما في البلدان التي يقوم فيها البنك الدولي، بالاشتراك مع السلطات الوطنية، بوضع استراتيجية وطنية لتطوير الإحصاءات، ستُدرج التوصيات في الاستراتيجية الوطنية. وستشكل برامج العمل الإحصائية الوطنية، بما في ذلك الاستراتيجية الوطنية، إطارا لتنسيق المساعدة التقنية وحشد الموارد المالية من الجهات المانحة الدولية والثنائية. وسيقدم المشروع الدعم إلى منتجي الإحصاءات الرسمية في ثمانية بلدان مستفيدة (أرمينيا وأوزبكستان وأوكرانيا وتركمانستان وجمهورية مولدوفا وجورجيا وطاجيكستان وقيرغيزستان) في التصدي لهذه الثغرات، مما يسمح برصد إصلاحاتها الاقتصادية والاجتماعية والبيئية.

١٦٧ - وأثناء مرحلة التنفيذ، ستقدم اللجنة الخدمات الاستشارية وستنظم حلقات عمل وحلقات تدريبية وطنية ودون إقليمية، وخصوصا بشأن وضع أدوات واستراتيجيات نشر واتصال قائمة على الإنترنت. وسيستند المشروع إلى الآليات الموجودة والشراكات القائمة مع الوكالات الإحصائية الوطنية والدولية في إطار مؤتمر الإحصائيين الأوروبيين. وستستفيد البلدان المستهدَفة أيضا من الخبرات والممارسات الجيدة في عملية وضع النظم الإحصائية الوطنية لبلدان أخرى في أوروبا الشرقية ومنطقة القوقاز وآسيا الوسطى التي جرت مؤخرا.

	موجز الميزانية (بآلاف دولارات الولايات المتحدة)	
هدف المنظمة: تعزيز القدرات الوطنية لبلدان اللجنة الاقتصادية لأوروبا الأكثر ضعفا من أجل التطوير المستدام للإحصاءات من خلال تنفيذ التوصيات المنبثقة عن التقييمات العالمية		
العلاقة بالخطة البرنامجية لفترة السنتين للفترة ٢٠١٤-٢٠١٥ والأهداف الإنمائية للألفية: التنمية الاقتصادية في أوروبا، البرنامج الفرعي ٣ (الإحصاءات)؛ الأهداف الإنمائية للألفية ١-٨	المساعدة المؤقتة العامة	٤٠,٠
	الخبراء الاستشاريون	٨١,٠
	السفر	٧٢,٠
	الخدمات التعاقدية	٢٥,٠
	مصروفات التشغيل	٦,٠
	المعدات	٤٣,٠
	حلقات العمل/التدريب	٢٦٨,٠
	المجموع	**٥٣٥,٠**

الإنجازات المتوقعة من الأمانة العامة	مؤشرات الإنجاز
(الإنجاز المتوقع ١) قيام السلطات الوطنية ذات الصلة بتأييد التوصيات المنبثقة عن التقييمات العالمية وإدراجها في برامج العمل الإحصائية المتعددة السنوات (الاستراتيجية) والسنوية (التنفيذية)	(مؤشر الإنجاز ١-١) دمج البلدان المستهدَفة التوصيات المنبثقة عن التقييمات العالمية في برامج عملها الإحصائية واستراتيجياتها الوطنية لتطوير الإحصاءات
(الإنجاز المتوقع ٢) تعزيز قدرات البلدان المستهدَفة على بناء قدرات مؤسسية وتنظيمية وتقنية مستدامة لجمع وتجهيز وتحليل ونشر المعلومات الإحصائية تمشيا مع التوصيات المدرجة في البرامج الإحصائية الوطنية	(مؤشر الإنجاز ٢-١) ازدياد حجم الإحصاءات القابلة للمقارنة دوليا (البيانات)، بما في ذلك الملاحظات المنهجية والتقارير عن النوعية (البيانات الوصفية)، المتاحة على المواقع الشبكية الإحصائية الوطنية للبلدان المستهدفَة

الأنشطة الرئيسية

١٦٨ - ستشمل الأنشطة الرئيسية للمشروع ما يلي:

(النشاط ١-١) تنظيم ثماني بعثات استشارية لمساعدة الهيئات الإحصائية الوطنية للبلدان المستفيدة في صياغة وإدراج التوصيات في برامج العمل الإحصائية لكل منها؛

(النشاط ٢-١) تنظيم أربع حلقات عمل/حلقات تدريبية دون إقليمية تهدف إلى تبادل أفضل الممارسات فيما بين البلدان المستهدَفة في مجال تحسين كفاءة وفعالية (تبسيط) عمليات الإنتاج انطلاقا

من جمع البيانات وحتى نشر الإحصاءات الرسمية؛ بما في ذلك حلقتا عمل مع جميع بلدان أوروبا الشرقية ومنطقة القوقاز وآسيا الوسطى؛

(النشاط ٢-٢) تنظيم ١٢ حلقة عمل/حلقة تدريبية وطنية (واحدة أو اثنتان لكل بلد مستفيد، حسب الاحتياجات القطرية)، بالإضافة إلى بعثات استشارية، لمساعدة البلدان المستهدَفة في بناء قدرات مستدامة لجمع وتجهيز وتحليل ونشر إحصاءات قابلة للمقارنة دوليا، بما في ذلك إنشاء وتعهد قواعد بيانات خاصة بالنشر على الإنترنت وبرامجيات لاستخراج البيانات سهلة الاستعمال؛

(النشاط ٢-٣) تنظيم ثماني بعثات استشارية ترسل إلى البلدان المستفيدة من أجل إجراء تقييمات متابَعة بشأن التقدم المحرز وتحديد الثغرات المتبقية.

ألف هاء - تعزيز قدرة البلدان النامية والبلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية على المشاركة في سلاسل الإمدادات الغذائية الزراعية العابرة للحدود

اللجنة الاقتصادية لأوروبا، بالتعاون مع اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ (٤٤٠ ٠٠٠ دولار)

معلومات أساسية

١٦٩ - تشكّل التجارة الزراعية في العديد من البلدان النامية والبلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية العمود الفقري للتنمية الاجتماعية والاقتصادية المستدامة. فظهور سلاسل إمدادات زراعية مبتكرة وآخر النُّهُج المتبعة لتحسين إدارة سلسلة الإمدادات يتيحان فرصا جديدة لمزاولة الأعمال التجارية ودر الدخل، ولا سيما للمجتمعات المحلية الريفية والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة الحجم، وبالنسبة للمرأة. ولا يزال الوصول إلى سلاسل الإمدادات الزراعية الدولية يشكّل تحديا بالنسبة للتجار من البلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية. ووفقا لدراسة أجرتها منظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة، فإن ثلث ما يُنتج من أغذية في العالم يُهدر ويُبدّد كل عام. وأشارت الأبحاث الصادرة عن المعهد السويدي للأغذية والتكنولوجيا الأحيائية إلى أن أكثر من بليون طن من الأغذية يُهدر في شتى أنحاء العالم بسبب نقص الكفاءة الذي يشوب سلسلة الإمدادات الغذائية الزراعية. وقد شدّد الأمين العام في تقرير قدّمه إلى مؤتمر الأمم المتحدة للتنمية المستدامة (ريو+٢٠)، على أهمية تبسيط عمليات سلسلة الإمدادات والتقليل من الهدر تحقيقاً لتنمية مستدامة للتجارة الزراعية وحماية البيئة.

١٧٠ - وليس لدى المسؤولين الحكوميين ومديري القطاع الخاص في العديد من البلدان النامية والبلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية إلمام بآخر المعايير والصكوك وأفضل الممارسات المتاحة لسد الثغرات الهيكلية والتنظيمية الأساسية التي تحول دون المشاركة بفعالية في التجارة العالمية. وسيوفّر المشروع المقترح أسلوبا

لتحديد وسد الثغرات التي تعتري تعاون أصحاب المصلحة في سلسلة الإمدادات والامتثال للأنظمة ونوعية الأغذية، وتعزيز استخدام تكنولوجيا المعلومات وتبادل البيانات. وسيساعد المشروع أصحاب المصلحة في تطبيق الصكوك الدولية المتاحة وأفضل الممارسات التي وضعتها اللجنة الاقتصادية لأوروبا واللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ ومنظمة الأغذية والزراعة ومنظمات أخرى، والاستفادة من تجارب بلدان المنطقة والدروس المستفادة منها. وستساهم أنشطة المشروع أيضا في تنفيذ الصكوك المهمة المتصلة بتيسير التجارة والتي نوقشت في مفاوضات خطة الدوحة للتنمية التي وضعتها منظمة التجارة العالمية مثل مواءمة الوثائق وتبادل المعلومات في مجالَي التجارة والامتثال للأنظمة.

١٧١ - وسيساعد المشروع في تحليل طرق أداء العمل من المزرعة إلى نقطة التصدير، وإلقاء الضوء على أوجه القصور وتبيان السبل الممكنة لتحسين سلسلة الإمدادات باستعمال المعايير وأفضل الممارسات. وسيساعد المشروع مقرّري السياسات والممارسين في زيادة فرص التصدير عن طريق تحسين الحوكمة وتهيئة فرص أعمال تجارية مستدامة، والامتثال للأنظمة باستخدام النظم الإلكترونية لتبادل المعلومات، والرفع من مستوى العمليات وتبسيطها، وتحسين نوعية المنتجات الزراعية. وبالإضافة إلى ذلك، سيعزّز المشروع تبادل مقرّري القرارات المعلومات والسياسات خلال فترة سريانها وما بعد ذلك. وستُنشر على نطاق واسع المواد والأدلة التدريبية التي وُضعت في إطار المشروع عن طريق نهج لجان الأمم المتحدة الإقليمية المشترك بشأن تيسير التجارة.

١٧٢ - وستضم فئة المشروع المستهدفة الحكومات والتجار ورابطات المنتجين في المناطق الريفية ووسطاء المنتجات الزراعية في البلدان النامية والبلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية في منطقة اللجنة الاقتصادية لأوروبا واللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ. وقد اكتسبت اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ، من خلال عملها مع مصرف التنمية الآسيوي، خبرة واسعة في إدماج المؤسسات المتوسطة والصغيرة الحجم في التجارة الزراعية، وبخاصة في منطقة ميكونغ الكبرى دون الإقليمية. وتتمتع اللجنة الاقتصادية لأوروبا بكفاءة واسعة في وضع معايير النوعية الزراعية، إذ إنها توفر المساعدة إلى البلدان في تنفيذ هذه المعايير وغيرها من الصكوك ذات الصلة، وبخاصة تحليل عملية سير الأعمال فيما يتعلق بسلاسل الإمداد ومعايير النوعية الزراعية. وسيتم اختيار بلدين من كل منطقة لتجريب المشروع. وفي إطار اضطلاعها بالأعمال المتصلة بهذه التدابير، عملت اللجنة الاقتصادية لأوروبا عن كثب مع منظمة التجارة العالمية ومركز التجارة الدولية ومؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية.

هدف المنظمة: تعزيز قدرة البلدان المستهدفة المختارة التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية والبلدان النامية على تحسين التخطيط لسلاسل الإمدادات الغذائية الزراعية عبر الحدود وإدارتها وتنظيمها من أجل دعم تعزيز قدرتها على التنافس وتحسين أمنها الغذائي

العلاقة بالخطة البرنامجية لفترة السنتين ٢٠١٤-٢٠١٥ والأهداف الإنمائية للألفية: البرنامج الفرعي ٦ (التجارة) التنمية الاقتصادية في أوروبا؛ البرنامج الفرعي ٢ (التجارة)؛ التنمية الاقتصادية والاجتماعية في آسيا والمحيط الهادئ؛ البرنامج الفرعي ٢ (التجارة والاستثمار)؛ الهدفان ١ و ٨ من الأهداف الإنمائية للألفية

موجز الميزانية

(بآلاف دولارات الولايات المتحدة)

الاستشاريون	١٠٠,٠
السفر	٤٥,٠
الخدمات التعاقدية	٢١,٠
مصروفات التشغيل	٧,٠
حلقات العمل/التدريب	٢٦٧,٠
المجموع	**٤٤٤,٠**

الإنجازات المتوقعة من الأمانة العامة	مؤشرات الإنجاز
(الإنجاز المتوقع ١) تعزيز الفهم والمعارف بين أصحاب المصلحة من القطاعين العام والخاص فيما يتعلق بآخر المعايير وأفضل الممارسات الدولية لتيسير التجارة والتنظيم الفعال، وتبادل المعلومات، ونوعية الأغذية الزراعية في التجارة الدولية	(مؤشر الإنجاز ١-١) زيادة في عدد صانعي القرارات من الوكالات الحكومية والقطاع الخاص الذين يفهمون المعايير وأفضل الممارسات الدولية من أجل تحقيق سلاسل إمدادات غذائية زراعية مستدامة
(الإنجاز المتوقع ٢) تعزيز قدرة أصحاب المصلحة في القطاعين العام والخاص على تطبيق المعايير وأفضل الممارسات في وضع استراتيجيات وطنية وقطاعية ترمي إلى تحسين سبل الوصول إلى سلاسل الإمدادات الغذائية الزراعية الدولية المستدامة وزيادة فرص التصدير	(مؤشر الإنجاز ٢-١) عدد الأدوات والصكوك والمعايير الدولية الجديدة لتيسير التجارة، المستخدمة أو المقرر استخدامها للتخطيط لسلاسل الإمدادات الزراعية وإدارتها بقدر أكبر من الفعالية، كما تدل على ذلك التغييرات السياساتية والإجرائية
(الإنجاز المتوقع ٣) تعزيز قدرة واضعي السياسات والممارسين على تبادل الخبرات وأفضل الممارسات لتيسير وتعزيز سلاسل الإمدادات الغذائية الزراعية	(مؤشر الإنجاز ٣-١) زيادة في تبادل المعلومات عن أفضل الممارسات والدروس المستفادة بشأن تحسين سلاسل الإمدادات الزراعية عن طريق شبكات الخبراء الإقليمية

الأنشطة الرئيسية

١٧٣ - ستشمل الأنشطة الرئيسية للمشروع ما يلي:

(النشاط ١-١) وضع موارد تدريب بشأن المعايير والنهج الدولية المتصلة بالتجارة في سلاسل الإمدادات الغذائية الزراعية لصالح أصحاب المصلحة في البلدان النامية والبلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية؛

(النشاط ٢-١) وضع دليل لتقييم الاختناقات في سلاسل الإمدادات الزراعية من أجل تحسين الكفاءة التجارية ونوعية الأغذية؛

(النشاط ٢-٢) إعداد دراسات حالات إفرادية تحلل سلاسل الإمدادات الغذائية الزراعية ذات الأولوية في بلدان مختارة وتبيّن السبل الممكنة لإسهام تطبيق المعايير وأفضل الممارسات في تحسين سلاسل الإمدادات هذه؛

(النشاط ٢-٣) تنظيم أربع حلقات عمل وطنية في مجال بناء القدرات في البلدان المستفيدة من المشروع لصالح واضعي السياسات والتجار والمنتجين بشأن المعايير وأفضل الممارسات، ولتقديم المساعدة إلى البلدان فيما يتعلق بتحليل سلاسل الإمدادات الغذائية الزراعية ذات الأولوية، وتحديد الاختناقات ووضع الخطط لتحسين سلاسل الإمدادات هذه عن طريق استخدام الصكوك الدولية؛

(النشاط ٣-١) تنظيم اجتماع دولي لفريق خبراء لتعزيز سلاسل الإمدادات الغذائية الزراعية وعقد اجتماعين لتبادل الخبرات والحلول بين المناطق؛

(النشاط ٣-٢) تنظيم حلقة عمل إقليمية ختامية لعرض ونشر نواتج المشروع وضمان استخدام منجزاته المستهدفة بعد إنجازه من جانب أصحاب المصلحة سواء من القطاع العام أو القطاع الخاص وشبكات الخبراء الإقليمية. وبناء على طلب من البلدان الأعضاء، يمكن أن تقوم اللجنة الاقتصادية لأوروبا واللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ بإدماج فريق الخبراء المعني بسلسلة الإمدادات الزراعية هذا في إطار شبكة الأمم المتحدة لخبراء التجارة الإلكترونية في آسيا والمحيط الهادئ، وهو ما من شأنه أن يوفر أدوات واجتماعات لمواصلة الأعمال على شبكة الإنترنت.

ألف واو - تعزيز قدرة الحكومات والعاملين في قطاع المياه على كفالة الإنصاف في سبل الحصول على المياه والصرف الصحي في البلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية في منطقة اللجنة الاقتصادية لأوروبا، مع التركيز بوجه خاص على إمدادات المياه والصرف الصحي الصغيرة النطاق في المناطق الريفية

اللجنة الاقتصادية لأوروبا، بالتعاون مع منظمة الصحة العالمية (٥٧٨ ٠٠٠ دولار)

معلومات أساسية

١٧٤ - في منطقة البلدان الأوروبية، لا يحصل ١٢ في المائة من السكان، أي من يناهز ١١٠ ملايين نسمة، على مياه الشرب المأمونة أو مرافق الصرف الصحي الملائمة. وتشتد هذه الحالة بشكل خاص في جنوب شرق أوروبا، وأوروبا الشرقية، ومنطقة القوقاز وآسيا الوسطى. ويزيد عدم الإنصاف من حدة نقص سبل الحصول على المياه والصرف الصحي: فالفئات الضعيفة والمهمّشة كثيرا ما تواجه حواجز محددة منها عدم قدرتها على

تحمل التكاليف. وتقل أيضا سبل الحصول على المياه والصرف الصحي في المناطق الريفية مقارنة بالمناطق الحضرية. ففي جنوب شرق أوروبا، وأوروبا الشرقية، ومنطقة القوقاز وآسيا الوسطى، يعيش أكثر من ٣٠ في المائة من مجموع السكان في المناطق الريفية حيث تسود إمدادات المياه الصغيرة النطاق. وفي كثير من الأحيان، يشكّل توفير مياه الشرب المأمونة بكميات كافية تحديا لشبكات إمداد المياه الصغيرة النطاق هذه. وقد بيّنت التجربة أن تلك الشبكات أكثر تعرضا للانهيار والتلوث من المرافق الأكبر حجما، وأنها تستلزم اهتماما سياسيا خاصا نظرا إلى خصائصها الإدارية أو التنظيمية أو المتعلقة بتوفير الموارد.

١٧٥ - وفي الوثيقة الختامية لمؤتمر الأمم المتحدة للتنمية المستدامة (ريو+٢٠) المعنونة ”المستقبل الذي نصبو إليه“، كرّرت الحكومات تأكيد أهمية إدراج مسألة المياه في التنمية المستدامة وشددت على ما للمياه والصرف الصحي من أهمية بالغة ضمن الأبعاد الثلاثة للتنمية المستدامة. وجدّدت الحكومات أيضا تأكيد ما ورد في خطة جوهانسبرغ للتنفيذ وإعلان الألفية من التزامات تتعلق بخفض نسبة السكان الذين لا يحصلون على مياه الشرب المأمونة والمرافق الصحية الأساسية إلى النصف بحلول عام ٢٠١٥ (الهدف ٧ من الأهداف الإنمائية للألفية).

١٧٦ - ويعتبر البروتوكول المتعلق بالمياه والصحة، الذي أعدته اللجنة الاقتصادية لأوروبا ومكتب منظمة الصحة العالمية الإقليمي في أوروبا أول اتفاق دولي من نوعه يُعتمد تحديدا لكفالة إمدادات كافية من مياه الشرب المأمونة ومن مرافق الصرف الصحي للجميع عن طريق الإدارة المستدامة للموارد المائية ووضع سياسات وتدابير تركز على الصلة بين المياه والصحة. ويتيح البروتوكول إطارا لتطبيق السياسات والتدابير الرامية إلى تعزيز الحصول العادل على المياه وخدمات الصرف الصحي. وفي مجال إمدادات المياه والصرف الصحي الصغيرة النطاق، يعزز البروتوكول السياسات والتدابير الرامية إلى زيادة سلامة هذه المنشآت (من قبيل الأخذ بنُهُج إدارة المخاطر وتدريب العاملين في القطاع وتحسين رصد المياه ومراقبة الأمراض).

١٧٧ - وقد صُمّم المشروع بهدف توفير الدعم لما يبذله واضعو السياسات وصانعو القرار والعاملون في قطاع المياه من جهود لاستعراض النُّهُج الحالية والقيام، عند الاقتضاء، بتكرارها ووضع تدابير جديدة أو إضافية لكفالة حصول الجميع على المياه وخدمات الصرف الصحي عن طريق تعبئة الموارد من جميع مصادرها، وبناء القدرات، والتكنولوجيا. ويرمي المشروع أيضا إلى تعزيز إدراج الاعتبارات البيئية والاجتماعية في صلب عملية صنع القرارات الاقتصادية باعتبار ذلك شرطا مسبقا لتمهيد الطريق صوب تحقيق اقتصاد أخضر.

١٧٨ - وستكون فئة المستفيدين من المشروع مؤلفة من البلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية في جنوب شرق أوروبا، وأوروبا الشرقية، ومنطقة القوقاز وآسيا الوسطى (أذربيجان، وأرمينيا، وألبانيا، وأوكرانيا، والبوسنة والهرسك، وبيلاروس، وجورجيا، وصربيا، وطاجيكستان، وقيرغيزستان، وكازاخستان، وكرواتيا). وستة من البلدان المستفيدة المقترحة البالغ عددها ١٢ بلدا هي أطرافٌ في البروتوكول المتعلق بالمياه والصحة. وتعتزم جميع البلدان الأخرى الانضمام وقد بلغت حاليا مراحل مختلفة من العملية. وتتألف فئات أصحاب المصلحة المستهدفة من المسؤولين الحكوميين على الصعيدين الوطني والمحلي، وكذلك العاملين في قطاع المياه. وستتولى اللجنة الاقتصادية

لأوروبا تنفيذ المشروع بالتعاون مع مكتب منظمة الصحة العالمية الإقليمي في أوروبا. وسينصب تركيز المكتب على جوانب المشروع المتصلة بالصحة، إذ يوفّر له الدعم بما لديه من خبرات وشبكات.

هدف المنظمة: تعزيز قدرات السلطات الوطنية والمحلية، وكذلك العاملين في قطاع المياه على وضع السياسات والتدابير الرامية إلى إتاحة سبل الحصول على مياه الشرب النظيفة والمأمونة ومرافق الصرف الصحي الملائمة في البلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية في منطقة اللجنة الاقتصادية لأوروبا مع التركيز بوجه خاص على إمدادات المياه والصرف الصحي على نطاق صغير في المناطق الريفية	**موجز الميزانية** (بآلاف دولارات الولايات المتحدة)	
	المساعدة المؤقتة العامة	٤٨,٠
	الاستشاريون	١٤٤,٠
	السفر	٤٢,٠
	الخدمات التعاقدية	٢٩٤,٠
	حلقات العمل/التدريب	٥٠,٠
العلاقة بالخطة البرنامجية لفترة السنتين ٢٠١٤-٢٠١٥ والأهداف الإنمائية للألفية: التنمية الاقتصادية في أوروبا، البرنامج الفرعي ١ (البيئة)؛ الهدفان ٤ و ٧ من الأهداف الإنمائية للألفية	**المجموع**	**٥٧٨,٠**

الإنجازات المتوقعة من الأمانة العامة	مؤشرات الإنجاز
(الإنجاز المتوقع ١) تحسين قدرات السلطات الوطنية والمحلية في البلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية في منطقة اللجنة الاقتصادية لأوروبا على وضع سياسات وتدابير مبتكرة ترمي إلى إتاحة سبل الحصول العادل على المياه والصرف الصحي، بالاستفادة من البروتوكول المتعلق بالمياه والصحة	(مؤشر الإنجاز ١-١) زيادة عدد السياسات والتدابير على الصعيدين الوطني والمحلي الرامية إلى تعزيز المساواة في الحصول على مياه الشرب النظيفة والمأمونة ومرافق الصرف الصحي الملائمة
	(مؤشر الإنجاز ١-٢) زيادة في عدد البلدان التي تبلغ عن التقدم المحرز في كفالة الحصول العادل على مياه الشرب المأمونة ومرافق الصرف الصحي الملائمة، وذلك عن طريق الإبلاغ بموجب البروتوكول المتعلق بالمياه والصحة
(الإنجاز المتوقع ٢) تحسين قدرات السلطات الوطنية والمحلية والعاملين في قطاع المياه في البلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية في منطقة اللجنة الاقتصادية لأوروبا على معالجة تحديات إمدادات المياه والصرف الصحي الصغيرة النطاق في السياسات الإنمائية الوطنية والمحلية	(مؤشر الإنجاز ٢-١) زيادة في عدد السياسات الإنمائية الموضوعة لتحقيق سبل الحصول على المياه والصرف الصحي في المناطق الريفية عن طريق مرافق إمدادات المياه والصرف الصحي الصغيرة النطاق

الإنجازات المتوقعة من الأمانة العامة	مؤشرات الإنجاز
	(مؤشر الإنجاز ٢-٢) زيادة في عدد البلدان التي تبلغ عن التقدم المحرز في إدارة مرافق إمدادات المياه والصرف الصحي الصغيرة النطاق، وذلك عن طريق الإبلاغ بموجب البروتوكول المتعلق بالمياه والصحة

الأنشطة الرئيسية

١٧٩ - ستشمل الأنشطة الرئيسية للمشروع ما يلي:

(النشاط ١-١) تنظيم ست بعثات قطرية لاستعراض الحالة في البلدان المستهدفة فيما يتعلق بالحصول على المياه والصرف الصحي، وتنفيذ البروتوكول المتعلق بالمياه والصحة، ووضع توصيات بشأن سبل المضي قدما؛

(النشاط ١-٢) تنظيم حلقتي عمل وطنيتين في بلدين من البلدان المستفيدة لتقديم التوجيه إلى واضعي السياسات وصانعي القرارات والجهات الفاعلة المعنية الأخرى في وضع السياسات والتدابير الرامية إلى كفالة الحصول العادل على المياه والصرف الصحي؛

(النشاط ١-٣) تنظيم حلقة عمل إقليمية لتقديم التوجيه إلى واضعي السياسات وصانعي القرارات والجهات الفاعلة المعنية الأخرى في وضع السياسات والتدابير الرامية إلى كفالة الحصول العادل على المياه والصرف الصحي، ولتعزيز تبادل الخبرات في المنطقة؛

(النشاط ١-٤) تنظيم حلقة عمل إقليمية لمساعدة البلدان على الوفاء بالتزاماتها بالإبلاغ بموجب البروتوكول المتعلق بالماء والصحة، والقيام، في الوقت نفسه، بتنسيق ما يُبذل من جهود مع أهداف التنمية المستدامة وعملية الإبلاغ لما بعد عام ٢٠١٥؛

(النشاط ٢-١) تنظيم حلقتي عمل وطنيتين في بلدين من البلدان المستفيدة لتقديم التوجيه إلى واضعي السياسات وصانعي القرارات في التصدي للتحديات المحددة التي تنطوي عليها شبكات إمدادات المياه والصرف الصحي الصغيرة النطاق، ولتعزيز التبادل بين السلطات الوطنية والمحلية والعاملين في هذا المجال من القطاعين الخاص والعام بشأن إدارة إمدادات المياه الصغيرة النطاق. وسيتم اختيار البلدان المستفيدة على أساس المطالب والاحتياجات والالتزام بالعمل في هذا المجال، على النحو المبيّن في إطار البروتوكول المتعلق بالمياه والصحة؛

(النشاط ٢-٢) تنظيم حلقة عمل إقليمية لتقديم التوجيه إلى واضعي السياسات وصانعي القرارات في التصدي للتحديات الخاصة بشبكات إمدادات المياه والصرف الصحي الصغيرة النطاق؛

(النشاط ٢-٣) وضع توجيهات ومواد ترويجية بشأن الحصول على المياه والصرف الصحي في المناطق الريفية عن طريق إمدادات المياه ومرافق الصرف الصحي الصغيرة النطاق وتنفيذ البروتوكول المتعلق بالمياه والصحة.

ألف زاي - تعزيز القدرة التقنية لمديري المالية العامة في مجموعة مختارة من الدول الجزرية الصغيرة النامية في منطقة البحر الكاريبي على إدارة ماليتها العامة

اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي (٠٠٠ ٤٩٢ دولا)

معلومات أساسية

١٨٠ - كان وقعُ الأزمة الاقتصادية العالمية الأخيرة حادّا على اقتصادات بلدان منطقة البحر الكاريبي تحديدا، ولا سيما تلك التي تعتمد اعتمادا كبيرا على الخدمات لتحقيق نموها الاقتصادي. فقد قُدّرت التكلفة الإجمالية للأزمة التي تكبّدتها المنطقة بنسبة ١٣,٥ في المائة من ناتجها المحلي الإجمالي في عام ٢٠٠٩ بل إن العديد من البلدان لم يحقق نموا إيجابيا إلا في عام ٢٠١١. وخلافا للعديد من البلدان في أمريكا اللاتينية وأمريكا الوسطى، لم يكن بمقدور حكومات المنطقة استخدام حوافز ضريبية كبيرة لأنها مقيدة بفسحة مالية محدودة.

١٨١ - بيد أن من المهم الإشارة إلى أن تقلص الفسحة المالية يمثل مشكلة منذ وقت طويل ما كانت الظروف الاقتصادية الأخيرة إلا لتزيد من تفاقمها. ويشكل العجز المالي المزمن الذي أدى إلى ارتفاع الدين العام أحد أهم التحديات الإنمائية التي تواجه الدول الجزرية الصغيرة النامية في منطقة البحر الكاريبي. فعلى سبيل المثال، بلغت نسبتا متوسط العجز المالي والدين العام من الناتج المحلي الإجمالي ٣,٤ في المائة و ٨٤,٤ في المائة، على التوالي، في الفترة من عام ٢٠٠٠ إلى عام ٢٠٠٧. وعلاوة على ذلك، بلغت مستويات الديون في أربعة بلدان نسبة تفوق ١٠٠ في المائة من ناتجها المحلي الإجمالي.

١٨٢ - واستُعين بطائفة من الاستراتيجيات للتصدي للتحديات، لكنها لم تحقق سوى نجاحا قليلا بسبب محدودية قدرة فنيّي القطاع العام على إدارة النفقات والإيرادات العامة وإعداد توقعات بشأنها، وهما عاملان أساسيان لضبط الاختلالات المالية وارتفاع الديون. وعلاوة على ذلك، يتسم تحسين إدارة النفقات والإيرادات بأهمية بالغة للحفاظ على نظم الحماية الاجتماعية وتحسينها.

١٨٣ - وعلاوة على ذلك، حمل استمرار الأزمة المالية في منطقة البحر الكاريبي بعض البلدان على اعتماد إما برامج صندوق النقد الدولي أو برامج محلية لتحقيق الاستقرار. وقد أدى هذا إلى تحقيق أوجه تحسّن هامشية في العجز المالي والديون في بعض البلدان في عام ٢٠١١. فعلى سبيل المثال، ظلت نسبتا متوسط العجز المالي والديون مرتفعتين إذ بلغتا، على التوالي، ٣,٨ في المائة و ٦٩ في المائة من الناتج المحلي الإجمالي. ويقابل ارتفاع الديون زيادة مدفوعات خدمة الديون، وهو ما يمتص الموارد النادرة التي كان بالإمكان أن تُستخدم في الاستثمارات العامة.

١٨٤ - واستمرار المشكلة المالية ومشكلة الديون في المنطقة يمثل إلى حد ما انعكاسا للسياسات المالية المسايرة للدورات الاقتصادية، حيث تفرط الحكومات في الإنفاق خلال فترات الازدهار وتضطر إلى تقليصه خلال فترات الركود. بيد أنها مشكلة تعكس أيضا أوجه الضعف المؤسسي المتعلق بمحدودية القدرة على إدارة النفقات العامة بفعالية ومواءمة ذلك مع الإيرادات. وبالإضافة إلى ذلك، لا تزال نُظُم التنبؤ بالإيرادات والنفقات وإدارة الديون ضعيفة وتنقصها الفعالية في عدد من البلدان، وبخاصة ما يتعلق منها باحتواء الالتزامات الطارئة.

١٨٥ - وبالنظر إلى عدد البلدان ونطاق المشاكل، تتطلب منطقة البحر الكاريبي وضع برنامج إقليمي واسع النطاق لبناء القدرات من أجل تعزيز إدارة المالية العامة من أجل ضبط العجز المالي والديون. ففي هذا السياق، سيعمل المشروع على تعزيز قدرة الدول الجزرية الصغيرة النامية في منطقة البحر الكاريبي على إدارة نفقاتها العامة وإيراداتها وديونها بفعالية من أجل التخفيف من وطأة التحدي الذي تمثله بالنسبة لتحقيق الأهداف الإنمائية المتفق عليها دوليا. وخلال الاجتماعين الحكوميَين الدوليَين الأخيرين للجنة التنمية والتعاون لمنطقة البحر الكاريبي واجتماع المائدة المستديرة الإنمائي لمنطقة البحر الكاريبي، طلب عدد من الوزراء من اللجنة تقديم المساعدة في مواجهة التحدي الذي يمثله الاختلال المالي وأعباء الدين الكبيرة. واختيرت ستة بلدان كبلدان مستفيدة من المشروع (أنتيغوا وبربودا، وبربادوس، وبليز، وجامايكا، وسانت كيتس ونيفس، وغيانا)، بناءً على خطورة ما تواجهه من اختلالات مالية وديون، والقيود المفروضة على قدرتها على الإدارة المالية.

هدف المنظمة: تعزيز قدرة واضعي السياسات ومديري المالية العامة في دول جزرية صغيرة نامية مختارة لتطبيق أساليب وإجراءات تهدف إلى تحسين إدارة النفقات والإيرادات العامة والتنبؤ بها	**موجز الميزانية** (بآلاف دولارات الولايات المتحدة)	
	المساعدة المؤقتة العامة	١٥,٠
العلاقة بالخطة البرنامجية لفترة السنتين ٢٠١٤-٢٠١٥ والأهداف الإنمائية للألفية: التنمية الاقتصادية والاجتماعية في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، البرنامج الفرعي ١٣ (الأنشطة دون الإقليمية في منطقة البحر الكاريبي)؛ الهدف ١ من الأهداف الإنمائية للألفية	الاستشاريون	١٥٠,٠
	السفر	٦٤,٠
	الخدمات التعاقدية	٢٦,٠
	حلقات العمل/التدريب	٢٣٧,٠
	المجموع	**٤٩٢,٠**

الإنجازات المتوقعة من الأمانة العامة	مؤشرات الإنجاز
(الإنجاز المتوقع ١) زيادة معارف ومهارات مديري المالية العامة في إدارة النفقات والإيرادات العامة والتنبؤ بها	(مؤشر الإنجاز ١-١) زيادة عدد ممارسي المالية العامة الذين يطبقون المهارات والتقنيات المكتسبة من حلقات العمل في الإدارة المالية اليومية، بما في ذلك استخدام الدليل المرجعي

الإنجازات المتوقعة من الأمانة العامة	مؤشرات الإنجاز
	(مؤشر الإنجاز ١-٢) إقرار ٧٥ في المائة على الأقل من المشاركين في حلقات العمل بقدرتهم على إدارة النفقات والإيرادات الحكومية والتنبؤ بها
(الإنجاز المتوقع ٢) تحسين النظم والهياكل الأساسية الإدارية في بلدان مختارة لضمان عمليات إدارة مستدامة للإيرادات والنفقات	(مؤشر الإنجاز ٢-١) تنفيذ ستة بلدان رائدة على الأقل (أنتيغوا وبربودا، بربادوس، بليز، وجامايكا، وسانت كيتس ونيفس، وغيانا) إطارا لإدراج برامج وأساليب التدريب في نُظمها لإدارة المالية العامة

الأنشطة الرئيسية

١٨٦ - ستشمل الأنشطة الرئيسية للمشروع ما يلي:

(ألف ١-١) إجراء دراسة وتقييم لمهارات ومعارف مديري المالية العامة المختارين والعمليات والإجراءات التي يستخدمونها في أعمالهم؛

(ألف ١-٢) إعداد دليل تدريبي (مسترشد بنتائج التقييم) يتضمن مبادئ توجيهية وتقنيات محددة بشأن إدارة النقدية وضبط الإنفاق والتنبؤ بالإيرادات والنفقات، لاستخدامه في حلقة العمل، ووضع دليل مرجعي شامل ليستخدمه المتدربون في المستقبل في أنشطتهم التنفيذية اليومية؛

(ألف ١-٣) إجراء ست حلقات عمل تدريبية إقليمية في مختلف مجالات إدارة النفقات والإيرادات العامة والتنبؤ بها، من قبيل تنفيذ الميزانية والمشتريات، وإدارة الضرائب والإيرادات، ووضع البرامج والتنبؤات المالية، ومراقبة النفقات وإدارة النقدية. وستتناول كل حلقة عمل مختلف جوانب إدارة النفقات والإيرادات؛

(ألف ١-٤) تنظيم بعثات استشارية تقنية إلى البلدان بهدف تقديم مساعدة محددة بقدر أكبر وتنمية القدرة على تعزيز الاستدامة؛

(ألف ٢-١) تنظيم حلقات دراسية وطنية ترمي إلى تحسين فهم واضعي السياسات لضرورة الالتزام بتوفير الموارد المالية والتقنية اللازمة لتعزيز نظمهم المؤسسية، وتقديم مبادئ توجيهية لواضعي سياسات المالية العامة بشأن كيفية إدماج أساليب وتقنيات التدريب في نظمهم لإدارة المالية العامة؛

(ألف ٢-٢) تنظيم بعثات استشارية تقنية إلى البلدان وتقديم مساعدة محددة بقدر أكبر بشأن تعزيز نظمها المؤسسية.

ألف حاء تعزيز التمويل الشامل من خلال ممارسات الابتكار المصرفي في مجال التنمية من أجل دعم التنمية الاجتماعية المنتجة والتغيير الهيكلي في بلدان أمريكا اللاتينية مع التركيز بشكل خاص على المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الحجم

اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، بالتعاون مع اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ وإدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية (٥٠٢ ٠٠٠ دولار)

معلومات أساسية

١٨٧ - في المنشور المعنون ”حان وقت المساواة: سد الثغرات وفتح الدروب“ (٢٠١٠)، وضعت اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي الأساس لخطة تنمية تقوم على المساواة كهدف من الأهداف الإنمائية الاستراتيجية. وقد تعمقت هذه الخطة واتسع نطاقها في وثيقة متابعة معنونة التغيير الهيكلي من أجل المساواة: اتباع نهج متكامل إزاء التنمية (٢٠١٢)، التي تجادل بأن تحقيق مستويات أعلى من المساواة يتطلب إدخال تغييرات نوعية في هيكل الإنتاج في مركز دينامية النمو.

١٨٨ - ويمكن أن يؤدي تصميم وإقامة نظم مالية شاملة وموجهة نحو الإنتاج دورا مهما في خطة التنمية. وتحقيقا لهذه الغاية، تتطلب بلدان المنطقة مؤسسات عامة قوية، جنبا إلى جنب مع أنظمة تتسم بالحصافة ومعاكسة للدورات الاقتصادية. وثمة عنصر رئيسي هو تعزيز المؤسسات المصرفية الإنمائية العامة في المنطقة من أجل دعم الإدماج المالي من خلال ممارسات وأدوات جديدة ومبتكرة. ويشير الإدماج المالي إلى الجهود والمبادرات الموجهة إلى ما يلي: (أ) توفير فرصة الحصول على الخدمات المالية لشرائح السكان التي لا تشكل جزءا من النظام المالي الرسمي؛ و (ب) تحسين استخدام النظام المالي بالنسبة للشرائح التي هي بالفعل جزءا من النظام المالي الرسمي وإتقان استخدامه.

١٨٩ - ويظل الإدماج المالي مهمة معلقة في أمريكا اللاتينية. وفي حالة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الحجم، يُستخدم النظام المالي أساسا من أجل الودائع ووسائل الدفع بدلا من أن يكون وسيلة لتعزيز الاستثمار وتطوير إمكاناتها الإنتاجية. ويمكن للمصارف الإنمائية الوطنية أن تؤدي دورا مهما في سد هذه الفجوة من خلال تعزيز الإدماج المالي. ويتطلب تعزيز التعبئة الداخلية للأموال والإدماج المالي مجموعة من السياسات الاقتصادية والمالية من أجل إنشاء الأسواق المالية وإعداد صكوك جديدة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة الحجم، نظرا لأنها جهات فاعلة رئيسية في نسيج الإنتاج وفي إطار توفير فرص العمل.

١٩٠ - ويمكن للمصارف الإنمائية الوطنية أن تؤدي دورا مهما في تعزيز الإدماج المالي وتوسيع نطاقه من خلال ثلاث قنوات، وهي: الابتكار في المنتجات المالية؛ والابتكار في العمليات المالية؛ وتعزيز الترابط مع بقية النظام المالي، بما في ذلك المصارف التجارية. ويتطلب تحقيق أهداف المشروع إدماج الابتكار في المنتجات المالية والعمليات المالية كقنوات مهمة وتناوله لتعزيز فرص الحصول على الموارد المالية وشمولية النظم المالية. ويعد

التوسع في دور المصارف الإنمائية وتعزيزه جزءا أيضا من الخطة المقترحة في الوثيقة الختامية لمؤتمر الأمم المتحدة للتنمية المستدامة (ريو+٢٠)، المعنونة ”المستقبل الذي نصبو إليه“، حيث يتم إقرار ضرورة التعبئة الكبيرة للموارد من أجل التنمية المستدامة (قرار الجمعية العامة ٢٨٨/٦٦، الفقرة ٥٤) عن طريق تعزيز مصارف التنمية الوطنية والإقليمية ودون الإقليمية.

١٩١ - وبالتالي، سيركز المشروع من حيث هدفه ونطاقه على الحاجة إلى تعزيز إعداد مجموعة أوسع من الصكوك المالية التي تسمح للمصارف الإنمائية بأداء دور أكثر نشاطا وبروزا في تعزيز الإدماج المالي، وتركز بشكل خاص على قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الحجم في الاقتصاد. ويعد التركيز على تنمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الحجم أمرا أساسيا لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي نظرا لأن هذه الشركات هي الجهات الفاعلة الرئيسية في نسيج الإنتاج ومن حيث توفير فرص العمل. وسوف تتعاون اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي مع اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ في تنفيذ هذا المشروع لتبادل ومقارنة أفضل الممارسات المصرفية في مجال التنمية في آسيا ومنطقة أمريكا اللاتينية، ومع إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية بشأن التمويل الشامل ودور المصارف الإنمائية.

هدف المنظمة: دعم المصارف الإنمائية الوطنية في بلدان أمريكا اللاتينية من أجل تعزيز شمولية النظم المالية العامة والتشجيع على التنمية المنتجة مع التركيز بوجه خاص على المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الحجم	موجز الميزانية (بآلاف دولارات الولايات المتحدة)	
	المساعدة المؤقتة العامة	١٤٠,٠
	الخبراء الاستشاريون	٤٥,٠
	اجتماع فريق الخبراء	٥٠,٠
	الخدمات الاستشارية	٢٩,٠
	مصروفات التشغيل	١٠,٠
	حلقات العمل/التدريب	٢٠٠,٠
العلاقة بالخطة البرنامجية لفترة السنتين ٢٠١٤-٢٠١٥ والأهداف الإنمائية للألفية: التنمية الاقتصادية والاجتماعية في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، البرنامج الفرعي ٤ (تمويل التنمية)؛ الأهداف الإنمائية للألفية ١-٨	**المجموع**	**٥٠٢,٠**

الإنجازات المتوقعة من الأمانة العامة	مؤشرات الإنجاز
(الإنجاز المتوقع ١) دعم السياسات المالية العامة لتعزيز الإدماج المالي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة الحجم	(مؤشر الإنجاز ١-١) رضا المسؤولين العموميين وغيرهم من المستفيدين المستهدفين عن مدى إسهام توصيات هذا العنصر في تعزيز السياسات المالية العامة

الإنجازات المتوقعة من الأمانة العامة	مؤشرات الإنجاز
(الإنجاز المتوقع ٢) تحسين النظم المصرفية الإنمائية في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي للصكوك المالية من أجل تعبئة الموارد للتنمية المنتجة	(مؤشر الإنجاز ٢-١) زيادة في عدد المصارف الإنمائية الوطنية التي تصمم استراتيجيات لتعزيز القدرة على تحسين صكوكها المالية وممارسات الإدماج المالي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة الحجم بما يتماشى مع توصيات لجنة التنمية الاقتصادية والاجتماعية في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي

الأنشطة الرئيسية

١٩٢ - ستشمل الأنشطة الرئيسية للمشروع ما يلي:

(النشاط ١-١) إعداد دراسات وطنية في أربعة بلدان على الأقل في المنطقة (مبدئيا إكوادور والبرازيل وكولومبيا والمكسيك) تركز على حالة الابتكار المالي في المصارف الإنمائية. وستتناول الدراسات السبل الممكنة لتحقيق التكامل مع المعاملات المصرفية التجارية وتطوير صكوك مالية جديدة (من قبيل خطط الضمان ورأس المال الاستثماري والتوريق والاحتساب). وستقدم الدراسات توصيات بشأن السياسة العامة لتعزيز قدرات المصارف الإنمائية؛

(النشاط ١-٢) عقد أربع حلقات دراسية وطنية مدة كل منها يومان يشارك فيها ٢٠ إلى ٣٠ مشاركا بمن فيهم موظفو المصارف الإنمائية الوطنية من جميع أنحاء البلد، لعرض دراسات حالة إفرادية ومناقشتها (مبدئيا في إكوادور والبرازيل وكولومبيا والمكسيك) وتحديد إجراءات المتابعة والمبادئ التوجيهية للتوصيات في مجال السياسة العامة؛

(النشاط ٢-١) إعداد دراسة إقليمية مقارنة لبلدان أمريكا اللاتينية المشمولة بالمشروع تركز على أفضل الممارسات حول كيفية تعزيز التمويل الشامل من خلال المصارف الإنمائية. وسيشمل هذا النشاط تحديد مجموعة أدوات وعمليات مالية لتعزيز إمكانية الحصول على الموارد المالية وتوسيع نطاقها؛

(النشاط ٢-٢) عقد حلقتي عمل إقليميتين مدة كل منهما يومان بهدف التركيز بصورة أشد على بلدان المشروع الأربعة (إكوادور والبرازيل وكولومبيا والمكسيك) من منظور إقليمي مقارن. وستبرز حلقة العمل وتحدد أفضل الممارسات التشغيلية في القطاع المصرفي الإنمائي وقابليتها للتطبيق في بلدان مختلفة. وتتوخى حلقة العمل أيضا إدراج الخبرات الدولية من أجل تسليط الضوء على التحديات التي واجهتها بلدان أخرى خارج المنطقة عند تطبيق أفضل ممارسات الإدماج المالي مع التركيز على المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الحجم؛

(النشاط ٢-٣) تقديم المساعدة التقنية لمناقشة تدابير تعزيز المؤسسات المصرفية الإنمائية ومجموعة أدوات الابتكار المالي لإدراجها في بلدان مختارة في أمريكا اللاتينية، وتقديم توصيات بشأنها. وسوف تناقش هذه التدابير ومجموعة الأدوات وتُحلل في اجتماع لفريق خبراء.

ألف طاء - تعزيز القدرات الإحصائية من أجل وضع مؤشرات الاقتصاد الكلي والتنمية المستدامة في بلدان أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي ومنطقة آسيا والمحيط الهادئ

اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، بالاشتراك مع اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا، والمحيط الهادئ وبالتعاون مع إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية (٨٦٢ ٠٠٠ دولار)

معلومات أساسية

١٩٣ - تطلب المصارف المركزية والمكاتب الإحصائية الوطنية في منطقتي اللجنتين بشكل متزايد توفير الدعم من أجل تحديث برامج حساباتها القومية وتوسيع نطاقها وتعزيز إعداد الحسابات البيئية الاقتصادية وينبغي وضع خطط عمل إقليمية للاستجابة لهذا الطلب المتزايد على المساعدة التقنية والدعم، لاستخدامها كأطر مرجعية عامة في معالجة المشاكل التي تواجهها البلدان في تحديث نظمها الإحصائية الأساسية وقواعدها المحاسبية الفعلية.

١٩٤ - ومن الشائع عدم كفاية تغطية الإحصاءات الاقتصادية والبيئية في جميع بلدان أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي وآسيا والمحيط الهادئ تقريبا. وهناك عوامل مشتركة في المنطقتين تعوق توحيد إنتاج الإحصاءات الاقتصادية والبيئية الأساسية وبالتالي تجميع الحسابات. وبناء عليه، هناك مزايا عديدة في العمل على وضع استراتيجيات إقليمية للتغلب على هذه الصعوبات، من قبيل: (أ) تحقيق وفورات الحجم والتأثيرات المضاعفة فيما يتعلق بالأنشطة والموارد والنتائج؛ (ب) تعزيز الخبرات الوطنية والإقليمية من خلال التواصل وتبادل المعارف؛ (ج) بناء رؤية واستراتيجية وخطة عمل جماعية استنادا إلى التقدم الذي أحرزته البلدان الأكثر خبرة مقارنة بكل بلد يعمل في عزلة؛ (د) تحسين الوصول إلى الوثائق والمعايير والأدوات والخبرات الفنية من خلال العمل التعاوني.

١٩٥ - ويتمثل الهدف الرئيسي للمشروع في تصميم وتنفيذ استراتيجية إقليمية من أجل تحسين تغطية ونوعية الحسابات الوطنية والبيئية، وتعزيز إنتاج الإحصاءات الأساسية اللازمة لتجميع الحسابات ولإرشاد صياغة السياسات العامة دعما للتنمية المستدامة. وتقسم هذه الاستراتيجية على أربع مراحل: (أ) الاستعراض أو التشخيصات (تقييم الحالة الراهنة في جميع البلدان المشاركة)؛ (ب) والتكييف الإقليمي (إعداد خطة إقليمية)؛ (ج) التكييف الوطني (وضع خطة عمل وطنية وتنفيذها)؛ (د) التنفيذ الإقليمي (التزام اللجان الإقليمية بتنسيق العمل).

١٩٦ - وبالنظر إلى عدم تجانس تنفيذ المعايير والتوصيات الدولية في مجال المحاسبة الوطنية والبيئية في المنطقتين، يمكن للبلدان الأكثر تقدما أن تدعم البلدان الأقل تقدما من خلال التعاون الأفقي. وعلاوة على ذلك، يمكن للعمل

الجماعي واستخدام وفورات الحجم أن يساعدا البلدان ذات الموارد المحدودة في الحصول على منافع كان من غير الممكن الحصول عليها في حالات أخرى. وتبين المنطقتان، كل على حدة، مستويات مختلفة للتطور الإحصائي. ويولي المشروع هذه الحقيقة الاعتبار الكامل حتى تعزز الإجراءات من أجل زيادة التركيز على تعريف الاستراتيجيات الوطنية في حالة البلدان الرائدة في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، وعلى المساعدة التقنية والتدريب والبعثات الاستشارية في حالة بلدان منطقة آسيا والمحيط الهندي.

١٩٧ - ويُعد وضع نظام محسن لمؤشرات الاقتصاد الكلي الذي يتضمن، في جملة أمور، الجوانب البيئية (أي تعديل الناتج المحلي الإجمالي لتعويض خسائر رأس المال الطبيعي) أمرا بالغ الأهمية لصياغة السياسات العامة القائمة على الأدلة دعما للتنمية المستدامة. وفي هذا الصدد، يوفر نظام الحسابات الوطنية لعام ٢٠٠٨ ونظام الحاسبات البيئية الاقتصادية لعام ٢٠١٢ إطارا يلزم المعايير الدولية احترامه عند تحسين نظام مؤشرات الاقتصاد الكلي والمؤشرات البيئية.

١٩٨ - وتغطي البلدان المشاركة في المشروع ثلاث مناطق جغرافية ولغوية رئيسية في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي (أمريكا الجنوبية وأمريكا الوسطى ومنطقة البحر الكاريبي)، وتشمل كل من أوروغواي والبرازيل وجامايكا وغواتيمالا وكوبا وكولومبيا. وتشمل البلدان الأربعة الرائدة في منطقة آسيا والمحيط الهادئ بلدين من آسيا وبلدين من منطقة المحيط الهندي دون الإقليمية.

هدف المنظمة: تعزيز إعداد واستخدام الإحصاءات الاقتصادية والبيئية الأساسية المستمدة من نظام الحسابات الوطنية لعام ٢٠٠٨ ونظام الحسابات البيئية الاقتصادية لعام ٢٠١٢ في صياغة السياسات العامة تحقيقا لهدف محدد يتمثل في كفالة التنمية المستدامة في بلدان أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي ومنطقة آسيا والمحيط الهادئ	موجز الميزانية (بآلاف دولارات الولايات المتحدة)	
	المساعدة المؤقتة العامة	٣٠,٠
	الخبراء الاستشاريون	٢٠٤,٠
	السفر	١١١,٠
	الخدمات التعاقدية	٤٨,٠
	مصروفات التشغيل	١١,٠
	المعدات	٢٠,٠
	حلقات العمل/التدريب	٤٣٨,٠
العلاقة بالخطة البرنامجية لفترة السنتين ٢٠١٤-٢٠١٥ والأهداف الإنمائية للألفية: التنمية الاقتصادية والاجتماعية في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، البرنامج الفرعي ١١ (الإحصاءات)؛ التنمية الاقتصادية والاجتماعية في آسيا والمحيط الهادئ، البرنامج الفرعي ٧ (الإحصاءات)؛ الهدفان ١ و ٧ في الأهداف الإنمائية للألفية	**المجموع**	**٨٦٢,٠**

الإنجازات المتوقعة من الأمانة العامة	مؤشرات الإنجاز
(الإنجاز المتوقع ١) اعتماد مجموعة مختارة مستهدفة من بلدان أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي ومنطقة آسيا والمحيط الهادئ استراتيجية إقليمية لتعزيز الإحصاءات الأساسية لأغراض تجميع الحسابات الوطنية والبيئية	(مؤشر الإنجاز ١-١) اعتماد بلدان أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي ومنطقة آسيا والمحيط الهادئ المشاركة في المؤتمر الإحصائي للأمريكتين، ولجنة الإحصاءات التابعة للجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ خطة العمل الإقليمية من أجل إعداد الإحصاءات الأساسية في الحسابات الوطنية والبيئية والتصديق عليها
	(مؤشر الإنجاز ١-٢) قيام ما لا يقل عن عشرة بلدان في المنطقتين بوضع خطط عمل وطنية بهدف تعزيز الإحصاءات الأساسية وتجميع الحسابات الوطنية والبيئية بما يتماشى مع التوصيات الدولية (نظام الحسابات الوطنية لعام ٢٠٠٨ ونظام الحسابات البيئية الاقتصادية لعام ٢٠١٢)
(الإنجاز المتوقع ٢) اعتماد البلدان المستهدفة للتوصيات الدولية الرئيسية الواردة في نظام الحسابات الوطنية لعام ٢٠٠٨ ونظام الحسابات البيئية الاقتصادية لعام ٢٠١٢	(مؤشر الإنجاز ٢-١) قيام ما لا يقل عن عشرة بلدان في المنطقتين بتجميع حساباتها الوطنية والبيئية وفقا لتوصيات نظام الحسابات الوطنية لعام ٢٠٠٨ ونظام الحسابات البيئية الاقتصادية لعام ٢٠١٢
(الإنجاز المتوقع ٣) زيادة وعي واضعي السياسات بالحسابات الوطنية والبيئية لإرشاد صياغة السياسات العامة الرامية إلى كفالة التنمية المستدامة	(مؤشر الإنجاز ٣-١) استخدام ما لا يقل عن ثمانية بلدان في المنطقتين المؤشرات الاقتصادية والبيئية المستمدة من الحسابات الوطنية والبيئية في صياغة السياسات العامة

الأنشطة الرئيسية

١٩٩ - ستشمل الأنشطة الرئيسية للمشروع ما يلي:

(النشاط ١-١) إعداد ١٠ دراسات حالات إفرادية تتضمن تقييما لحالة الحسابات الوطنية والبيئية والتقدم المحرز في البلدان الرائدة في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي ومنطقة آسيا والمحيط الهادئ ومتطلبات الإحصاءات الاقتصادية والبيئية الأساسية؛

(النشاط ١-٢) تنظيم حلقتي عمل إقليميتين (إحداهما في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي والأخرى في منطقة آسيا والمحيط الهادئ) في السنة الأولى من المشروع لموظفي المكاتب الإحصائية

الوطنية والمصارف المركزية ووزارات البيئة لتحليل الحالة الراهنة للحسابات الوطنية والبيئية (التقييم الذاتي)، وتحديد استراتيجية التنفيذ والمتابعة وإقرارها على الصعيدين الوطني والإقليمي من أجل تنفيذ نظام الحسابات الوطنية لعام ٢٠٠٨ ونظام الحسابات البيئية الاقتصادية لعام ٢٠١٢. وستنظم حلقتا عمل إقليميتان إضافيتان للمتابعة في السنة الأخيرة من المشروع لعرض النتائج والتقدم المحرز؛

(النشاط ١-٣) تنظيم ١٠ بعثات استشارية إلى البلدان، يضطلع بها الخبراء الاستشاريون والموظفون، يهدف إلى مساعدة البلدان في التقييم الذاتي وتحديد خطط العمل الوطنية والبدء بتنفيذ التوصيات الدولية الرئيسية في مجال الإحصاءات الوطنية والبيئية؛

(النشاط ١-٤) تنظيم حلقة عمل أقاليمية لموظفي المكاتب الإحصائية الوطنية لتبادل الخبرات والدروس المستفادة من وضع خطط العمل الإقليمية لتنفيذ نظام الحسابات الوطنية لعام ٢٠٠٨ ونظام الحسابات البيئية الاقتصادية لعام ٢٠١٢ والاستراتيجيات المقبلة في منطقتي اللجنتين؛

(النشاط ٢-١) تنظيم ١٦ جولة دراسية داخل المنطقة الواحدة (التعاون الأفقي) استنادا إلى نقاط القوة والإنجازات التي حققتها البلدان في المنطقة وتهيئة الفرص للموظفين من البلدان الأقل تقدما من الناحية الإحصائية لتعلم أفضل الممارسات من أقرانهم وتبادل الخبرات مع الآخرين في المنطقة؛

(النشاط ٢-٢) وضع مجموعة من الأدوات تتضمن المبادئ التوجيهية وأفضل الممارسات من أجل إعداد احصاءات الاقتصاد الكلي والإحصاءات البيئية وتعزيزها وتنفيذ نظام الحسابات الوطنية لعام ٢٠٠٨ ونظام الحسابات البيئية الاقتصادية لعام ٢٠١٢. وستحتوي مجموعة الأدوات على مبادئ توجيهية للبلدان من أجل وضع استراتيجياتها التنفيذية الوطنية. وستشمل الأدوات أيضا مجموعة دنيا من الإحصاءات الأساسية بشأن الحسابات الوطنية والبيئية المشتركة في المنطقة التي لها أهمية قصوى في رصد السياسات والتدخلات؛

(النشاط ٢-٣) تنظيم حلقتي عمل (واحدة في كل منطقة) ومناقشة مجموعة الأدوات ووضع صيغتها النهائية مع البلدان وتدريب المشاركين (من البلدان المشاركة غير البلدان الرائدة) على استخدام مجموعة الأدوات كوسيلة للتقييم في البلدان الأخرى (تدريب المدربين)؛

(النشاط ٣-١) تنظيم حلقتي عمل إقليميتين من أجل إرهاف الوعي لدى واضعي السياسات لتشجيع استخدام الحسابات الاقتصادية والبيئية في صياغة السياسات الاجتماعية والاقتصادية وتحليلها؛

(النشاط ٣-٢) وضع وثيقة توضح الطريقة التي يمكن بها استخدام المؤشرات والمعلومات المستمدة من نظام الحسابات الوطنية لعام ٢٠٠٨ ونظام المحاسبة البيئية والاقتصادية لعام ٢٠١٢ في صياغة السياسات الاجتماعية الاقتصادية.

ألف ياء - مراعاة دور اللوجستيات من أجل استغلال أكثر استدامة للموارد الطبيعية في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي

اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، بالتعاون مع اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ (٦١٢ ٠٠٠ دولار)

معلومات أساسية

٢٠٠ - تظهر بلدان أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي أوجه قصور كبيرة في توفير خدمات الهياكل الأساسية، التي يمكن أن تؤثر تأثيرا خطيرا في مستقبل القدرة التنافسية التجارية والتنمية في المنطقة. وبإيجاز، يسود الافتقار إلى الهياكل الأساسية والخدمات المتعلقة بها، والسياسات العامة ذات الصلة وعديدة ومتفككة، وفي معظم الحالات هناك غياب تام لمعايير الاستدامة في تصور المشاريع وتصميمها. ورغم التقدم الذي أحرز مؤخرا في التغير الهيكلي الصناعي والتنمية الاقتصادية، لا تزال تعتمد المنطقة، إلى حد كبير، على تصدير الموارد الطبيعية وما يتصل بها من منتجات ذات قيمة مضافة متدنية واستثمارات تكنولوجية ضئيلة. وفي السياق التقليدي، ركزت البلدان على السبل الكفيلة باستخراج الموارد الطبيعية ونقلها بأسرع ما يمكن إلى مقاصد التصدير، مما يقلل من تكاليف النقل والحصول على وفورات الحجم بوصف ذلك وسيلة لتحسين القدرة التنافسية بدلا من استكشاف إمكانية إضافة القيمة إلى هذه الموارد. وقد أفضى الافتقار إلى استراتيجيات إنمائية وطنية طويلة الأجل وعدم وجود معايير الاستدامة إلى سلاسل نقل ولوجستيات غير فعالة. وبالتالي، يسفر النمو المطرد في الطلب على هذه المنتجات عن عوامل خارجية سلبية هائلة بالنسبة للمجتمع. وعلاوة على ذلك، تقلل سلاسل اللوجستيات الموجهة نحو الاستخراج - التصدير إلى أدنى حد من إمكانيات إنشاء مجموعات صناعية، مثل الصناعة التحويلية التقليدية والمجموعات القائمة على الموارد الطبيعية أو حتى الأكثر تعقيدا والقائمة على المعرفة. وهذا ينطوي على تحديات بالنسبة للقدرة التنافسية الصناعية، ويحد من الحصول على عائدات القيمة المضافة والعائدات الاقتصادية من منتجات التصدير والآثار الاجتماعية الإيجابية المتوقعة. وفي الوقت نفسه، تحرز المنطقة تقدما في جهودها الرامية إلى تحسين التكامل المادي، وهي عملية عززت فيها اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي بنجاح إعداد مشاريع تتعلق باللوجستيات والهياكل الأساسية في إطار سياسات التكامل الإقليمي خلال فترتي السنتين الأخيرتين.

٢٠١ - وباختصار، تواجه أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي تحديين بالغي الأهمية، وهما: (أ) تغيير عملية استغلال الموارد الطبيعية ونمطها التقليدي؛ (ب) وبناء نوع جديد من الهياكل الأساسية اللوجستية وعملية التكامل من أجل استخدام الموارد الطبيعية على نحو استباقي في توفير دعم أكثر دينامية للتنمية الشاملة

في المنطقة. وسيركز هذا المشروع على التحدي الثاني من هذه التحديات. وفي السنوات الأخيرة، تلقت اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي عدة طلبات من البلدان بشأن توفير البنية الأساسية وتصميم السياسات اللوجستية التي تشمل منظورا إقليميا ومستداما.

٢٠٢ - وبالتالي، فإن الهدف من المشروع هو تعزيز قدرة الحكومات في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي ومبادرات التكامل المادي الإقليمي، مثل جماعة دول أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي والمجلس المعني بالهياكل الأساسية والتخطيط في أمريكا الجنوبية التابع لاتحاد أمم أمريكا الجنوبية ومشروع أمريكا الوسطى، في تصميم وتنفيذ السياسات اللوجستية المتكاملة للمساهمة في استغلال الموارد الطبيعية واستخدامها بصورة أكثر استدامة وتحقيق تنمية أكثر إنصافا وشمولا. ويتركز المشروع بصورة مبدئية على أربعة بلدان، بلد واحد من كل منطقة دون إقليمية، بما فيها إكوادور (الساحل الغربي لأمريكا الجنوبية)، وأوروغواي (الساحل الشرقي لأمريكا الجنوبية)، والسلفادور (أمريكا الوسطى)، وبلد في منطقة البحر الكاريبي، بالإضافة إلى بلدان أخرى من خلال موظفي مبادرات التكامل المادي في المنطقة.

٢٠٣ - وتقوم عدة بلدان في المنطقة بإعادة توجيه جغرافيا التجارة لإنتاج مواردها الطبيعية نحو أسواق منطقة آسيا والمحيط الهادئ، مما يجعل هذه البلدان من أهم المقاصد وأكثرها دينامية لصادرات الموارد الطبيعية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي. ولذلك، يمكن ملاحظة زيادة اهتمام بلدان أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي بوضع استراتيجيات لوجستية آسيوية، التي تقترن بدورها بتزايد اهتمام بلدان منطقة آسيا والمحيط الهادئ بمشاريع تنمية الهياكل الأساسية والاستثمار الأجنبي المباشر في هذا القطاع من أجل تيسير تبادل الموارد الطبيعية بين المنطقتين. واستجابة لذلك، سيشجع المشروع على تبادل الخبرات والممارسات الجيدة بين المنطقتين من أجل التماس إمكانيات وإنشاء مجموعات صناعية قائمة على الموارد الطبيعية، واستكشاف أوجه تآزر المعارف والحصول على عائدات القيمة المضافة والعائدات الاقتصادية الأكبر من منتجات التصدير والآثار الاجتماعية الإيجابية المتوقعة.

٢٠٤ - وتتولى قيادة المشروع شعبة الموارد الطبيعية والهياكل الأساسية في اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي في شراكة مع شعبة النقل التابعة للجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ.

هدف المنظمة: تعزيز قدرات حكومات مختارة في أمريكا اللاتينية ومبادرات التكامل المادي الرئيسية في المنطقة على تصميم وتنفيذ استراتيجيات اللوجستيات وعناصر السياسات للإسهام في الاستخدام الأكثر تنوعا والاستغلال المستدام للموارد الطبيعية

العلاقة بالخطة البرنامجية لفترة السنتين ٢٠١٤-٢٠١٥ والأهداف الإنمائية للألفية: التنمية الاقتصادية والاجتماعية في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، البرنامج الفرعي ٩ (الموارد الطبيعية والهياكل الأساسية)، التنمية الاقتصادية والاجتماعية في آسيا والمحيط الهادئ، البرنامج الفرعي ٣ (النقل)؛ الأهداف الإنمائية للألفية ١-٨

موجز الميزانية

(بآلاف دولارات الولايات المتحدة)

المساعدة المؤقتة العامة		٢٤,٠
الخبراء الاستشاريون		١٦٢,٠
السفر	٩٩,٠	
الخدمات التعاقدية		١٠,٠
مصروفات التشغيل		٧,٠
المعدات		١٠,٠
حلقات العمل/التدريب		٣٠٠,٠
المجموع		**٦١٢,٠**

الإنجازات المتوقعة من الأمانة العامة	مؤشرات الإنجاز
(الإنجاز المتوقع ١) زيادة فهم واضعي السياسات في بلدان مختارة في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي وممثلي البلدان في مبادرات التكامل المادي لدور اللوجستيات المحوري للاستخدام الأكثر تنوعا والاستغلال المستدام للموارد الطبيعية	(مؤشر الإنجاز ١-١) إفادة واضعي السياسات في ما لا يقل عن أربعة بلدان في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، من خلال دراسة استقصائية، بأن بلدانهم قد حسنت قدرتها على تنفيذ استراتيجيات اللوجستيات وعناصر السياسات للاستخدام الأكثر تنوعا والاستغلال المستدام للموارد الطبيعية
(الإنجاز المتوقع ٢) قيام واضعي السياسات في البلدان المستفيدة في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي بوضع وتعزيز الهياكل الأساسية الوطنية واستراتيجيات النقل واللوجستيات وعناصر السياسات	(مؤشر الإنجاز ٢-١) إعداد مشاريع استراتيجيات وعناصر سياسات خاصة بالهياكل الأساسية والنقل واللوجستيات على الصعيد الوطني للاستغلال المستدام للموارد الطبيعية لما لا يقل عن أربعة بلدان في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي

الأنشطة الرئيسية

٢٠٥ - ستشمل الأنشطة الرئيسية للمشروع ما يلي:

(النشاط ١-١) إعداد ونشر ١٠ دراسات مواضيعية بشأن دور اللوجستيات في استغلال الموارد الطبيعية على نحو أكثر استدامة وآثارها على تنمية أكثر إنصافا وشمولا؛

(النشاط ١-٢) إطلاق مجموعة أدوات على شبكة الإنترنت لأفضل الممارسات اللوجستية على الصعيدين الإقليمي والدولي من أجل الاستغلال المستدام للموارد الطبيعية. وستساعد مجموعة الأدوات

على الكشف على الصعيد دون الإقليمي عن سلاسل القيمة للوجستيات والقيود المؤرخة على الهياكل الأساسية وأوجه التآزر بين البلدان أو مبادرات التكامل الإقليمي. وسوف تدعم عمليات بناء القدرات المؤسسية وتشكل أداة نشر رئيسية متاحة على نطاق واسع يتجاوز نطاق المشروع؛

(النشاط ١-٣) تنظيم حلقات عمل وطنية لزيادة فهم السلطات الوطنية والجهات المعنية لدور اللوجستيات المحوري للاستخدام الأكثر تنوعا والاستغلال المستدام للموارد الطبيعية. وخلال حلقات العمل المنعقدة في أربعة بلدان على الأقل في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، ستناقش الدراسات الوطنية ويتم إقرارها مع السلطات الوطنية وممثلي القطاع الخاص؛

(النشاط ٢-١) تنظيم حلقات عمل تدريبية وطنية لتعزيز قدرات واضعي السياسات في أربعة بلدان على الأقل في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي على وضع وتنفيذ استراتيجيات وسياسات اللوجستيات بغية الإسهام في استغلال أكثر استدامة للموارد الطبيعية؛

(النشاط ٢-٢) تقديم المساعدة التقنية إلى واضعي السياسات في بلدان أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي في تصميم وتنفيذ استراتيجيات اللوجستيات والسياسات التكميلية من أجل استغلال الموارد الطبيعية على نحو أكثر استدامة من منظور إقليمي؛

(النشاط ٢-٣) تنظيم حلقة دراسية إقليمية لإجراء مناقشة مع السلطات الوطنية رفيعة المستوى بشأن تنفيذ استراتيجيات اللوجستيات في إطار السياسات الإقليمية المشتركة. ويتوخى هذا النشاط مشاركة مسؤولي اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ لتقديم منظور بلدان منطقة آسيا والمحيط الهادئ بشأن التحديات اللوجستية وإمكانية إنشاء مجموعات صناعية قائمة على الموارد الطبيعية أو مجموعات المعارف المبتكرة المتصلة بها.

ألف كاف – تعزيز القدرات الوطنية على تصميم وتنفيذ سياسات وبرامج قائمة على الحقوق تتناول رعاية السكان المحتاجين والتمكين الاقتصادي للمرأة في المناطق الحضرية

اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، بالتعاون مع هيئة الأمم المتحدة للمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة (هيئة الأمم المتحدة للمرأة) وبرنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية (٠٠٠ ٥٦٤ دولار)

معلومات أساسية

٢٠٦ - تتسم التنمية في أمريكا اللاتينية بالتباين الهيكلي وتنوع أشكال عدم المساواة (عدم المساواة الاقتصادية والاجتماعية والجنسانية)، وارتفاع معدل التحضر وبعملية تحول ديمغرافي. وهذا الاجتماع الخاص بين تزايد

عدد السكان والشيخوخة في المناطق الحضرية، في منطقة تقوم فيها النساء، ثقافيا، بغالبية أعمال الرعاية دون أجر، يشكل تحديا خاصا أمام السياسات العامة التي تعنى بحصول السكان المحتاجين على خدمات رعاية جيدة النوعية. وبغية تعزيز القدرات الوطنية والمحلية على مواجهة هذه التحديات، يهدف هذا المشروع إلى إنتاج أدلة إقليمية على فوائد الاستثمار في السياسات والبرامج التي تتناول رعاية السكان المحتاجين والتمكين الاقتصادي للمرأة كجزء من التنمية الحضرية.

٢٠٧ - وفي الوثيقة الختامية لمؤتمر الأمم المتحدة للتنمية المستدامة المعنونة ''المستقبل الذي نصبو إليه''، سلّمت الحكومات بأن العمل غير النظامي غير المدفوع الأجر، الذي تؤديه النساء في معظم الحالات، يسهم بشكل كبير في تحقيق الرفاه الإنساني والتنمية المستدامة. وعلاوة على ذلك، تعهدت الحكومات بتعزيز دور المرأة باعتبارها قوة دافعة للتنمية المستدامة، مشيرة إلى أن هذه القدرة الكامنة لم يعترف بها بعد تماما بسبب استمرار أوجه عدم المساواة الاجتماعية والاقتصادية والسياسية.

٢٠٨ - وثمة أدلة على أن الاستثمارات في الهياكل الأساسية للرعاية الاجتماعية يمكن أن تؤثر بشكل حاسم في تحقيق تنمية أكثر إنصافا. وبينت دراسات محاكاة أجراها معهد ليفي الاقتصادي مؤخرا في جنوب أفريقيا والولايات المتحدة الأمريكية أن الاستثمار في تقديم الرعاية الاجتماعية، بتحويل أجزاء من أعمال الرعاية غير المدفوعة الأجر إلى أعمال مدفوعة الأجر، يولد من الوظائف أكثر من ضعف ما يولده الاستثمار في الهياكل الأساسية بسبب الكثافة العالية لليد العاملة التي تتطلبها أعمال الرعاية. وهناك أيضا أدلة على أن الاستثمار في الهياكل الأساسية للرعاية يمكن أن يحقق مكاسب كبيرة في مجال المساواة بين الجنسين، من خلال الحد من عبء أنشطة الرعاية غير المدفوعة الأجر التي تقوم بها النساء من جهة، ومن جهة أخرى من خلال توسيع نطاق فرص توليد الدخل المتاحة للنساء اللواتي كثيرا ما يعملن في مثل هذه الخدمات.

٢٠٩ - وسيركز هذا المشروع على ست مدن في ستة بلدان من أمريكا اللاتينية، ستختار على أساس إطار مفاهيمي يراعي حجم المدينة ونوع التدخل في مجال الرعاية العامة. وبهدف تقديم الدعم إلى البلدان في تحديد أهداف جديدة للتنمية المستدامة في إطار خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥، سيعتمد المشروع على القدرات الوطنية والمحلية ويوفر أدلة جديدة فيما يتعلق بفوائد الاستثمار في السياسات والبرامج التي تتناول رعاية السكان المحتاجين والتمكين الاقتصادي للمرأة كجزء من التنمية الحضرية. وعلاوة على ذلك، سيعزز المشروع قدرة ''آليات النهوض بالمرأة'' (إعلان بيجين) على التعبير عن وجهات نظرها مع نظرائها في الوزارات الأخرى من أجل تعميم مراعاة المنظور الجنساني في القرارات والسياسات المتعلقة بتقديم خدمات الرعاية إلى الأشخاص المحتاجين (الأطفال والمسنين وذوي الإعاقة).

٢١٠ - وتتولى تنفيذ المشروع شعبة الشؤون الجنسانية التابعة للجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، بالتعاون مع شعبة التنمية المستدامة في برنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية. كما سيُطلب

التعاون مع هيئة الأمم المتحدة للمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة وبرنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية بغية إدماج ما لديهما من خبرة وقدرات تقنية في هذا المجال.

هدف المنظمة: دعم الحكومات في تصميم وتنفيذ سياسات وبرامج قائمة على الحصول تتناول رعاية السكان المحتاجين (الأطفال والمسنين وذوي الإعاقة) وتمكين الاقتصادي للمرأة في المناطق الحضرية	موجز الميزانية (بآلاف دولارات الولايات المتحدة)	
العلاقة بالخطة البرنامجية لفترة السنتين ٢٠١٤-٢٠١٥ والأهداف الإنمائية للألفية: التنمية الاقتصادية والاجتماعية في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، البرنامج الفرعي ٦ (تعميم مراعاة المنظور الجنساني في التنمية الإقليمية)؛ الهدف ٣ من الأهداف الإنمائية للألفية	المساعدة المؤقتة العامة	٤٥,٠
	الخبراء الاستشاريون	١٧٢,٠
	اجتماع فريق الخبراء	٢٥,٠
	السفر	٨٤,٠
	الخدمات التعاقدية	٢٢,٠
	مصروفات التشغيل	٧٠,٠
	حلقات العمل/التدريب	١٤٦,٠
	المجموع	**٥٦٤,٠**

الإنجازات المتوقعة من الأمانة العامة	مؤشرات الإنجاز
(الإنجاز المتوقع ١) زيادة وعي ومعرفة واضعي السياسات والجهات المعنية الأخرى في مدن مختارة مستهدفة في أمريكا اللاتينية بأهمية السياسات القائمة على الحقوق التي تتناول رعاية السكان المحتاجين والتمكين الاقتصادي للمرأة	(مؤشر الإنجاز ١-١) اعتماد أربعة بلدان على الأقل المنهجية وإقرارها للاستنتاجات والتوصيات الصادرة عن طريق المشروع بشأن تكاليف وفوائد الاستثمار في خدمات الرعاية وأفضل الممارسات في مجال تنفيذ الخدمات القائمة على الحقوق لصالح السكان المحتاجين من منظور جنساني
(الإنجاز المتوقع ٢) تعزيز قدرة الموظفين التقنيين وصانعي القرارات في بلدان مختارة على تصميم وتنفيذ سياسات وبرامج قائمة على الحقوق ترمي إلى توفير الرعاية للسكان المحتاجين وتحقيق الاستقلال الاقتصادي للمرأة في المناطق الحضرية	(مؤشر الإنجاز ٢-١) اعتراف الموظفين التقنيين المدربين وصانعي القرارات بازدياد وعيهم ومعرفتهم ومهاراتهم في مجال تصميم وتنفيذ السياسات والبرامج القائمة على الحقوق لتوفير خدمات الرعاية من منظور جنساني
	(مؤشر الإنجاز ٢-٢) اتخاذ تدابير جديدة قائمة على الحقوق تتناول احتياجات السكان المحتاجين من الرعاية وتعزز التمكين الاقتصادي للمرأة في ثلاثة بلدان على الأقل

الأنشطة الرئيسية

٢١١ - ستشمل الأنشطة الرئيسية للمشروع ما يلي:

(النشاط ١-١) بحث ونشر وتعميم دراسة إقليمية لوضع منهجية بشأن التكاليف والفوائد الاجتماعية الاقتصادية للاستثمار في البرامج والخدمات الرامية إلى توفير الرعاية للسكان المحتاجين تستكشف أيضا أفضل الممارسات فيما يتعلق بتوفير خدمات رعاية قائمة على الحقوق للسكان المحتاجين من منظور جنساني، بما في ذلك توصيات للسياسات العامة في هذا المجال؛

(النشاط ١-٢) إعداد ست دراسات حالات إفرادية تركز كل واحدة منها على مدينة واحدة لتحليل التكاليف والفوائد الاجتماعية الاقتصادية المترتبة على توفير خدمات الرعاية للسكان المحتاجين واستكشاف أفضل الممارسات فيما يتعلق بتوفير خدمات الرعاية القائمة على الحقوق للسكان المحتاجين من منظور جنساني؛

(النشاط ١-٣) تنظيم اجتماع إقليمي واحد للخبراء لإقرار المنهجية/نتائج الدراسة المتعلقة بتكاليف وفوائد الاستثمار في خدمات الرعاية واستكشاف أفضل الممارسات فيما يتعلق بتوفير خدمات الرعاية القائمة على الحقوق للسكان المحتاجين من منظور جنساني؛

(النشاط ٢-١) تنظيم بعثتي مساعدة تقنية في كل واحد من البلدان/المدن المستهدفة (مجموعها ١٢ بعثة) لتقديم الدعم إلى الشركاء الاستراتيجيين، بما في ذلك الآليات الوطنية للنهوض بالمرأة والوزارات والسلطات المحلية المسؤولة عن الاستثمارات وتوفير خدمات الرعاية، ولتقييم وتعزيز القدرات الوطنية على مراعاة المنظور الجنساني في تقديم خدمات الرعاية؛

(النشاط ٢-٢) وضع مجموعة أدوات تتضمن توصيات سياساتية وأفضل الممارسات بشأن السياسات والبرامج التي تتناول رعاية السكان المحتاجين والتمكين الاقتصادي للمرأة؛

(النشاط ٢-٣) وضع وتنفيذ دورة للتعلم الإلكتروني موجهة إلى واضعي السياسات والموظفين التقنيين من السلطات المحلية والوطنية بشان مراعاة المنظور الجنساني في تصميم خدمات الرعاية وتنفيذها؛

(النشاط ٢-٤) تنظيم ست حلقات عمل وطنية موجهة إلى الآليات الوطنية للنهوض بالمرأة والوزارات المسؤولة عن الاستثمار/السياسة العامة الاقتصادية/الاجتماعية، والسلطات البلدية وسائر الوزارات القطاعية المعنية لتقديم الدراسات التي تعد عن طريق المشروع، وتحديد التحديات الرئيسية والتوصيات بشأن السياسات التي تتناول تقديم خدمات الرعاية والتمكين الاقتصادي للمرأة؛

(النشاط ٢-٥) إجراء استقصاء لآراء صانعي القرارات والموظفين التقنيين ومستخدمي الخدمات في المدن والبلدان المختارة بشأن مراعاة المنظور الجنساني في توفير خدمات الرعاية للسكان المحتاجين. وسيُجرَى الاستقصاء في بداية المشروع ونهايته لتقييم أثره على الجهات المعنية المستهدفة وتقديم مساهمات لمواصلة تطوير السياسات؛

(النشاط ٢-٦) تنظيم حلقة دراسية إقليمية وأخرى دولية مع الخبراء والسلطات المحلية من البلدان المشاركة في المشروع لتعزيز القدرات الوطنية، وتوفير التدريب على المنهجية التي تم وضعها وتبادل المعرفة بشأن التجارب الإقليمية المتعلقة بتنفيذ السياسات التي تتناول احتياجات السكان المحتاجين من الرعاية وتعزيز الاستقلال الاقتصادي للمرأة.

ألف لام - تعزيز إسهام اتفاقات التجارة التفضيلية في التجارة الشاملة والمنصفة

اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ، بالتعاون مع اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، واللجنة الاقتصادية لأفريقيا ومؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (٧٤٢ ٠٠٠ دولار)

معلومات أساسية

٢١٢ - لا شك أن منطقة آسيا والمحيط الهادئ قد استفادت من التجارة والاستثمار خلال السنوات الخمسين الأخيرة. وتحولت المنطقة خلال هذه الفترة إلى القوة المحركة الأكثر حيوية للاقتصاد العالمي، مع حدوث تحول هيكلي وتحسينات ملحوظة في العمر المتوقع ومستويات الفقر المدقع والنسبي. غير أن هذه النجاحات العامة تخفي تباينا حادا بين الرابحين والخاسرين في مجال التجارة والاستثمار في البلدان والأقاليم داخل البلدان، لا سيما أقل البلدان نموا والبلدان غير الساحلية والبلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية. ويمكن اكتشاف هذه الاتجاهات في مناطق أخرى أيضا، لا سيما في أمريكيا اللاتينية وأفريقيا.

٢١٣ - وزاد من حدة التباين في الحصول على منافع التجارة والاستفادة منها التغير الواضح في النهج المتبع في تحرير التجارة والاستثمار. فخلال معظم نصف القرن الأخير من النمو القائم على التجارة، اعتمدت الحكومات أولا على التحرير الانفرادي ثم على التحرير المتعدد الأطراف للتجارة استنادا إلى الاتفاق العام بشأن التعريفات الجمركية والتجارة. بيد أن الحكومات بدأت منذ أواخر التسعينات تأخذ بتحرير التجارة بشروط تفضيلية إلى درجة أنه يوجد حاليا أكثر ٢٣٠ اتفاقا من اتفاقات التجارة التفضيلية السارية والمبلغ عنها لمنظمة التجارة الدولية مع إمكانية وجود ١٠٠ اتفاق آخر يجري تنفيذها دون الإبلاغ عنها. وفي المتوسط، ينفذ كل واحد من بلدان منطقة آسيا والمحيط الهادئ ما يزيد على سبعة اتفاقات للتجارة التفضيلية، في حين يوجد لدى بعض البلدان النامية أكثر من ٢٠ اتفاقا من هذا القبيل. ويوقع كل اتفاق بنية توسيع التجارة والمساهمة في إيجاد فرص العمل والإنتاج وتحقيق الرفاه في البلدان الشريكة. إلا أنه في الواقع لم تؤد هذه الاتفاقات بالضرورة إلى توسع التجارة، والأهم من ذلك أنها لم تؤد إلى تعزيز العمالة المنتجة أو رفع الأجور أو تحسين توزيع الدخل. ورغم أن زيادة تحرير التجارة على نحو انفرادي ومتعدد الأطراف كانت تعتبر دائما ذات أثر إيجابي صاف على الرفاه، فإن الكيفية التي يتم بها تحرير التجارة عن طريق اتفاقات التجارة التفضيلية قد تثير مشاكل، وخاصة بالنسبة لأقل البلدان نموا التي لم تشارك تقليديا في هذه الاتفاقات. وفي الواقع، غالبا ما تعاني البلدان النامية من قيود بسبب افتقارها إلى الموارد اللازمة لوضع نماذج للآثار الاقتصادية لهذه الاتفاقات

المحتملة وانعدام قدرتها على الإدراك الكامل للعواقب المترتبة على تزايد شيوع أحكام اتفاقات التجارة التفضيلية، مثل الملكية الفكرية أو الشروط المتعلقة بالمشتريات الحكومية، التي لا تتصل مباشرة بالتجارة.

٢١٤ - وسيركز هذا المشروع على بناء القدرات في مجال تصميم وتنفيذ سياسات واتفاقات التجارة التفضيلية من أجل تحسين العمالة وتعزيز الآثار الإيجابية على الضمان الاجتماعي والرفاهية. وسيدعم قدرة القطاعين العام والخاص على تغيير بيئة السياسة العامة ونماذج الأعمال للمساعدة في تراجع انتشار الاتجاهات السلبية التي تؤثر على التنمية المستدامة والشاملة من الناحية الاجتماعية وكفالة إمكانية العودة إلى النمو العادل والمنصف. وستكون أهم النتائج الملموسة للمشروع تعزيز قدرة الحكومات على وضع سياسات للتجارة التفضيلية تؤدي إلى تقاسم منافع التجارة بمزيد من الإنصاف وزيادة الأرباح الناشئة عن العمالة وإيجاد فرص للعمالة المنتجة. وستنبع هذه الآثار من تعزيز فهم المفاوضين والمسؤولين الحكوميين المعنيين بوضع سياسات التجارة والاستثمار لاتفاقات التجارة التفضيلية ومحتواها التحريري والتنظيمي وآثارها المحتملة على النواتج الاجتماعية الاقتصادية.

٢١٥ - وسيركز المشروع على ستة بلدان رائدة يوجد فيها الطلب الأكثر إلحاحا على المساعدة والدعم[٦]. ولكفالة أثر أوسع نطاقا وأكثر استدامة، ستتاح للجمهور جميع المواد التي تعد لصنع السياسات القائمة على الأدلة وغير ذلك من برامج بناء القدرات، في شكل يسهل استخدامه عن طريق منصات تبادل المعارف.

هدف المنظمة: تعزيز قدرة الحكومات في مجموعة مختارة من أقل البلدان نموا والبلدان النامية المنخفضة الدخل في آسيا وأمريكا اللاتينية وأفريقيا على استخدام اتفاقات التجارة التفضيلية لكفالة أن تساهم الأنشطة التجارية في تحقيق النمو المنصف والرفاه المشترك لجميع الفئات الاجتماعية

العلاقة بالخطة البرنامجية لفترة السنتين ٢٠١٤-٢٠١٥ والأهداف الإنمائية للألفية: التنمية الاقتصادية والاجتماعية في آسيا والمحيط الهادئ، البرنامج الفرعي ٢ (التجارة والاستثمار) والبرنامج الفرعي ٦ (التنمية الاجتماعية)، التنمية الاقتصادية والاجتماعية في أفريقيا، البرنامج الفرعي ٥ (التكامل الإقليمي والبنى التحتية والتجارة)؛ التنمية الاقتصادية والاجتماعية في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر

موجز الميزانية

(بآلاف دولارات الولايات المتحدة)

المساعدة المؤقتة العامة	٣٩,٠
الخبراء الاستشاريون	٢٥٩,٨
السفر	٥٧,٨
مصروفات التشغيل	١٧,٤
حلقات العمل/التدريب	٣٦٨,٠
المجموع	**٧٤٢,٠**

(٦) من المزمع أن تغطي الأنشطة ثلاث مناطق (آسيا والمحيط الهادئ، وأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، وأفريقيا)، وبالتالي من المرجح النظر في تعيين بلدين رائدين لكل منطقة.

الكاريبي، البرنامج الفرعي ١ (الصلات مع الاقتصاد العالمي والتكامل والتعاون الإقليميان)؛ التجارة والتنمية، البرنامج الفرعي ١ (العولمة والترابط والتنمية)؛ الهدفان ١ و ٨ من الأهداف الإنمائية للألفية	

الإنجازات المتوقعة من الأمانة العامة	مؤشرات الإنجاز
(الإنجاز المتوقع ١) تعزيز قدرة الحكومات في الدول الأعضاء المختارة على الانخراط في حوارات ومفاوضات على مستويات مختلفة لتعزيز مساهمة سياسات واتفاقات التجارة التفضيلية في التنمية الشاملة	(مؤشر الإنجاز ١-١) إفادة أغلبية المشاركين في برنامج التدريب (٧٥ في المائة أو أكثر) بازدياد قدرتهم على المساهمة في وضع سياسات واتفاقات التجارة التفضيلية دعما للتنمية الشاملة والمستدامة
	(مؤشر الإنجاز ١-٢) ارتفاع عدد اتفاقات التجارة التفضيلية التي وضعتها أو اقترحتها الحكومات المختارة والتي تتضمن إشارات محددة إلى الأثر الإيجابي على العمالة والتنمية الشاملة
(الإنجاز المتوقع ٢) تعزيز قدرة الحكومات في دول أعضاء مختارة على توسيع التجارة بين بلدان الجنوب عن طريق سياسات واتفاقات التجارة التفضيلية من أجل إيجاد فرص للعمالة المنتجة وتعزيز التنمية الشاملة	(مؤشر الإنجاز ٢-١) أفاد معظم المشاركين (٧٥ في المائة أو أكثر) في سلسلة الحوارات التي أجريت في إطار المشروع من المسؤولين الحكوميين وغيرهم من أصحاب المصلحة المعنيين في الدول الأعضاء المستهدفة من أقل البلدان نموا بازدياد معارفهم وقدرتهم في مجال تعزيز التجارة بين بلدان الجنوب والمشاركة فيها

الأنشطة الرئيسية

٢١٦ - ستشمل الأنشطة الرئيسية للمشروع ما يلي:

(النشاط ١-١) وضع برنامج لبناء القدرات وإعداد مواد تدريبية لتعزيز فهم المسؤولين الحكوميين لتعميم الجوانب المتعلقة بالتجارة، ودور سياسات التجارة التفضيلية وآليات اتفاقات التجارة التفضيلية، والعملية التحضيرية، وعمليات التفاوض، وكيفية صياغة المحتويات بحيث تكفل توزيع فوائد التجارة والاستثمار بمزيد من الإنصاف؛

(النشاط ٢-١) تنظيم وعقد حلقتي عمل وطنيتين في البلدان المستهدفة في مناطق اللجنة الاقتصادية لآسيا والمحيط الهادئ واللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي واللجنة الاقتصادية لأفريقيا، تنفيذا لبرنامج بناء القدرات الذي وضع في إطار النشاط ١-١؛

(النشاط ٢-١) تنظيم جلستي حوار إقليميتين لتحديد أفضل الممارسات والدروس المستفادة على الصعيد الإقليمي فيما يتعلق بمحتوى وعمليات اتفاقات التجارة التفضيلية، بما في ذلك الاتفاقات الصادرة عن القطاع الخاص، من أجل استعمال هذه الاتفاقات على أفضل وجه كأدوات للتعاون بين بلدان الجنوب. وستستضيف اللجنة الاقتصادية لآسيا والمحيط الهادئ واللجنة الاقتصادية والاجتماعية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي واللجنة الاقتصادية لأفريقيا حلقات العمل الإقليمية في ثلاث مناطق؛

(النشاط ٢-٢) تنظيم حوار عالمي، بالتعاون مع الأونكتاد، بشأن التجارة التفضيلية بين بلدان الجنوب بهدف وضع قواعد تجارية جديدة متسمة بالشفافية تدعم تجارة أكثر شمولا بين الأقاليم، يوصى باستخدامها في النظام المتعدد الأطراف. وسينظم الحوار العالمي في شكل مؤتمر أقاليمي؛

(النشاط ٢-٣) القيام، استرشادا بنتائج الحوارات، بوضع وإتاحة مجموعة من البيانات والمؤشرات تمكن من تتبع أداء كل واحد من اتفاقات التجارة التفضيلية من حيث فعاليتها في تشجيع أنشطة التجارة والاستثمار الشاملة والمؤاتية لإيجاد فرص العمل.

ألف ميم - تعزيز قدرة الحكومات في مناطق اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ واللجنة الاقتصادية لأفريقيا واللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا على تلبية احتياجات الشباب بوضع سياسات للتنمية الشاملة والمستدامة

اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ، بالاشتراك مع اللجنة الاقتصادية لأفريقيا واللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا وإدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية (٩٦٠ ٠٠٠ دولار)

معلومات أساسية

٢١٧ - شدد مؤتمر ريو+٢٠ على أهمية مشاركة الشباب بهمة في عمليات اتخاذ القرار، وشجع على تبادل الخبرات وأفضل الممارسات فيما يتعلق بسبل التصدي لمستويات البطالة والعمالة الناقصة المرتفعة، لا سيما في صفوف الشباب. وسلم كذلك بوجوب مساعدة الشباب في جميع القطاعات، بما فيها القطاعات الجديدة والناشئة، في الحصول على المهارات وفرص العمل اللازمة. وتدعو خطة العمل الخمسية التي وضعها الأمين العام إلى تعميق التركيز على الشباب في البرامج القائمة المتعلقة بالعمالة ومباشرة الأعمال الحرة والإشراك السياسي والمواطنة وحماية الحقوق والتعليم، بما في ذلك التعليم المتعلق بالصحة الجنسية والإنجابية. ويعتبر الشباب أصحاب مصلحة رئيسيين وأصولا رئيسية في ضمان مستقبل أكثر شمولا واستدامة وقدرة على المواجهة.

٢١٨ - فالجيل الحالي من الشباب هو أكبر أجيال الشباب في التاريخ، وتعيش غالبيتهم في البلدان النامية في مناطق اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ واللجنة الاقتصادية لأفريقيا واللجنة الاقتصادية

والاجتماعية لغربي آسيا. ويعيش في منطقة اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ ما مجموعه ٦٠ في المائة من شباب العالم، أو ما يبلغ ٧٥٠ مليون شابا تتراوح أعمارهم بين ١٥ و ٢٤ عاما. وبلغ مجموع عدد الشباب في منطقة اللجنة الاقتصادية لأفريقيا حد ٢٠٠ مليون شاب. وتسجل منطقة اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا واللجنة الاقتصادية لأفريقيا وأجزاء كبيرة من المنطقة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ ''طفرة في أعداد الشباب''، حيث يدخل حوالي ٢٠ في المائة من سكانها في فئة الشباب الذين تتراوح أعمارهم بين ١٥ و ٢٤ عاما.

٢١٩ - وهناك قوائم مشتركة بين المناطق الثلاثة فيما يتعلق بوضع الشباب والتحديات التي يواجهونها. فمعدلات بطالة للشباب مرتفعة فيها جميعا، وتتعرض فيها نظم التعليم لضغوط من أجل تكييف الشباب وإعدادهم على نحو أفضل للانتقال من المدرسة إلى العمل في سياق الاقتصاد الحديث، وهناك مخاطر تهدد صحة الشباب ورفاههم. وأدى الاستبعاد الاجتماعي وعدم توافر فرص منظمة لمشاركة الشباب في الحياة العامة إلى الحد من دورهم في عمليات اتخاذ القرار، مما زرع بذور الاضطراب السياسي في سياقات مختلفة.

٢٢٠ - وتزايد الاعتراف خلال العقد الماضي بالحاجة الماسة إلى مراعاة منظور الشباب بشكل كامل في التنمية الوطنية، وتعزيز الاستثمارات في الشباب، وتحسين مشاركتهم في العمليات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية. بيد أن هناك، إضافة إلى الفجوة في السياسات، قصورا كبيرا فيما يتعلق بتنفيذ السياسات، حيث إن الاستراتيجيات المتعلقة بالشباب في العديد من البلدان لا تتجسد في تدابير ملائمة وفعالة. وتتشكل حركات ومنظمات الشباب بسهولة ولكنها تفتقر في معظم الأحيان إلى المهارات والأدوات والقدرات اللازمة لتحديد مواقفها والإبلاغ عنها بفعالية. وباستعمال مجموعة الأدوات الملائمة، يمكن إسماع صوت الشباب وتوجد بلدان في مختلف مناطق اللجان الإقليمية الثلاث في وضع ممتاز لاستغلال مما يمثله الشباب من مكاسب.

٢٢١ - وسيستفيد هذا المشروع من الأعمال المستفيضة التي قامت بها اللجان الإقليمية الثلاث بخصوص القضايا والسياسات المتعلقة بالنهوض بالشباب، ومن الإنجازات التي تحققت في مناطق أخرى. وسيستند أيضا إلى أعمال كيانات الأمم المتحدة الأخرى، ومنها إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية بالأمانة العامة ومنظمة العمل الدولية واليونيسيف واليونسكو وصندوق الأمم المتحدة للسكان، فيما يتعلق بقضايا الشباب. واستنادا إلى هذه التجارب وإلى الممارسات الجيدة المستمدة من مناطق اللجان الإقليمية الثلاث، سيعزز المشروع قدرات واضعي السياسات في مجال تصميم وتنفيذ سياسات تستهدف الشباب.

٢٢٢ - وكإسهام رئيسي في المشروع، ستهدف مجموعة الأدوات السياساتية إلى سد الفجوة في البيئة المجزأة للحركات والمنظمات التي يقودها الشباب في جميع المناطق الثلاث. ولن تكون مجموعة الأدوات سجلا للمعارف والخبرات والممارسات الجيدة فحسب، وإنما ستوفر أيضا إسهامات عملية تساعد واضعي السياسات في تحقيق أكبر أثر ممكن لتدخلات منظمات الشباب في عمليات وضع السياسات.

٢٢٣ - وستكون شبكات الشباب ومنظماتهم في حد ذاتها شريكات هامة في المشروع، مما يجعل التخطيط والتنفيذ شاملين وقائمين على المشاركة. وسيسعى المشروع إلى زيادة قدرة منظمات الشباب على المشاركة بشكل فعال في عمليات وضع السياسات التي تؤثر في حياتهم ومستقبلهم.

هدف المنظمة: زيادة مشاركة الشباب في وضع سياسات التنمية الشاملة والمستدامة في مناطق اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ واللجنة الاقتصادية لأفريقيا واللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا	موجز الميزانية (بآلاف دولارات الولايات المتحدة)		
	المساعدة المؤقتة العامة		٨٧,٨
	الخبراء الاستشاريون		١٥٢,٧
	اجتماع فريق الخبراء		٢٥,٠
	السفر	٧٨,٠	
	الخدمات التعاقدية		١٩٥,٠
	مصروفات التشغيل		١٥,٠
	المعدات		٥,٤
	حلقات العمل/التدريب		٤٠١,١
العلاقة بالخطة البرنامجية لفترة السنتين ٢٠١٤-٢٠١٥ والأهداف الإنمائية للألفية: الشؤون الاقتصادية والاجتماعية، البرنامج الفرعي ٦ (السياسة الإنمائية والتحليل الإنمائي)؛ الأهداف الإنمائية للألفية ١-٨	**المجموع**		**٩٦٠,٠**

الإنجازات المتوقعة من الأمانة العامة	مؤشرات الإنجاز
(الإنجاز المتوقع ١) زيادة فهم واضعي السياسات للقضايا التي يواجهها الشباب، بمن فيهم الشابات، لا سيما فيما يتعلق بمشاركتهم على قدم المساواة في التنمية الاقتصادية	(مؤشر الإنجاز ١-١) زيادة في عدد واضعي السياسات الذين تحسنت معرفتهم بشأن وضع الشباب، بما في ذلك تحديات العمالة وخيارات السياسة العامة والاستراتيجيات والممارسات الجيدة (تقاس عن طريق دراسات استقصائية تجرى قبل انعقاد حلقات عمل بناء القدرات وبعدها) (مؤشر الإنجاز ١-٢) زيادة في عدد الطلبات الواردة إلى اللجان الاقتصادية من واضعي السياسات للحصول على تحليلات أو مساعدة إضافية فيما يتعلق بسياسات الشباب في بلدانهم

الإنجازات المتوقعة من الأمانة العامة	مؤشرات الإنجاز
(الإنجاز المتوقع ٢) تعزيز قدرة واضعي السياسات على صياغة سياسات شاملة لعدة قطاعات تعزز المشاركة الفعلية للشباب في الحياة الاقتصادية والاجتماعية والسياسية	(مؤشر الإنجاز ٢-١) زيادة في عدد واضعي السياسات الذين تحسنت قدرتهم على وضع سياسات شاملة لعدة قطاعات تعزز مشاركة الشباب وعمالتهم (تقاس عن طريق دراسات استقصائية محددة الهدف تجرى ستة أشهر بعد انعقاد حلقات عمل بناء القدرات)
	(مؤشر الإنجاز ٢-٢) زيادة توافر السياسات أو الممارسات الجيدة القائمة على الشباب الموثقة والموصى بها والمستمدة من جميع مناطق اللجان الإقليمية الثلاث
(الانجاز المتوقع ٣) تعزيز العمل بين واضعي السياسات ومجموعات الشباب للاشتراك في تصميم وتعديل وتنفيذ سياسات قائمة على الشباب لأغراض التنمية الشاملة والمستدامة	(مؤشر الإنجاز ٣-١) زيادة في عدد منظمات الشباب التي تشارك في المناقشات بشأن السياسات مع واضعي السياسات في بلدانهم لوضع سياسات تستهدف الشباب من أجل تحقيق التنمية الشاملة والمستدامة

الأنشطة الرئيسية

٢٢٤ - ستشمل الأنشطة الرئيسية للمشروع ما يلي:

(النشاط ١-١) تنظيم اجتماع أقاليمي للخبراء بهدف وضع منهجية للتحليل الإقليمي والشروع في التنسيق على الصعيد الأقاليمي لتنفيذ المشروع؛

(النشاط ١-٢) توفير تحليلات لوضع الشباب في مناطق اللجان الإقليمية الثلاث، تتناول بصفة خاصة المجالات الخمسة ذات الأولوية الواردة في برنامج العمل الخمسي للأمين العام (العمالة ومباشرة الأعمال الحرة والإشراك السياسي والمواطنة وحماية الحقوق والتعليم، بما في ذلك التعليم المتعلق بالصحة الجنسية والإنجابية)؛

(النشاط ١-٣) تنظيم حلقة عمل أقاليمية مشتركة لتنمية القدرات لفائدة قادة الشباب وممثلي الحكومات من تسعة بلدان (ثلاثة من كل منطقة) لاستعراض نتائج التحليلات، وتبادل الخبرات الوطنية وتشجيع تبادل المعارف بين المناطق وترسيخ التفاهم وتعزيز المهارات لدى قادة الشباب ومنظماتهم وممثلي الحكومات؛

(النشاط ٢-١) تنظيم حلقات عمل إقليمية لتنمية القدرات (واحدة في كل منطقة) لاستعراض نتائج التحليل الإقليمي وتحديد الممارسات الجيدة والدروس المستفادة ذات الصلة بسياسات الشباب؛

(النشاط ٢-٢) إعداد مجموعة أدوات للحكومات بشأن تخطيط سياسات الشباب وتصميمها وتنفيذها، استنادا إلى التحليل الإقليمي ونتائج حلقات العمل الأقاليمية لتنمية القدرات (النشاط ١-٣، بما يشمل دراسة متعمقة لتجارب مختارة على الصعيد الوطني، على النحو المحدد في التحليلات الإقليمية (النشاط ١-٢) وفي حلقات العمل المعقودة على الصعيد الوطني (النشاط ٢-٣)؛

(النشاط ٢-٣) تنظيم حلقات عمل على الصعيد الوطني لبناء القدرات من أجل اختبار وتطبيق مجموعة الأدوات السياساتية في سياق محلي ذي صلة، على أساس تجريبي، في ثلاثة بلدان؛

(النشاط ٣-١) نشر مجموعة الأدوات عن طريق حلقة عمل إقليمية (واحدة في كل منطقة)، تستهدف مجموعتين رئيسيتين هما واضعو السياسات ومنظمات الشباب. وستكفل منظمات الشباب الرئيسية المختارة استمرار تشغيل مجموعة الأدوات باعتبارها سجلا ديناميا للمعارف بشأن السياسات الموجهة نحو الشباب (تعمم بالوسائل الإلكترونية على بقية المنطقة)؛

(النشاط ٣-٢) تعزيز وتطوير المهارات والأدوات لدى منظمات الشباب من المناطق الثلاث من أجل تدخلات أكثر فعالية للشباب. وستوفر منح لمنظمات شباب مختارة من أجل تعزيز قدرتها على المشاركة في وضع السياسات التي تؤثر في الشباب ورصدها وتنفيذها.

ألف نون - تعزيز المعرفة والقدرة لإدارة مخاطر الكوارث من أجل مستقبل قادر على الصمود في منطقة آسيا والمحيط الهادئ

اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ، بالتعاون مع اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي ومكتب تنسيق الشؤون الإنسانية ومكتب الأمم المتحدة للحد من الكوارث وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي (٠٠٠ ٦٧٨ دولار)

معلومات أساسية

٢٢٥ - إن منطقة آسيا والمحيط الهادئ هي المنطقة الأكثر عرضة للكوارث في العالم. ورغم النمو الاقتصادي السريع في المنطقة، تتعرض العديد من البلدان النامية للكوارث بصورة متزايدة لأن قدرات المجتمعات المحلية على التكيف لم يتسع نطاقها بنفس وتيرة معدل وقوع الكوارث. وتظهر معدلات ضعف مرتفعة بشكل خاص في الاقتصادات الأصغر حجما التي لديها هياكل اقتصادية أقل تنوعا والبلدان التي ترتفع فيها معدلات العجز المالي. وفي حين من الواضح أن آثار الكوارث متعددة القطاعات، هناك أدلة محدودة على تخطيط السياسات المتعددة القطاعات وتنفيذها من أجل التصدي للكوارث. ونتيجة لذلك، لا تُدمج مخاطر الكوارث، في أغلب الأحيان، في استراتيجيات التخطيط الإنمائي والحد من الفقر الأوسع نطاقا. كما أن الافتقار إلى التحليل الاجتماعي والاقتصادي للكوارث الطبيعية يجعل من الصعب تبرير إجراء استثمارات كبيرة ومستمرة في الحد

من مخاطر الكوارث الناتجة عن الميزانيات المالية وخطط الاستثمار العام على المدى الطويل. ولا يستخدم تقييم الأضرار والخسائر، عندما يضطلع به، في تحسين التخطيط والتأهب للكوارث في المستقبل. وبالإضافة إلى ذلك، تُخفض الأزمات الاقتصادية المتكررة التي واجهتها المنطقة في السنوات الأخيرة من قدرة المجتمع المحلي أو البلد على مواجهة الأخطار الطبيعية، وهذا بدوره يُزيد من الآثار الاجتماعية والاقتصادية الضارة للكوارث الطبيعية.

٢٢٦ - وتدعو الوثيقة الختامية لمؤتمر الأمم المتحدة للتنمية المستدامة (ريو+٢٠) تحديدا إلى تناول مسألة الحد من مخاطر الكوارث وبناء القدرة على مواجهة الكوارث في إطار وعي متجدد بإلحاح هذا الأمر في سياق التنمية المستدامة والقضاء على الفقر، والقيام، حسب الاقتضاء، بإدماجها في السياسات والخطط والبرامج والميزانيات على جميع المستويات ومراعاتها في أطر العمل التي توضع في المستقبل في هذا الصدد. ولذلك يهدف المشروع إلى تعزيز معارف وقدرات المسؤولين الحكوميين والجهات المعنية الرئيسية لإدارة مخاطر الكوارث الطبيعية من أجل مستقبل قادر على الصمود في منطقة آسيا والمحيط الهادئ. ويكمن الحل في تعزيز الحوار بين القطاعات وإنشاء الوصلات البينية المتعددة القطاعات من أجل تخصيص الموارد الشحيحة على الوجه الأمثل لتحقيق تنمية شاملة ومستدامة تساعد أيضا على الحد من مواطن الضعف والتعرض لها، وبالتالي تسهم في بناء القدرة على مواجهة الكوارث. وسيمضي المشروع قدما بالنهج الإنمائي المقترح ويركز تحديداً على تعزيز القدرات من أجل ما يلي: (أ) تكييف أساليب وأدوات تحليلية جديدة لإدماج التدابير المراعية للمخاطر، بما في ذلك تمويل المخاطر في مجال التخطيط الإنمائي المتكامل؛ (ب) تطبيق تحليل السياسات القائم على الأدلة لإيجاد نهج متعددة القطاعات في إدارة مخاطر الكوارث وكذلك المرونة الاقتصادية لمواجهة الكوارث؛ (ج) ووضع استراتيجيات الإنعاش والتعمير القادرين على تحمل الصدمات في فترة ما بعد الكوارث؛ (د) وتعميم إدارة مخاطر الكوارث في التخطيط الإنمائي الطويل الأجل والمتعدد القطاعات واستراتيجيات الحد من الفقر.

٢٢٧ - ويستند المشروع إلى نقاط القوة المتعددة التخصصات والقطاعات للجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ ليتيح خيارات شاملة نحو بناء القدرة على التكيف، ولذلك سوف يشمل جميع الشعب الفنية ذات الصلة والمكاتب دون الإقليمية للجنة. وستتعاون اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ مع اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي في تنفيذ المشروع استنادا إلى الشراكة الاستراتيجية مع اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي بشأن تنمية القدرات الأقاليمية في مجال تقييم الأضرار والخسائر، ولا سيما التقييمات المستندة إلى منهجية تقييم الأضرار والخسائر الموسع التي تمكن من إقامة الحوارات المتعددة القطاعات بشأن الحد من مخاطر الكوارث والحد من أوجه الضعف والتنمية المستدامة والتكيف مع تغير المناخ. وسيدمج في إطار تنفيذ المشروع العمل الذي اضطلعت به أمانة إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية بشأن استخدام مؤشر الضعف الاقتصادي للسياسات الإنمائية والجهود التي يبذلها معهد البيئة والأمن البشري التابع لجامعة الأمم المتحدة بشأن مؤشر مخاطر الكوارث العالمي. وستُحشد للمشروع الشراكات مع مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية بالأمانة العامة وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي/مكتب

منع الأزمات والتعافي منها والاستراتيجية الدولية للأمم المتحدة للحد من الكوارث التي أنشئت من خلال الفريق العامل المواضيعي المعني بالبيئة وإدارة مخاطر الكوارث وآلية التنسيق الإقليمية في منطقة آسيا والمحيط الهادئ. وسيتم تعزيز التعاون مع المنظمات دون الإقليمية المعنية لدعم عملية تنمية القدرات.

هدف المنظمة: تعزيز قدرات البلدان النامية في منطقة آسيا والمحيط الهادئ على وضع سياسات واستراتيجيات للتخطيط الإنمائي متعدد القطاعات القادر على مواجهة الكوارث من أجل مجتمعات أكثر أمنا	موجز الميزانية	
	(بآلاف دولارات الولايات المتحدة)	
	المساعدة المؤقتة العامة	٢٥,٠
	الخبراء الاستشاريون	٩٢,٠
العلاقة بالخطة البرنامجية لفترة السنتين ٢٠١٤-٢٠١٥ والأهداف الإنمائية للألفية: التنمية الاقتصادية والاجتماعية في آسيا والمحيط الهادئ، البرنامج الفرعي ٥ (تكنولوجيا المعلومات والاتصالات والحد من أخطار الكوارث وإدارتها)؛ الأهداف الإنمائية للألفية ١-٨	اجتماع فريق الخبراء	١٢٠,٠
	السفر	١١٥,٠
	الخدمات التعاقدية	٤٥,٠
	مصروفات التشغيل	٢١,٠
	حلقات العمل/التدريب	٢٦٠,٠
	المجموع	٦٧٨,٠

الإنجازات المتوقعة من الأمانة العامة	مؤشرات الإنجاز
(الإنجاز المتوقع ١) تحسين قدرات واضعي السياسات في منطقة آسيا والمحيط الهادئ على صياغة السياسات والاستراتيجيات الفعالة لتعميم مراعاة الحد من مخاطر الكوارث في التخطيط الإنمائي المتعدد القطاعات على الصعيد الوطني	(مؤشر الإنجاز ١-١) زيادة في عدد واضعي السياسات الوطنية في وزارات التخطيط والمالية وإدارة الكوارث في البلدان المشاركة التي تفيد بأنها عززت معرفتها وقدراتها لصياغة السياسات والاستراتيجيات الرامية إلى تعميم مراعاة الحد من أخطار الكوارث وما يرتبط بها من أخطار اجتماعية واقتصادية في التخطيط الإنمائي المتعدد القطاعات على الصعيد الوطني (مؤشر الإنجاز ١-٢) مشاركة واضعي السياسات في وزارات التخطيط والمالية وإدارة الكوارث على نحو متضامن في صياغة السياسات والاستراتيجيات الرامية إلى تعميم مراعاة الحد من أخطار الكوارث وما يرتبط بها من أخطار اجتماعية واقتصادية في التخطيط الإنمائي المتعدد القطاعات

الإنجازات المتوقعة من الأمانة العامة	مؤشرات الإنجاز
(الإنجاز المتوقع ٢) تحسين قدرات واضعي السياسات في منطقة آسيا والمحيط الهادئ على القيام بتقييم فعال للأضرار والخسائر لاستخدامه في التخطيط لعملية إنعاش وتعمير قادرين على مواجهة الكوارث على نحو أفضل، من خلال نهج متعدد القطاعات، وذلك بالنسبة للكوارث في المستقبل	(مؤشر الإنجاز ٢-١) زيادة في عدد واضعي السياسات الوطنية في وزارات التخطيط والمالية وإدارة الكوارث، الذين يفيدون بأنهم يدركون الأدوات والممارسات والدروس المستفادة لتقييم عملية إنعاش وتعمير قادرين على مواجهة الكوارث تكون فعالة ومتعددة القطاعات والإعداد لها على نحو أفضل في حالات الكوارث (مؤشر الإنجاز ٢-٢) شروع البلدان المشاركة في التقييم والأعمال التحضيرية لأغراض التخطيط لعملية إنعاش وتعمير قادرين على مواجهة الكوارث تكون فعالة ومتعددة القطاعات

الأنشطة الرئيسية

٢٢٨ - ستشمل الأنشطة الرئيسية للمشروع ما يلي:

(النشاط ١-١) تنظيم اجتماعات لأفرقة خبراء على الصعيد الإقليمي بمشاركة واضعي السياسات من بلدان المنطقة من أجل تبادل الأدوات والمنهجيات والممارسات الجيدة والدروس المستفادة في تعميم اعتبارات بناء القدرة على التكيف في عمليات التخطيط الإنمائي؛ وتحديد البلدان الرائدة استنادا إلى ما يشير إليه كل بلد من احتياجات ودعم؛

(النشاط ١-٢) توفير بعثات مساعدة تقنية لاستعراض الثغرات القائمة فيما يتصل ببناء القدرة على التكيف على الصعيدين الوطني والمجتمعي بالتشاور مع واضعي السياسات في كل من البلدان الرائدة (مجموعها ٩ بلدان)؛ وتقديم الخدمات الاستشارية إلى واضعي السياسات في البلدان الرائدة في المجالات المحددة لتدخلات السياسة العامة من أجل صياغة الأجزاء ذات الصلة في الخطط الإنمائية الوطنية واستراتيجيات الحد من أخطار الكوارث وأطر السياسات الأخرى ذات الصلة؛

(النشاط ١-٣) إنشاء شبكة إقليمية لواضعي السياسات والخبراء والممارسين ذوي الصلة من منطقة آسيا والمحيط الهادئ ومن خارج المنطقة لتبادل الممارسات الجيدة والدروس المستفادة، ودعم أعمال المساعدة التقنية والخدمات الاستشارية الإقليمية. وسيكون الهدف من الشبكة تقديم الدعم التقني إلى البلدان الرائدة المستهدفة وسيتم الترويج لها في اجتماع فريق الخبراء (النشاط ١-١) ومتابعة ذلك ببناء التعاون والشراكة في جميع مراحل المشروع؛

(النشاط ٢-١) تقديم المساعدة التقنية إلى البلدان الرائدة استنادا إلى المجالات التي حددها النشاط ١-٢ لتدخلات السياسة العامة. ويشمل هذا النشاط إعداد مواد تدريبية وتنظيم حلقات عمل تدريبية وطنية؛

(النشاط ٢-٢) تنظيم جولات حوار ودورات تدريبية لخبراء استشاريين وطنيين في مجال السياسات بشأن تعميم مراعاة الحد أخطار الكوارث اقترانا بنهج متعدد القطاعات لتيسير إنشاء أفرقة خبراء استشاريين وطنيين في مجال بناء القدرة على مواجهة الكوارث، تضم واضعي السياسات والخبراء، بما في ذلك من وزارات التخطيط والمالية وإدارة الكوارث، لتعزيز الحوار فيما بين القطاعات وتهيئة بيئة للتخطيط والتنفيذ الإنمائيين المتعددي القطاعات؛

(النشاط ٢-٣) وضع مبادئ توجيهية بشأن التقييم الاجتماعي والاقتصادي للتخطيط لعملية إنعاش وتعمير قادرين على مواجهة الكوارث تكون خاصة بالبلدان المشاركة، ونشرها في إطار حلقة عمل إقليمية؛

(النشاط ٢-٤) تنظيم منبر إقليمي لتبادل الدروس والخبرات لسائر الدول الأعضاء في اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ في إطار اللجنة الحكومية الدولية بشأن الحد من مخاطر الكوارث لتعزيز أوجه التآزر ومواصلة تعزيز القدرات فيما بين البلدان من خلال التعاون فيما بين بلدان الجنوب في مجالات تعميم مراعاة الحد من مخاطر الكوارث، والإنعاش والتعمير القادرين على مواجهة الكوارث.

ألف سين - تعزيز قدرة الدول الجزرية الصغيرة النامية في منطقة آسيا والمحيط الهادئ في مجال تقييم رأس المال البيئي والتكاليف الاقتصادية لعدم المساواة بين الجنسين

اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ، بالتعاون مع إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة (٦٣٨ ٠٠٠ دولار)

معلومات أساسية

٢٢٩ - يعد الافتقار إلى البيانات من أجل اتخاذ قرارات مستنيرة وقائمة على الأدلة بشأن التنمية المستدامة من القيود الأساسية في الدول الجزرية الصغيرة النامية في منطقة آسيا والمحيط الهادئ. ولا يزال واضعو السياسات غير قادرين على ترجمة الأدلة إلى عناصر تمكين فعالة لاقتصاد كلي تعزز التنمية الشاملة والمستدامة التي تدمج الدعائم الاقتصادية والبيئية والاجتماعية للتنمية. ويعد تعزيز قاعدة الأدلة والتهيئة البيئية المؤاتية لتخطيط التنمية المستدامة وتنفيذها من العناصر الرئيسية للحوكمة الفعالة في الدول الجزرية الصغيرة النامية. ويدعم التقييم الاقتصادي لرأس المال البيئي والعدالة الاجتماعية قدرة واضعي السياسات (لا سيما في وزارتي المالية والتخطيط) على القيام بخيارات متوازنة في مجال السياسات سعياً لتحقيق التنمية المستدامة.

٢٣٠ - وتسمح خيارات السياسات الأكثر توازنا بتوفير عناصر تمكين للاقتصاد الكلي والتحول عن الأولوية الحالية المبالغ فيها المعطاة لتحقيق الأهداف الاسمية (من قبيل معدل تضخم دون نسبة ١٠ في المائة وفائض أولي في الميزانية لنسبة محددة للدين العام إلى الناتج المحلي الإجمالي). ومن المهم جداً تحقيق نوعية عالية من النمو في الأبعاد الاقتصادية والاجتماعية والبيئية.

٢٣١ - ويركز المشروع على إدماج جانبين من جوانب التنمية المستدامة في وضع سياسات الاقتصاد الكلي وهما: التقييم الاقتصادي لرأس المال الطبيعي وعدم المساواة بين الجنسين. وسيكون تقييم رأس المال الطبيعي وعدم المساواة بين الجنسين مؤشرا على قيمة إدماج الاعتبارات البيئية والاجتماعية وتحقيق توازنها في عملية صنع القرار من أجل التنمية المستدامة، بوصفه من الجوانب المهمة للركائز الاجتماعية والبيئية للتنمية المستدامة. وفي حين أن هناك علاقات سببية بين هاتين المسألتين تهم التنمية المستدامة، لا يمثل ذلك محور التركيز الآني للمشروع الحالي. بل إن المشروع يستجيب مباشرة للطلبات المقدمة من الدول الأعضاء في الوثيقة الختامية لمؤتمر ريو+٢٠ من أجل تقديم الدعم لتحقيق التكامل المتوازن للركائز الثلاث للتنمية المستدامة.

٢٣٢ - وإن تغير المناخ وتدهور البيئة وإدارة المحيطات هي بعض القضايا الأكثر إلحاحا التي تواجه الدول الجزرية الصغيرة النامية حاليا. وتستند التنمية المستدامة المتكاملة إلى إبراز القيمة الاقتصادية لرأس المال الطبيعي في خيارات السياسات العامة على نحو أفضل. ولدى الدول الجزرية الصغيرة النامية في منطقة المحيط الهادئ بيانات محدودة متاحة لصنع القرار أو رصد البيئة، و لم تدرج قيمة رأس المال الطبيعي في الحسابات القومية في منطقة المحيط الهادئ. وهذا هو أحد القيود الرئيسية للإدارة البيئية الفعالة وتنفيذ سياسات التنمية المستدامة، بما في ذلك سياسات الاقتصاد الأخضر. ويوفر نظام الحسابات البيئية الاقتصادية إطارا متفقاً عليه دوليا لمعالجة هذه الفجوة في البيانات. ويعد تقييم رأس المال الطبيعي أحد الجوانب الرئيسية لسياسات الاقتصاد الأخضر التي تدعم التنمية المستدامة.

٢٣٣ - ومن حيث الركيزة الاجتماعية للتنمية، يعد عدم المساواة بين الجنسين أبرز مسألة اجتماعية في الدول الجزرية الصغيرة النامية في منطقة آسيا والمحيط الهادئ. وخلصت الدراسة الاستقصائية للحالة الاقتصادية والاجتماعية عام ٢٠٠٧ إلى أن آسيا تفقد ما بين ٤٢ و ٤٧ بليون دولار في السنة بسبب القيود المفروضة على حصول المرأة على فرص العمل. ولا تزال النساء في منطقة المحيط الهادئ يعانين من محدودية الفرص الاقتصادية وانخفاض التمثيل في المناصب السياسية ومناصب صنع القرار، مما يشكل عقبات رئيسية أمام تحقيق التنمية الشاملة. وقد أشارت الدراسات إلى ارتفاع معدل انتشار العنف الموجه ضد النساء والفتيات في منطقة المحيط الهادئ. ويسفر العنف الموجه ضد النساء عن آثار مدمرة ليس فقط على الضحايا والناجيات ورفاههن النفسي والاجتماعي والإنجابي والبدني، بل أيضا على أطفالهن ومجتمعاتهن المحلية والمجتمع ككل. وعلاوة على ذلك، يشكل عبئا اقتصاديا على الرعاية الصحية والخدمات الاجتماعية، فضلا عن نظام العدالة.

٢٣٤ - وسيركز المشروع على جميع الدول الجزرية الصغيرة النامية في منطقة آسيا والمحيط الهادئ من مناطق المحيط الهادئ والمحيط الأطلسي والمحيط الهندي والبحر الأبيض المتوسط وبحر الصين الجنوبي (باستثناء سنغافورة). ويستند المشروع إلى القدرات الفنية للجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ في سياسة الاقتصاد الكلي والإحصاءات والتنمية الاجتماعية والبيئة، فضلا عن القدرات التدريبية للمعهد الإحصائي لآسيا والمحيط الهادئ. وسيعمل المشروع مع وحدة الدول الجزرية الصغيرة النامية بإدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية لموائمة الإجراءات مع العمليات العالمية للدول الجزرية الصغيرة النامية، ونتائج مؤتمر عام ٢٠١٤، وكذلك مع برنامج الأمم المتحدة للبيئة (منطقة آسيا والمحيط الهادئ) في تنفيذ نظام الحسابات البيئية الاقتصادية.

هدف المنظمة: تطوير قدرات حكومات الدول الجزرية الصغيرة النامية في منطقة آسيا والمحيط الهادئ على إدماج التقييمات الاقتصادية لرأس المال البيئي وعدم المساواة بين الجنسين في التخطيط للتنمية المستدامة وتنفيذها	**موجز الميزانية**	
	(بآلاف دولارات الولايات المتحدة)	
	الخبراء الاستشاريون	٧٣,٠
	اجتماع فريق الخبراء	١٥٠,٠
	السفر	٧٨,٠
	الخدمات التعاقدية	٣٠,٠
	مصروفات التشغيل	٣,٠
	حلقات العمل/التدريب	٣٠٤,٠
العلاقة بالخطة البرنامجية لفترة السنتين ٢٠١٤-٢٠١٥ والأهداف الإنمائية للألفية: التنمية الاقتصادية والاجتماعية في آسيا والمحيط الهادئ، البرنامج الفرعي ٤ (البيئة والتنمية)؛ والبرنامج الفرعي ٦ (التنمية الاجتماعية)، والبرنامج الفرعي ٧ (الإحصاءات)، والبرنامج الفرعي ٨ (الأنشطة دون الإقليمية لأغراض التنمية)؛ الشؤون الاقتصادية والاجتماعية، البرنامج الفرعي ٣ (التنمية المستدامة)؛ والبرنامج الفرعي ٤ (الإحصاءات)؛ البيئة، البرنامج الفرعي ٤ (الحوكمة البيئية)؛ الأهداف ١ و ٣ و ٧ من الأهداف الإنمائية للألفية	**المجموع**	٦٣٨,٠

الإنجازات المتوقعة من الأمانة العامة	مؤشرات الإنجاز
(الإنجاز المتوقع ١) تعزيز قدرة إدارات البيئة والنظم الإحصائية الوطنية وكيانات التخطيط الوطنية للدول الجزرية الصغيرة النامية في المحيط الهادئ على توفير التقييم الاقتصادي لرأس المال الطبيعي (نظام الحسابات البيئية الاقتصادية) واستخدامه	(مؤشر الإنجاز ١-١) اتسام ٧٥ في المائة من موظفي الإحصاءات الوطنيين المستهدفين والوزارات التنفيذية ذات الصلة بالكفاءةالتقنية لاستخدام نظام الحسابات البيئية الاقتصادية بفعالية. وسوف تُقاس الكفاءة التقنية من خلال دراسة استقصائية للمشاركين في المشروع

الإنجازات المتوقعة من الأمانة العامة	مؤشرات الإنجاز
	(مؤشر الإنجاز ١-٢) تنفيذ ٥٠ في المائة من البلدان المستهدفة برنامجا للحسابات البيئية الاقتصادية يغطي على الأقل فئة من فئات الموارد الطبيعية الرئيسية أو عنصرا من عناصر الحسابات البيئية الاقتصادية الرئيسية (مثل حسابات المياه والطاقة والموارد المائية). وسيقاس هذا باستخدام البيانات المستمدة من الحسابات الوطنية التي تنشرها المكاتب الإحصائية الوطنية
(الإنجاز المتوقع ٢) تعزيز قدرات وزارات المالية والتخطيط والوزارات التنفيذية للدول الجزرية الصغيرة النامية في منطقة آسيا والمحيط الهادئ على إجراء التقييم الاقتصادي لعدم المساواة بين الجنسين والعنف القائم على نوع الجنس واستخدامه	(مؤشر الإنجاز ٢-١) وجود تقديرات للموارد المخصصة لمكافحة عدم المساواة بين الجنسين والعنف القائم على نوع الجنس في ما لا يقل عن ٧٥ في المائة من البلدان المستهدفة
	(مؤشر الإنجاز ٢-٢) استخدام ما لا يقل عن ٥٠ في المائة من البلدان المستهدفة الموارد لمكافحة عدم المساواة بين الجنسين والعنف القائم على نوع الجنس في التخطيط الوطني. وسوف يقاس ذلك باستخدام بيانات من التقارير الإنمائية الوطنية لعام ٢٠١٨ التي تنشرها مكاتب التخطيط الوطني ووزارات المالية ويدعم بالبيانات التي تجمع من دراسة استقصائية لكيانات التخطيط الوطني عند الاقتضاء
(الإنجاز المتوقع ٣) تحسين إدماج التقييم الاقتصادي لرأس المال الطبيعي، وعدم المساواة بين الجنسين والعنف القائم على نوع الجنس لوضع السياسات القائمة على الأدلة من أجل التنمية المستدامة للدول الجزرية الصغيرة النامية في منطقة المحيط الهادئ	(مؤشر الإنجاز ٣-١) اتخاذ واضعي السياسات في البلدان المستهدفة خطوات لإدماج التقييم الاقتصادي لرأس المال الطبيعي وعدم المساواة بين الجنسين والعنف القائم على نوع الجنس في عمليات التخطيط والميزنة الوطنية المتعلقة بالتنمية المستدامة
	(مؤشر الإنجاز ٣-٢) وجود دلالة في وثائق التخطيط الوطني للبلدان المستهدفة على تكامل أفضل لبيانات التقييم الاقتصادي لرأس المال الطبيعي وعدم المساواة بين الجنسين والعنف القائم على نوع الجنس استنادا إلى منهجية المشروع

الأنشطة الرئيسية

٢٣٥ - ستشمل الأنشطة الرئيسية للمشروع ما يلي:

(النشاط ١-١) تنظيم حلقات عمل على الصعيد دون الإقليمي (ميلانيزيا وبولينيزيا وميكرونيزيا وتيمور - ليشتي وملديف) للنظم الإحصائية الوطنية والوزارات التنفيذية في الدول الجزرية الصغيرة النامية في منطقة آسيا والمحيط الهادئ (التوعية وتقييم الاحتياجات)؛

(النشاط ١-٢) توفير دورة تدريبية إقليمية بشأن نظام الحسابات البيئية الاقتصادية لفائدة الكيانات الإحصائية الوطنية للدول الجزرية الصغيرة النامية في منطقة آسيا والمحيط الهادئ؛

(النشاط ١-٣) توفير التدريب على الصعيد دون الإقليمي (ميلانيزيا وبولينيزيا وميكرونيزيا وتيمور - ليشتي وملديف) على تنفيذ نظام الحسابات البيئية الاقتصادية من أجل واضعي السياسات؛

(النشاط ٢-١) تنظيم اجتماعات أفرقة خبراء، وإعداد منشور تضمن منهجية بشأن التقييم الاقتصادي لعدم المساواة بين الجنسين والعنف الموجه ضد المرأة في الدول الجزرية الصغيرة النامية. وسينتج عن ذلك منشور ومنهجية يخصان الدول الجزرية الصغيرة النامية من أجل التقييم الاقتصادي لعدم المساواة بين الجنسين والعنف الموجه ضد المرأة؛

(النشاط ٢-٢) تنظيم حلقة عمل إقليمية (كيانات قطاع الشؤون المالية والقطاع الاجتماعي) من أجل زيادة الوعي وتطوير القدرات التقنية في منهجية التقييم الجنساني؛

(النشاط ٢-٣) تقديم المساعدة التقنية داخل البلد لدعم تقدير تكاليف برنامج لمكافحة عدم المساواة بين الجنسين والعنف الموجه ضد المرأة;

(النشاط ٣-١) تنظيم اجتماعي فريق خبراء بشأن منهجيات وسياسات تقدير التكاليف وأدوات دعم اتخاذ القرارات من أجل إدماج الركائز الاقتصادية والاجتماعية والبيئية للتنمية المستدامة في منطقة آسيا والمحيط الهادئ وفي منطقة المحيط الهادئ دون الإقليمية؛

(النشاط ٣-٢) إعداد مشاريع رائدة لاستخدام منهجية المشروع في دورات التخطيط الوطنية في بلدين في منطقة المحيط الهادئ؛

(النشاط ٣-٣) تنظيم حوار بشأن سياسات للدول الجزرية الصغيرة النامية في منطقة آسيا والمحيط الهادئ من أجل إشراك الوزراء (المالية والتخطيط) وأمناء دائمين في التخطيط الوطني المتكامل للتنمية المستدامة؛

(النشاط ٣-٤) إنشاء منصة معارف لخطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥ للدول الجزرية الصغيرة النامية في منطقة آسيا والمحيط الهادئ من أجل البيانات وتسجيل خط الأساس ورصد وتبادل الخبرات بشأن التقييم الاقتصادي لرأس المال الطبيعي وعدم المساواة بين الجنسين والعنف القائم على أساس نوع الجنس.

ألف عين – تعزيز الترابط بين البلدان الواقعة في جنوب ووسط آسيا، لا سيما البلدان غير الساحلية وأقل البلدان نموا، من أجل وصلها بشبكات النقل والتجارة الإقليمية ودون الإقليمية

اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ، بالاشتراك مع اللجنة الاقتصادية لأوروبا (٦٣٢ ٠٠٠ دولار)

معلومات أساسية

٢٣٦ – تشمل المناطق المتاخمة جغرافيا لجنوب ووسط آسيا عددا من البلدان غير الساحلية وأقل البلدان نموا والبلدان الغنية بالموارد الطبيعية وبعض الاقتصادات الأسرع نموا ذات الهياكل الاقتصادية المتكاملة للغاية. بيد أن ما يعوق التجارة الأقاليمية داخل تلك المناطق وفيما بينها هي التكاليف الأعلى من تلك المطبقة على تجارتها مع الاتحاد الأوروبي، وذلك إلى حد كبير بسبب سوء وسائل النقل التي لا تسمح لها بالاستفادة من القرب الجغرافي.

٢٣٧ – ولا يزال الترابط بين المناطق دون الإقليمية في وسط وجنوب آسيا غير كاف بسبب ضعف ظروف الهياكل الأساسية والوصلات الناقصة والافتقار إلى اتفاقات المرور العابر وتيسير النقل. وقد أنشئت عدة تجمعات متداخلة للتعاون الإقليمي في المنطقتين دون الإقليميتين، وهما رابطة جنوب آسيا للتعاون الإقليمي ومبادرة خليج البنغال للتعاون التقني والاقتصادي المتعددة القطاعات ومنظمة التعاون الاقتصادي، بالإضافة إلى برنامج الأمم المتحدة الخاص المعني باقتصادات وسط آسيا وبرامج التعاون الاقتصادي الإقليمي لوسط آسيا. وقد اقترحت كل من هذه التجمعات الفرعية ممرات للنقل دون الإقليمي خاصة بها من أجل تعزيز الترابط بين جميع الدول الأعضاء فيها. وأظهر التحليل الذي أجرته مؤخرا اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ أن البلدان في المنطقة يمكن أن تستفيد من العناصر الشبكية الخارجية بدرجة أكبر من خلال إدماج ممرات النقل دون الإقليمية.

٢٣٨ – واستنادا إلى هذه الخلفية، يسعى تواصل المشروع إلى المساهمة في قدرات البلدان في المنطقتين دون الإقليميتين بغية تعزيز قدرتها على الترابط من خلال نهج مبتكر يشمل ما يلي: (أ) ربط شبكات الطرق والسكك الحديدية دون الإقليمية الحالية والمقترحة على طول الطريق البري الآسيوي الرئيسي وخطوط السكك الحديدية عبر الآسيوية وممرات روابط طرق النقل بين أوروبا وآسيا القائمة على الحد الأدنى من الاستثمارات، (ب) وتيسير حركة السلع على امتداد هذه الممرات على نحو يعود بالمنفعة المتبادلة خاصة لما فيه خير البلدان غير الساحلية وأقل البلدان نموا في هذه المناطق دون الإقليمية. وعلاوة على ذلك، سيقوم المشروع أيضا، من أجل تعظيم الفوائد الاقتصادية لتحسين الترابط، باستكشاف إمكانيات تيسير التجارة والاستثمار من خلال إنشاء ممرات اقتصادية على المعابر الحدودية التي يمكن أن تكون ذات أهمية خاصة للبلدان الخارجة من النزاع، مثل أفغانستان، التي تسعى إلى إعادة بناء اقتصاداتها من خلال تحسين الترابط مع الأسواق الناشئة في المنطقة، مما يمكن أن يوفر مكاسب اقتصادية مهمة ويساعد على استعادة السلام والاستقرار.

٢٣٩ - وسوف يسهم المشروع في تنفيذ برنامج عمل اسطنبول لصالح أقل البلدان نموا وبرنامج عمل ألماتي اللذين تم التأكيد عليهما بشكل كبير في الوثيقة الختامية لمؤتمر الأمم المتحدة للتنمية المستدامة. وعلاوة على ذلك، يستجيب للنداءات العديدة من جانب الدول الأعضاء في اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ واللجنة الاقتصادية لأوروبا في المناطق دون الإقليمية في جنوب آسيا وجنوب غرب آسيا ووسط آسيا من أجل زيادة التركيز على أنشطة بناء قدرات الدول الأعضاء لتحسين الترابط بين البلدان غير الساحلية وأقل البلدان نموا والشركاء الإقليميين ودون الإقليميين.

٢٤٠ - وينبني المشروع على النتائج الملموسة لما تقوم به اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ واللجنة الاقتصادية لأوروبا من عمل في تيسير النقل والتجارة والاستفادة منه. وقد وضعت اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ خرائط الطريق البري الآسيوي الرئيسي وطريق السكك الحديدية العابرة لآسيا ويسرت الاتفاقات الدولية بناء على ذلك. وتعمل حاليا على وضع اتفاق دولي بشأن الموانئ الجافة من أجل تيسير النقل المتعدد الوسائط. وتضطلع اللجنة الاقتصادية لأوروبا بإدارة مشروع ممرات روابط طرق النقل بين أوروبا وآسيا، وتيسر اتفاقيات واتفاقات النقل الداخلي، بما فيها تلك المتعلقة بالنقل الأوروبي - الآسيوي، وقد اضطلعت بدراسات شملت، في جملة أمور، مدى أهمية ممرات النقل المختلفة والطرق التي تربط المناطق الداخلية بالموانئ البحرية وما يتصل بها من تكاليف. وسينبني المشروع أيضا على أدوات تيسير النقل والتجارة الهامة التي اشتركت في وضعها اللجنة الاقتصادية لأوروبا واللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ، بما في ذلك الأدلة والمواد التدريبية اللازمة لتحليل عملية سير الأعمال وتبسيطها وأتمتة وثائق التجارة والنقل وتبسيطها وأتمتتها.

هدف المنظمة: تعزيز قدرات الدول الأعضاء في جنوب آسيا وجنوب غرب آسيا ووسط آسيا، ولا سيما أقل البلدان نموا والبلدان غير الساحلية، على تخطيط وتنفيذ التدابير الرامية إلى تعزيز الترابط داخل الأقاليم وفيما بينها وتسخير إمكاناتها الاقتصادية من أجل تنمية شاملة ومستدامة	**موجز الميزانية** (بآلاف دولارات الولايات المتحدة)	
	المساعدة المؤقتة العامة	٣٠,٠
	الخبراء الاستشاريون	١٣٣,٠
	اجتماع فريق الخبراء	٦٦,٠
العلاقة بالخطة البرنامجية لفترة السنتين ٢٠١٤-٢٠١٥ والأهداف الإنمائية للألفية: الشؤون الاقتصادية والاجتماعية، البرنامج الفرعي ٦ (السياسات الإنمائية والتحليل الإنمائي)؛ الأهداف الإنمائية للألفية ١-٨	السفر	٩٦,٠
	الخدمات التعاقدية	٢٢,٠
	مصروفات التشغيل	٢١,٠
	حلقات العمل/التدريب	٢٦٤,٠
	المجموع	٦٣٢,٠

الإنجازات المتوقعة من الأمانة العامة	مؤشرات الإنجاز
(الإنجاز المتوقع ١) تعزيز نطاق الوعي لدى المسؤولين الحكوميين والتجمعات الإقليمية والمؤسسات المالية بشأن خيارات الترابط الممكنة وفوائدها الاقتصادية والاجتماعية، بما في ذلك فرص التجارة الأقاليمية	(مؤشر الإنجاز ١-١) زيادة في عدد المبادرات المقدمة من الدول الأعضاء وغيرها من أصحاب المصلحة في المناطق دون الإقليمية لتعزيز الترابط بمعالجة الاختناقات بعدة وسائل منها المناقشات الحكومية الدولية
(الإنجاز المتوقع ٢) زيادة مهارات المسؤولين الحكوميين والتجمعات الإقليمية والمؤسسات المالية من أجل وضع وتنفيذ التدابير الرامية إلى تعزيز الترابط في المنطقة من خلال تطبيق المعايير وأفضل الممارسات لتيسير التجارة والنقل على المعابر الحدودية وعلى طول الممرات الاقتصادية الرئيسية التي تم تحديدها	(مؤشر الإنجاز ٢-١) إفادة ٧٥ في المائة على الأقل من أصحاب المصلحة المشاركين في المشروع بأنهم قادرون على تخطيط وتنفيذ أكثر فعالية للمبادرات والتدابير التي تعزز الترابط من أجل التجارة والنقل نتيجة مشاركتهم في أنشطة المشروع
	(مؤشر الإنجاز ٢-٢) زيادة في عدد الاتفاقات المبرمة بين الدول الأعضاء وفي الانضمام إلى الاتفاقيات الدولية المتعلقة بتيسير النقل والتجارة من قبل البلدان في المنطقتين دون الإقليميتين
	(مؤشر الإنجاز ٢-٣) زيادة في عدد مشاريع البنية التحتية للنقل الممولة من المصارف الإقليمية والمؤسسات المتعددة الأطراف والحكومات الوطنية في المناطق دون الإقليمية

الأنشطة الرئيسية

٢٤١ - تشمل الأنشطة الرئيسية للمشروع ما يلي:

(النشاط ١-١) تحديد ممرات الطرق والسكك الحديدية الرئيسية المحتملة على طول شبكتي وممرات روابط طرق النقل بين أوروبا وآسيا الرئيسية في مناطق جنوب ووسط آسيا دون الإقليمية، بما في ذلك تلك التي اقترحتها رابطة جنوب آسيا للتعاون الإقليمي ومكتب التعاون الاقتصادي ومبادرة خليج البنغال للتعاون التقني والاقتصادي المتعدد القطاعات، مع التركيز بوجه خاص على تعزيز الترابط لصالح أقل البلدان نموا والبلدان النامية غير الساحلية في المنطقة دون الإقليمية؛ وتقدير تكاليف التجارة بسبب الاختناقات الشبكية (المادية وغير المادية)؛ وتقييم الفوائد المحتملة، ولا سيما بالنسبة للبلدان الأقل نموا والبلدان النامية غير الساحلية باستخدام النماذج الاقتصادية النوعية والكمية في مجالات من قبيل إيجاد فرص العمل عن طريق زيادة النشاط الاقتصادي وإعادة توجيه التدفقات التجارية من خلال تعزيز القدرة على المنافسة وزيادة الدخل عن طريق توفير خدمات النقل واللوجستيات الدولية؛

(النشاط ١-٢) تنظيم اجتماعين لفريق خبراء (اجتماع لكل من ممرات الطرق والسكك الحديدية) لاختيار الممرات البرية والحديدية التي من شأنها أن تزيد إلى أقصى حد الفوائد الاقتصادية للدول الأعضاء، ولا سيما البلدان النامية غير الساحلية وأقل البلدان نموا؛

(النشاط ١-٣) تنظيم حوار بشأن السياسات بين أصحاب المصلحة الرئيسيين والمؤسسات المالية الإقليمية والمتعددة الأطراف من قبيل البنك الدولي ومصرف التنمية الآسيوي والبنك الإسلامي للتنمية، وكذلك التجمعات الإقليمية، وهي رابطة جنوب آسيا للتعاون الإقليمي ومنظمة التعاون الاقتصادي ومبادرة خليج البنغال للتعاون التقني والاقتصادي المتعدد القطاعات، وممر النقل بين أوروبا ومنطقة القوقاز وآسيا، من أجل تعزيز وعيها بخيارات الترابط الممكنة وفوائدها الاقتصادية والاجتماعية، بما في ذلك فرص التجارة الأقاليمية القائمة، لأغراض الدعوة في مجال السياسات، وبناء الرأي العام استنادا إلى العمل المنجز في إطار النشاطين ١-١ و ١-٢؛

(النشاط ٢-١) تحديد التحديات التي تواجه تطوير ممرات السكك الحديدية والطرق المختارة فيما يتعلق بما يلي: (أ) أوجه القصور في الهياكل الأساسية؛ (ب) تيسير التجارة والنقل، ولا سيما تيسير عبور الحدود بعدة وسائل منها تعاون أصحاب المصلحة والتبادل الآلي للمعلومات وإعداد مقترحات للتنفيذ؛ وإعداد مواد تدريبية وأدلة من أجل بناء قدرات المسؤولين الحكوميين باستخدام نتائج الدراسات والمخزونات الموجودة من المواد التدريبية التي أعدتها اللجنة الاقتصادية لأوروبا واللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ؛

(النشاط ٢-٢) دراسة الصكوك القانونية المتاحة (المتعددة الأطراف والإقليمية والثنائية) والترتيبات الدولية لدخول المركبات والبضائع والسائقين في إقليم بلد للأغراض الثنائية و/أو أغراض المرور العابر؛ ودراسة العمليات التجارية، القائمة واللازمة، في بلدان جنوب ووسط آسيا لتشغيل ممرات الطرق والسكك الحديدية المحددة في إطار النشاط ١-٢؛

(النشاط ٢-٣) تنظيم حلقتي عمل دون إقليميتين لبناء القدرات باستخدام مواد وأدلة تدريبية جرى إعدادها في إطار النشاطين ٢-١ و ٢-٢ بالتعاون مع الشركاء الإنمائيين دون الإقليميين من قبيل مصرف التنمية الآسيوي والبنك الإسلامي للتنمية، وبالاستناد إلى الأدلة والمواد التدريبية القائمة التي أعدتها اللجنة الاقتصادية لأوروبا واللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ.

ألف فاء – تعزيز القدرة الإحصائية للبلدان الأعضاء في اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا في مجال إعداد ونشر المؤشرات الاقتصادية القصيرة الأجل للنمو المستدام

اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا، بالتعاون مع إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية/الشعبة الإحصائية في الأمم المتحدة واللجنة الاقتصادية لأفريقيا وصندوق النقد الدولي (٠٠٠ ٥١٨ دولار)

معلومات أساسية

٢٤٢ - تؤثر تقلبات الاقتصاد الكلي القصيرة الأجل بشكل متزايد في الرفاه الاجتماعي والاقتصادي للأشخاص في البلدان في جميع أنحاء العالم. وفي الوقت الذي تقع فيه الصدمات والأزمات وحالات الطوارئ الاقتصادية المتعددة على الصعد العالمي والإقليمي والوطني، تكافح البلدان النامية بصفة خاصة من أجل الحفاظ على المكاسب الإنمائية الثمينة وتسارع بالتكيف مع الحقائق الاقتصادية الجديدة وأثرها على التقدم الاقتصادي والإنفاق الاجتماعي. وفي منطقة اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (الإسكوا) بوجه خاص، أصبحت المسائل المتعلقة بالسياسات قصيرة الأجل أكثر أهمية بالنسبة لواضعي السياسات في سعيهم إلى توجيه اقتصاداتهم على المدى القصير وتوجيه التنمية المستدامة في بلدانهم على المدى الأطول. وتدل الأزمات الغذائية والمالية وأزمات الطاقة التي وقعت مؤخرا، ناهيك عن الأحوال السياسية والأمنية السريعة التغير في العديد من البلدان، على الحاجة إلى مجموعة دنيا من مؤشرات ''الإنذار المبكر'' الاقتصادية القصيرة الأجل، التي تُكيف حسب المنطقة، وتكون قادرة على توفير معلومات سريعة وموثوقة ويسهل الوصول إليها عن حالة الاقتصاد والدورة الاقتصادية.

٢٤٣ - ومع ذلك، بسبب الافتقار إلى بيانات اقتصادية فصلية وشهرية في معظم البلدان الأعضاء في الإسكوا، يواجه واضعو السياسات صعوبات في قياس آثار التطورات الاقتصادية القصيرة الأجل وتوقعها. وحتى في بعض البلدان التي يجري فيها تجميع المؤشرات القصيرة الأجل، لا يتم تعديل تلك المؤشرات موسميا بحيث تراعي، على سبيل المثال، معدل الإنتاج الصناعي الشهري والحسابات القومية الربع سنوية أو إحصاءات العمالة. ولا يسبب هذا العجز عن إعداد وتحليل ونشر البيانات الاقتصادية القصيرة الأجل نقصا في المعرفة لواضعي السياسات والخبراء الاقتصاديين فحسب، وإنما أيضا لوسائط الإعلام والجمهور عامة.

٢٤٤ - ودعا البيان البرنامجي لإدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية/الشعبة الإحصائية في الدورة الأربعين للجنة الإحصائية، المعقودة في عام ٢٠٠٩ إلى وضع مبادرات إحصائية سريعة ومنسقة من جانب البلدان والمنظمات الدولية استجابة للأزمة الاقتصادية والمالية العالمية. ونظمت الشعبة الإحصائية، بالاشتراك مع المكتب الإحصائي للجماعات الأوروبية، حلقتين دراسيتين دوليتين عقدتا في أوتاوا في أيار/مايو ٢٠٠٩، وفي هولندا في كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٩، بشأن منهجية استحداث مؤشرات عالية الجودة للإنذار المبكر والدورات الاقتصادية، وقابليتها للمقارنة دولياً، واستراتيجية الاتصالات المتعلقة بهذه المؤشرات. واقتُرح

نموذج عالمي للمؤشرات القصيرة الأجل المتعلقة بأداء الاقتصاد الحقيقي والأسواق المالية من أجل وضع إحصاءات الرصد الفعال شمل ١٢ فئة: الحسابات القومية، ومؤشرات الإنتاج والدوران، والأسعار، وسوق العمل، والقطاعات الخارجية، المالية وغير المالية وقطاع الأسر المعيشية، والقطاع الحكومي العام ومؤشرات الأسواق المالية وأسواق العقارات، والمزاج الاقتصادي العام. وأجرت الشعبة الإحصائية تقييما في عام ٢٠١٠ لمدى توافر وتواتر ودورية تلك المؤشرات القصيرة الأجل وحسن توقيتها.

٢٤٥ - وتمشيا مع الجهود الدولية الجارية لبناء القدرات، تقترح الإسكوا المشروع الحالي لمساعدة البلدان الأعضاء في تحديد قائمة أساسية مكونة من ثمانية مؤشرات اقتصادية قصيرة الأجل وفقا لخمس مجالات ذات أولوية في إطار مسؤوليات المكاتب الإحصائية الوطنية. وبينما سيستهدف المشروع جميع البلدان الأعضاء في الإسكوا عموما، سوف تركز المساعدة التقنية على سبعة منها مع مراعاة الهياكل الأساسية القائمة على الصعيد الوطني وقدرات المكاتب الإحصائية الوطنية المعنية، لكفالة إمكانية تنفيذ المشروع وأثره. وتغطي البلدان السبعة التي تم التركيز عليها مناطق دون إقليمية مختلفة ومستويات متباينة من الدخل وبلدانا تشهد حالة نزاع من أجل تبادل المعارف والدروس المستفادة بين البلدان إلى أقصى حد. وهذه البلدان هي الأردن وتونس ودولة فلسطين وعمان وقطر ولبنان ومصر. وعند إنجاز المشروع، من المتوقع أن تقوم جميع البلدان السبعة بإعداد المؤشرات الاقتصادية القصيرة الأجل المختارة في الوقت المناسب، بأشكال ميسورة ومفيدة من الناحية التحليلية ومصنفة حسب نوع الجنس، كلما كان ذلك ممكنا، وباستخدام أحدث أدوات تكنولوجيا المعلومات.

٢٤٦ - وسيكفل التعاون مع الشعبة الإحصائية أن تصب الدروس المستفادة والمنهجيات القائمة والمؤشرات المتفق عليها على الصعيد العالمي في العمل الذي سيتم إنجازه في بلدان الإسكوا. وسيشارك خبراء اللجنة في عملية التنمية الاقتصادية والعولمة من أجل كفالة جودة المؤشرات من خلال المشاركة في الاجتماعات المشتركة بين الوكالات واجتماعات أفرقة الخبراء وتقديم المساعدة التقنية إلى البلدان والتنسيق مع وكالات الأمم المتحدة ذات الصلة والشعب المعنية بوضع السياسات داخل الإسكوا. وستدخل الإسكوا أيضا في شراكة مع اللجنة الاقتصادية لأفريقيا لتنسيق الأنشطة في البلدان العربية الخمسة الأعضاء الواقعة في شمال أفريقيا التي تتمتع بعضوية اللجنتين على السواء. وأخيرا، ستدخل الإسكوا في شراكة مع مركز المساعدة التقنية للشرق الأوسط التابع لصندوق النقد الدولي بشأن أنشطة بناء القدرات والوثائق المنهجية.

هدف المنظمة: تعزيز القدرة الإحصائية للحكومات في البلدان الأعضاء في الإسكوا على إعداد ونشر المؤشرات الاقتصادية القصيرة الأجل ذات الأولوية من أجل دعم قدرة صانعي القرار على التنبؤ بالسياسات اللازمة لكفالة التنمية الشاملة والمنصفة والمستدامة، وعلى تصميم هذه السياسات وتنفيذه

العلاقة بالخطة البرنامجية لفترة السنتين ٢٠١٤-٢٠١٥ والأهداف الإنمائية للألفية: التنمية الاقتصادية والاجتماعية في غربي آسيا، البرنامج الفرعي ٥ (استخدام الإحصاءات في وضع سياسات تستند إلى الأدلة)؛ الشؤون الاقتصادية والاجتماعية، والبرنامج الفرعي ٤ (الإحصاءات)؛ والتنمية الاقتصادية والاجتماعية في أفريقيا، البرنامج الفرعي ٩ (الإحصاءات)؛ قرارا الجمعية العامة ٥٥/١٦٢ و ٥٦/٩٥ (متابعة نتائج مؤتمر قمة الألفية)؛ الهدفان ١ و ٨ من الأهداف الإنمائية للألفية

موجز الميزانية

(بآلاف دولارات الولايات المتحدة)

المساعدة المؤقتة العامة	٣٦,٨
الخبراء الاستشاريون	١٠٩,٣
اجتماع فريق الخبراء	٤٠,٧
السفر	٨٠,٤
الخدمات التعاقدية	٣٦,٠
مصروفات التشغيل	٦٠,٠
المعدات	٢٠,٠
حلقات العمل/التدريب	١٨٨,٨
المجموع	٥١٨,٠

الإنجازات المتوقعة من الأمانة العامة	مؤشرات الإنجاز
(الإنجاز المتوقع ١) التوصل إلى توافق آراء بشأن مجموعة إقليمية ودون إقليمية من المؤشرات الاقتصادية الأساسية القصيرة الأجل حسب الأولوية الاقتصادية	(مؤشر الإنجاز ١-١) عدد بلدان الإسكوا (بما لا يقل عن سبعة) التي تقوم بتحديد الاحتياجات والأولويات الوطنية بشأن المؤشرات الاقتصادية قصيرة الأجل ومصادر وأساليب التجميع والنشر
	(مؤشر الإنجاز ١-٢) تحديد مجموعة أساسية مشتركة من ثمانية مؤشرات قصيرة الأجل وفقا للأولويات الإقليمية المحددة من داخل النموذج العالمي أو خارجه، للتقدير والنشر بمعدل تواتر متفق عليه
(الإنجاز المتوقع ٢) تحسين قدرة الحكومات في البلدان الأعضاء في الإسكوا على جمع الأساليب المستخدمة في وضع المؤشرات الاقتصادية القصيرة الأجل واستحداثها وتقييمها ونشرها وفقا لمعايير دولية	(مؤشر الإنجاز ٢-١) زيادة في عدد المكاتب الإحصائية الوطنية في البلدان الأعضاء في الإسكوا التي تستخدم معايير ومنهجيات موحدة لجمع وتقدير المؤشرات الاقتصادية الأساسية القصيرة الأجل

الإنجازات المتوقعة من الأمانة العامة	مؤشرات الإنجاز
	(مؤشرات الإنجاز ٢-٢) زيادة في عدد المكاتب الإحصائية الوطنية في البلدان الأعضاء في الإسكوا التي تنشر سلسلة زمنية موثوقة ومتجانسة، ومؤشرات اقتصادية أساسية قصيرة الأجل معدلة موسميا
(الإنجاز المتوقع ٣) زيادة استخدام المؤشرات الاقتصادية القصيرة الأجل لرصد التنمية الاقتصادية والتقدم المحرز من قبل واضعي السياسات ودوائر الأعمال التجارية، ومؤسسات البحوث وغيرها من مستعملي الإحصاءات وأثر استخدام تدابير الدعم المتصلة بالتجارة في قطاع التصدير والنمو على صعيد الاقتصاد الكلي	(مؤشر الإنجاز ٣-١) زيادة في عدد البلدان التي تستخدم المؤشرات الاقتصادية القصيرة الأجل لرصد التقلبات الاقتصادية على النحو المبين من خلال تقرير اللجنة الاقتصادية لأوروبا المتعلق بالإحصاءات الاقتصادية القصيرة الأجل في رابطة الدول المستقلة وبلدان غرب البلقان

الأنشطة الرئيسية

٢٤٧ - ستشمل الأنشطة الرئيسية للمشروع ما يلي:

(النشاط ١-١) إجراء دراسة استقصائية لتقييم الاحتياجات بشأن الأولويات الإقليمية للمؤشرات الاقتصادية القصيرة الأجل والأساليب والممارسات الحالية المتبعة في الإعداد والنشر على الصعيد الوطني في البلدان الأعضاء في الإسكوا؛

(النشاط ١-٢) تنظيم اجتماع لفريق خبراء لتحديد ثمانية مؤشرات اقتصادية أساسية قصيرة الأجل؛

(النشاط ١-٣) إعداد نشرة توجيهات، بالتنسيق مع المكاتب الإحصائية الوطنية، بشأن عمليات إنتاج ونشر الإحصاءات الاقتصادية الرئيسية القصيرة الأجل التي تم اختيارها. وستنشر هذه الوثيقة باللغتين الإنكليزية والعربية، وسيكون الهدف منها دعم تكرار المشروع وجهود المتابعة في المنطقة؛

(النشاط ٢-١) تقديم الخدمات الاستشارية لوضع المجموعات الرئيسية والأساسية من الإحصاءات الاقتصادية القصيرة الأجل التي تم تحديدها في البلدان المستهدفة المختارة؛

(النشاط ٢-٢) تنظيم ثلاث حلقات عمل لبناء القدرات من أجل تعزيز الخبرة وتدريب الموظفين في المكاتب الإحصائية الوطنية في مجال إعداد مجموعة من المؤشرات الأساسية الإقليمية ودون الإقليمية القصيرة الأجل، بما في ذلك تجميع السلاسل الزمنية الطويلة، وإعادة الحساب بالرجوع إلى الحسابات السابقة، والتنبؤ بنقاط التحول والأرقام القياسية للقيمة حسب الفترة الزمنية الأصلية/الفترة الزمنية السابقة وتحديد عناصر السلسلة الزمنية والتقديرات العاجلة؛

(النشاط ٢-٣) وضع مجموعة أدوات لجمع ونشر البيانات الوطنية للإحصاءات الاقتصادية القصيرة الأجل تشمل معدات الحاسوب وبرامجيات التطبيقات وفهرسا للبيانات الوصفية وأدوات النشر؛

(النشاط ٣-١) تنظيم جولات دراسية داخل المنطقة لتبادل المعارف وتعلم أفضل الممارسات؛

(النشاط ٣-٢) تنظيم حلقة عمل إقليمية لتقييم المشروع وتبادل الدروس المستفادة داخل المنطقة ومع المناطق الأخرى في مجال تجميع ونشر واستخدام الإحصاءات القصيرة الأجل واستعمالها في وضع السياسات.

ألف صاد - تعزيز القدرات الوطنية من أجل وضع سياسات سكانية وإنمائية متكاملة ومستدامة وشاملة في المنطقة العربية

اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا، بالتعاون مع اللجنة الاقتصادية لأفريقيا وصندوق الأمم المتحدة للسكان (٧١٤ ٠٠٠ دولار)

معلومات أساسية

٢٤٨ - تتطلب التنمية المستدامة اعتماد سياسات سكانية وإنمائية قوية ومتكاملة تضع التنمية البشرية في صميم النمو الاقتصادي المتوازن. وتعكس السياسات السكانية والإنمائية الفعالة الحقائق الديمغرافية لكفالة تخصيص الموارد بصورة كافية وفعالة بغية تحسين نوعية حياة فئات اجتماعية ديمغرافية محددة، مثل الشباب، والمسنين، والمهاجرين. كما تشجع الاتجاهات السكانية المواتية للتنمية عن طريق الحد من النمو السكاني السريع وما يترتب عليه من ضغوط على الموارد والخدمات الاجتماعية والبيئة.

٢٤٩ - وقد أنشأت معظم الحكومات العربية مجالس للسكان لتعمل بوصفها الآلية الوطنية لتصميم السياسات السكانية وسياسات التنمية الاجتماعية والتأثير فيها. وتقوم هذه الأجهزة، التي تخضع لإشراف الوزارات التنفيذية، بدور مزدوج يتمثل في تنسيق التنفيذ والإبلاغ فيما بين الأجهزة الحكومية بشأن مسائل محددة تتعلق بالسكان والسياسات الاجتماعية. ومع ذلك، تواجه مجالس السكان العربية أوجه قصور أساسية تتعلق بقدراتها على الوفاء بولاياتها، ولا تتواصل في معظم الحالات مع الجهات الفاعلة في المجتمع المدني لأصحاب المصلحة الرئيسيين في مجال التنمية الاجتماعية.

٢٥٠ - وفي معظم بلدان المنطقة العربية، تضطلع الجهات الفاعلة في المجتمع المدني بالفعل بدور هام في تقديم الخدمات، والوصول إلى المجتمعات المحلية المهمشة والمعزولة وتوفير ما يلزم من دعم وخدمات في المجالين الاقتصادي والاجتماعي متى عجزت الدولة عن القيام بذلك في الغالب. ويوفر لها تفاعلها مع هذه المجتمعات المحلية بصفة يومية رؤية عميقة للتحديات التي تواجهها مختلف فئات السكان ويزودها بالمعرفة العملية اللازمة على الصعيد المحلي لإيجاد حلول ذات صلة. ومع ذلك، فإن الجهات الفاعلة في المجتمع المدني ليس لها كلمة مسموعة

في عمليات وضع السياسات في المنطقة، ولا يتم إشراكها في تخطيط السياسات السكانية والإنمائية ورصدها وتقييمها إلا إذا كان ذلك لحالات خاصة، رهنا بتوافر الموارد ودعم الجهات المانحة. ويرجع غياب أي صوت مسموع لها إلى حد كبير إلى عدم تحديد أولويات مشتركة بين المجتمع المدني وواضعي السياسات وغياب الهياكل المؤسسية اللازمة لاستضافة وتعزيز الحوار بين الحكومة والمجتمع المدني. وتنتج عن ذلك سياسات لا يمكن أن يكون لها سوى تأثير جزئي نظرا لعدم استغلال المعارف التكميلية المحددة للجهات الفاعلة في المجتمع المدني وقدرتها على الإرشاد والتنفيذ والرصد وتقييم التحديات في مجالي السكان والتنمية المستدامة.

٢٥١ - وإذ يعترف رؤساء مجالس السكان الوطنية في البلدان العربية بهذا القصور فقد دعوا البلدان العربية إلى تعزيز الشراكة مع المجتمع المدني على الصعيدين الوطني والإقليمي في إعلان الدوحة الصادر عن المؤتمر العربي للسكان والتنمية لعام ٢٠٠٩. كما يلاحظ مؤتمر التنمية المستدامة (ريو+٢٠) في وثيقته الختامية أن إيجاد بيئة مواتية لإشراك المجتمع المدني في أنشطة التنمية المستدامة، بما في ذلك تنفيذ برنامج عمل المؤتمر الدولي للسكان والتنمية هو أمر ضروري لنجاح هذه الأنشطة.

٢٥٢ - وإذ يستغل المشروع الزخم المتولد عن انخراط المجتمع المدني وتجدد الحوار الوطني الناشئ عن انطلاق الربيع العربي، فإنه سيبني على استنتاجات عملية استعراض برنامج عمل المؤتمر الدولي للسكان والتنمية إلى ما بعد عام ٢٠١٤ في الدول العربية ونهجه التشاركي الخاص المنطلق من القاعدة والمراعي للاعتبارات الجنسانية من أجل إنشاء شراكات مستدامة بين مجالس السكان الوطنية والجهات الفاعلة في المجتمع المدني. وسيطلق المشروع جولات حوار تتعلق بالسياسات الوطنية ويدعمها في خمسة بلدان من البلدان الأعضاء في الإسكوا. وسيقوم اختيار هذه البلدان على أساس نتائج التقييمات الجارية للتقدم المحرز في إنجاز برنامج عمل المؤتمر الدولي للسكان والتنمية، بما في ذلك الدراسة الاستقصائية العالمية التي يضطلع بها صندوق الأمم المتحدة للسكان بالتعاون مع اللجان الإقليمية. وستشمل هذه البلدان أقل البلدان نموا والبلدان المتوسطة الدخل بغية كفالة تبادل الخبرات والتعلم من الأقران والتعاون فيما بين بلدان المنطقة. وستهدف جولات الحوار المتعلقة بالسياسات إلى تحديد الأولويات السكانية والإنمائية على الصعيد الوطني، والمشاركة في عملية بناءة وتعاونية لوضع وتنفيذ سياسات سكانية وإنمائية متكاملة وشاملة ومستدامة، ورصد وتقييم أثرها.

٢٥٣ - وستتولى الإسكوا زمام القيادة في هذا المشروع الذي مدته ثلاث سنوات وستعزز الشراكات التي تمت، من خلال عملية استعراض برنامج عمل المؤتمر الدولي للسكان والتنمية لعملية الاستعراض إلى ما بعد عام ٢٠١٤، مع صندوق الأمم المتحدة للسكان واللجنة الاقتصادية لأفريقيا وجامعة الدول العربية. وإضافة إلى ذلك ستقوم جامعة الدول العربية بتسهيل الاتصالات مع مجالس السكان الوطنية في البلدان العربية.

هدف المنظمة: بناء قدرات مجالس السكان الوطنية العربية والجهات الفاعلة في المجتمع المدني على الاشتراك في إدماج الأولويات السكانية الشاملة في السياسات الإنمائية ، بما في ذلك رصدها وتقييمها	**موجز الميزانية**	
	(بآلاف دولارات الولايات المتحدة)	
	المساعدة المؤقتة العامة	٣٥,٠
العلاقة بالخطة البرنامجية لفترة السنتين ٢٠١٤-٢٠١٥ والأهداف الإنمائية للألفية: التنمية الاقتصادية والاجتماعية في غربي آسيا، البرنامج الفرعي ٢ (التنمية الاجتماعية)، التنمية الاقتصادية والاجتماعية في أفريقيا، البرنامج الفرعي ١٠ (التنمية الاجتماعية) والأهداف الإنمائية للألفية ١-٨	الخبراء الاستشاريون	١٨٩,٩
	اجتماع فريق الخبراء	١٦,٢
	السفر	٦٣,٩
	الخدمات التعاقدية	٤٦,٨
	مصروفات التشغيل	٢,٦
	حلقات العمل/التدريب	٣٥٩,٦
	المجموع	٧١٤,٠

الإنجازات المتوقعة من الأمانة العامة	مؤشرات الإنجاز
(الإنجاز المتوقع ١) تعزيز قدرة مجالس السكان الوطنية والجهات الفاعلة في المجتمع المدني على تحديد الأولويات السكانية والإنمائية الرئيسية على الصعيدين الإقليمي والوطني	(مؤشر الإنجاز ١-١) زيادة في عدد المنتجات المعرفية التي توجه وتدعم الحوار الإقليمي والوطني بشأن السكان والتنمية وعمليات إصلاح السياسات التي تم البدء فيها في البلدان العربية المستهدفة
(الإنجاز المتوقع ٢) صياغة مقترحات لإصلاح السياسات في مجال السكان والتنمية التي تعكس الشراكة الوثيقة بين الجهات الفاعلة في الحكومة والمجتمع المدني والتزامها بتنفيذ خطط العمل الوطنية في البلدان الخمسة المستهدفة	(مؤشر الإنجاز ٢-١) زيادة في عدد الجهات الفاعلة في المجتمع المدني التي تتواصل مع النظراء الحكوميين في إطار الحوار بشأن السياسات وتبادل الخبرات والدراية الفنية
	(مؤشر الإنجاز ٢-٢) زيادة في عدد مقترحات السياسات المحددة التي تمت صياغتها و/أو اعتمادها في المجموعة المختارة من البلدان المستهدفة

الأنشطة الرئيسية

٢٥٤ - ستشمل الأنشطة الرئيسية للمشروع ما يلي:

(النشاط ١-١) تنظيم اجتماع إقليمي لفريق خبراء يضم خبراء إقليميين ووطنيين من بينهم خبراء من المجتمع المدني في مجال السكان والتنمية من أجل تحديد الثغرات في المعارف والقدرات ووضع منهجية مشتركة لجمع البيانات واستعراضها وتحليلها على الصعيدين الإقليمي والوطني؛

(النشاط ١-٢) إعداد دراسات قطاعية وطنية بشأن قضايا السكان والتنمية في خمسة بلدان عربية؛

(النشاط ١-٣) عقد حلقة عمل واحدة على الصعيد الوطني لكل بلد مستهدف لتدريب النظراء من الحكومة والمجتمع المدني على تحليل النتائج التي توصلت إليها الدراسات القطاعية، وتحديد مجالات الأولوية التي يتعين عرضها ومناقشتها في الحلقة الدراسية الإقليمية، بوسائل من بينها تقديم المساعدة التقنية إلى النظراء الوطنيين (الجهات الفاعلة في الحكومة والمجتمع المدني) في كل من البلدان الخمسة المستهدفة بغية تحليل البيانات التي جمعت، وتحديد الأولويات وإتمام عملية التقييم الوطني؛

(النشاط ١-٤) عقد حلقة دراسية إقليمية تضم ممثلين عن الحكومة (مجالس السكان الوطنية أو المؤسسات المماثلة) والجهات الفاعلة في المجتمع المدني العاملة في قضايا السكان والتنمية لاستعراض الدراسات القطرية في ضوء الممارسات الدولية السليمة والدروس المستفادة، ومناقشة المجالات ذات الأولوية العالية والاتفاق عليها (٢-٣) لأغراض إصلاح السياسات في البلدان الخمسة المستهدفة؛

(النشاط ٢-١) تنظيم جولات حوار بشأن السياسة العامة الوطنية في كل من البلدان الخمسة المستهدفة وتوفير التوجيه التقني إلى ممثلي الحكومة والجهات الفاعلة في المجتمع المدني من أجل: (أ) وضع مشروع ورقة سياسات بشأن كيفية التصدي للتحديات السكانية والإنمائية التي تم تحديدها، (ب) الاتفاق على خطة عمل وطنية؛

(النشاط ٢-٢) إعداد ونشر مجموعة أدوات تشمل المنتجات المعرفية الرئيسية (التقرير التجميعي والدراسات الوطنية) وتسلط الضوء على النتائج المحققة والتحديات المصادفة وخيارات السياسة العامة المتاحة أمام الحكومات العربية بشأن كيفية تحقيق المزيد من التواصل مع الأطراف الفاعلة في المجتمع المدني في مجال معالجة القضايا السكانية والإنمائية من خلال الجهود المنسقة جيدا الرامية إلى تحقيق الأهداف الإنمائية؛

(النشاط ٢-٣) تنظيم حلقة عمل إقليمية بشأن السكان والتنمية تحضرها جميع البلدان العربية الاثنين والعشرين من أجل عرض المنهجية المستخدمة في العمليات الوطنية الخمس وإمعان النظر في الدروس المستفادة، وتقييم مدى ملاءمتها للبلدان العربية الأخرى وتزويد هذه البلدان بالأدوات والمفاهيم، بما في ذلك توفير مجموعة من الأدوات وإتاحة إمكانية الوصول إلى شبكة من الممارسين في المنطقة لتقديم الدعم إلى عمليات مماثلة في جميع أنحاء المنطقة.

ألف قاف – تعزيز الاستثمارات في مجال الطاقة المتجددة للتخفيف من آثار تغير المناخ وتحقيق التنمية المستدامة

اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا، بالاشتراك مع اللجنة الاقتصادية لأوروبا (٦٣٢ ٠٠٠ دولار)

معلومات أساسية

٢٥٥ - تمثل مضاعفة حصة الطاقة المتجددة في مزيج الطاقة العالمي أحد من الأهداف الثلاثة المحددة في مبادرة توفير الطاقة المستدامة للجميع التي أطلقها الأمين العام. وتم التوصل إلى توافق عالمي في الآراء بأن تطوير تكنولوجيات الطاقة المتجددة مسألة حاسمة لثلاثة أسباب رئيسية مترابطة وهي: (أ) التخفيف من آثار تغير المناخ وحماية البيئة من الآثار الناجمة عن استخدام الوقود الأحفوري؛ (ب) وتحسين أمن الطاقة؛ (ج) وتشجيع التنمية الاقتصادية، وخاصة التنمية المرتبطة بالقطاعات الريفية والزراعية، أو بالابتكار والصناعات التحويلية المتقدّمة تكنولوجيًا.

٢٥٦ - وينطبق ذلك بصفة خاصة على المناطق النامية، حيث تعيش نسبة مئوية كبيرة من السكان في مجتمعات محلية ريفية معزولة تفتقر إلى خدمات الطاقة وتعاني من سوء الظروف الاجتماعية والاقتصادية، وحيث يمكن أن تضطلع الطاقة المتجددة بدور رئيسي في توفير تلك الخدمات في مجال الطاقة. ويمكن أن تسهم الطاقة المتجددة أيضا في تحقيق أمن الطاقة عبر تنويع مصادر مزيج الطاقة وتوفير الطاقة المستدامة للجميع. وتسهم هذه المشاريع أيضا في الجهود المبذولة للتخفيف من آثار تغير المناخ، التي يمكنها أن تستفيد من صناديق الكربون المتاحة. ولذلك، من المهم للغاية تعزيز السياسات الهادفة إلى إدماج الطاقة المستمدة من مصادر الطاقة المتجددة في مزيج الطاقة المتاح للبلدان الأعضاء في اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (الإسكوا) وغيرها من البلدان التي لها أوضاع طاقة مماثلة.

٢٥٧ - ومع أن حجم ونطاق الاستثمارات المخصصة لتوليد الطاقة الكهربائية من مصادر الطاقة المتجددة قد شهدا نموا سريعا خلال السنوات الأخيرة، فإن هناك عددا من الحواجز الماثلة أمام الاستثمارات التي تم تحديدها والتي تفسّر عدم بلوغ المستوى المطلوب من الاستثمارات اللازمة لخضرنة الاقتصاد حتى الآن. وحاليّا، تُموَّل التحسينات الفعالة من حيث التكلفة المدخَلة في مجال الطاقة المتجددة بصورة ذاتية عندما تكون الأوضاع الاقتصادية والتنظيمية مواتية في أسواق مختارة في جميع أرجاء العالم. غير أن البلدان النامية والبلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية تواجه تحديات كبيرة لاجتذاب الاستثمارات الخاصة في قطاع الطاقة المتجددة لعدة أسباب. أولا، ليست هنالك مصادر تمويل مكرسة لهذه الاستثمارات التي عادة ما تكون غير مألوفة للمصارف المحلية. وفضلا عن ذلك، فإن طبيعة مشاريع الطاقة المتجددة وحجم الاستثمارات المطلوبة تستوجب إتاحة فرص أمام المصارف والشركات التجارية للاستثمار في مشاريع الطاقة المتجددة عبر إنشاء صناديق استثمار قائمة على الشراكات بين القطاعين العام والخاص ومكرسة لهذا الغرض. وثانيا، يفتقر الخبراء المحليون إلى المعارف والخبرات الكافية لتحديد وصياغة مقترحات لمشاريع الاستثمار في الطاقة المتجددة. ولذلك، يتعين تطوير مهارات العاملين في القطاعين العام والخاص على الصعيد المحلي من أجل تحديد وصياغة

وتنفيذ المشاريع الاستثمارية في مجال الطاقة المتجددة. وأخيرا، ونظرا لعدم توفر دعم سياساتي ومؤسسي، لا يميل المستثمرون من القطاع الخاص إلى تمويل مشاريع الطاقة المتجددة. ويجب تقديم مساعدات محددة إلى السلطات البلدية والحكومات الوطنية لإدخال الإصلاحات اللازمة من أجل دعم هذه الاستثمارات.

٢٥٨ - وتقر البلدان الأعضاء في الإسكوا بأهمية الأخذ بإدارة موارد المياه والطاقة. وقد وافقت الإسكوا، أثناء دورتها الوزارية السابعة والعشرين المعقودة في أيار/مايو ٢٠١٢، على التوصية الصادرة عن لجنة الموارد المائية التابعة لها بدراسة الصلة بين المياه والطاقة، وقد رحبت بهذه التوصية اللجنة المعنية بالطاقة التابعة للإسكوا. واستجابة لهذه التوصية، نظمت الإسكوا الاجتماع الاستشاري الحكومي الدولي بشأن الصلة بين المياه والطاقة في منطقة الإسكوا الذي انعقد في بيروت يومي ٢٧ و ٢٨ حزيران/يونيه ٢٠١٢، لكي يتناقش أعضاء هاتين اللجنتين الحكوميتين الدوليتين بشأن آرائهم ونظرتهم للصلة بين المياه والطاقة في السياق الإقليمي. وخلص الاجتماع إلى تحديد سبعة مجالات ذات أولوية. ورغم تحديد الأولويات، لا يزال يتعين بناء القدرات لتعزيز تحليل السياسات وصياغتها وتنفيذها بشكل متكامل على المستوى الوزاري وداخل المنطقة ذاتها.

٢٥٩ - وأعرب عدد من البلدان في جميع أنحاء العالم عن رغبتها في استخدام الطاقة المتجددة في القطاعات التي تسجل مستويات مرتفعة من انبعاثات ثاني أكسيد الكربون. وستختار اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا واللجنة الاقتصادية لأوروبا، باعتبارهما شريكتين في هذا المشروع، بلدانا رائدة على أساس أنها: (أ) تعتبر الطاقة المتجددة من العناصر ذات الأولوية في سياساتها وخدماتها الوطنية؛ (ب) تسعى إلى المشاركة في تنمية أسواق ومنتجات الطاقة المتجددة. ومع أن هذا المشروع يتضمن أنشطة تتصل بإصلاح السياسات، فإن هدفه الرئيسي يكمن في بناء القدرات على إعداد مشاريع استثمارية في مجال الطاقة المتجددة. فخلال مرحلة تنفيذ هذا المشروع، ستسعى هاتان اللجنتان الإقليميتان إلى التعاون مع البنك الدولي وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة ومنظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية ومرفق البيئة العالمية ومع جهات معنية دولية أخرى محتملة.

هدف المنظمة: تعزيز قدرات المسؤولين الحكوميين والمؤسسات المالية الوطنية والخبراء الوطنيين في مجال الطاقة والقائمين على المشاريع الوطنيين المعنيين بالطاقة المتجددة في البلدان النامية والبلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية في المنطقة العربية وأوروبا من أجل استقطاب الاستثمارات في مشاريع الطاقة المتجددة كوسيلة لتحقيق التنمية المستدامة والتخفيف من حدة آثار تغير المناخ

العلاقة بالخطة البرنامجية لفترة السنتين ٢٠١٤-٢٠١٥ والأهداف الإنمائية للألفية: التنمية الاقتصادية والاجتماعية في غربي آسيا، البرنامج الفرعي ١ (الإدارة المتكاملة للموارد الطبيعية لأغراض التنمية المستدامة)؛ التنمية الاقتصادية في أوروبا، البرنامج الفرعي ٥ (الطاقة المستدامة) الهدف ٧ من الأهداف الإنمائية للألفية

موجز الميزانية

(بآلاف دولارات الولايات المتحدة)

المساعدة المؤقتة العامة	٣٠,٠
الخبراء الاستشاريون	١١٦,٥
السفر	٥١,٠
الخدمات التعاقدية	٩٨,٠
مصروفات التشغيل	٨,٧
حلقات العمل/التدريب	٣٢٧,٨
المجموع	**٦٣٢,٠**

الإنجازات المتوقعة من الأمانة العامة	مؤشرات الإنجاز
(الإنجاز المتوقع ١) تحسين قدرات المسؤولين الحكوميين والمؤسسات المالية الوطنية والخبراء الوطنيين في مجال الطاقة والقائمين على المشاريع الوطنيين لإعداد مشاريع استثمارية في مجال الطاقة المتجددة في القطاعين الخاص والعام	(مؤشر الإنجاز ١-١) ازدياد عدد مقترحات المشاريع الاستثمارية في مجال الطاقة المتجددة في القطاعين العام والخاص التي أعدها الخبراء الوطنيون في البلدان المستفيدة، والتي عُرضت على المستثمرين الوطنيين والدوليين والمؤسسات المالية وصناديق الاستثمار للنظر فيها
(الإنجاز المتوقع ٢) تحسين قدرة الحكومات على اعتماد سياسات وتدابير تهدف إلى تحسين الفرص المتاحة أمام المصارف والشركات التجارية للاستثمار في مشاريع الطاقة المتجددة من خلال إنشاء آليات تمويل جديدة	(مؤشر الإنجاز ٢-١) زيادة في عدد الإصلاحات المعتمدة أو التي أعدت لاعتمادها (الإطار المعياري والمؤسسي والآليات والحوافز) الرامية إلى تشجيع إنشاء أسواق للطاقة المتجددة

الأنشطة الرئيسية

٢٦٠ - ستشمل الأنشطة الرئيسية للمشروع ما يلي:

(النشاط ١-١) تقديم المساعدة التقنية إلى المسؤولين والخبراء الوطنيين من خلال تنظيم دورتين تدريبيتين إقليميتين (دورة واحدة لكل منطقة) في مجال وضع مشاريع الطاقة المتجددة، والتخطيط المالي والتخطيط للأعمال التجارية من أجل تثقيف المشاركين بشأن المسائل المشار إليها؛

(النشاط ١-٢) تقديم المساعدة إلى ستة بلدان مستفيدة (ثلاثة بلدان من كل منطقة) في وضع مجموعة مشاريع استثمارية (إجراء جرد لمقترحات مشاريع الطاقة المتجددة، التي يتضمن كل منها عرضا نموذجيا لمشروع استثماري في مجال الطاقة المتجددة مشفوعا بتفاصيل عن التكاليف الإجمالية للمشروع والمتطلبات الاستثمارية والمعدلات الداخلية المتوقعة لعائد الاستثمار ولتخفيض انبعاثات ثاني أكسيد الكربون من أجل دعم المقترح أثناء عملية عرضه على المستثمرين والمصارف وصناديق الاستثمار والمؤسسات المالية الأخرى على الصعيدين المحلي والدولي). وستوضع خطط أعمال للمشروعين الأكثر إثارة للاهتمام من جملة مجموعة المشاريع (مشروع في كل منطقة)، اللذين سيتم اختيارهما وعرضهما أثناء حلقة العمل التي ستعقد في نهاية المشروع (النشاط ١-٣)؛

(النشاط ١-٣) تنظيم حلقة عمل في نهاية المشروع للجمع بين المسؤولين من المنطقتين والمستثمرين الرئيسيين المحليين والأجانب. وستعرض حلقة العمل الختامية خطط الأعمال المتعلقة بمجموعة المشاريع

الاستثمارية من المنطقتين التي قد تفكر العديد من المؤسسات المالية في تمويلها والتي لديها حظوظ وافرة للحصول على استثمارات؛

(النشاط ٢-١) توفير معلومات بشأن مشاريع الاستثمار في الطاقة المتجددة تتصل بكل من الشروط التنظيمية والسياساتية والجوانب التقنية البحتة التي سيتعين على البلدان التعامل معها عند اجتذاب وتنفيذ الاستثمارات القائمة على رؤوس الأموال الأجنبية والوطنية، وذلك في إطار حلقتي عمل إقليميتين (واحدة في كل منطقة)؛

(النشاط ٢-٢) إعداد ست دراسات حالات إفرادية في البلدان المستفيدة، بالتعاون مع المنسقين الوطنيين والمؤسسات الوطنية المشاركة، بشأن التجربة المتعلقة بالإصلاحات السياساتية؛

(النشاط ٢-٣) تنظيم حلقتين دراسيتين بشأن السياسات تركزان على إصلاح السياسات (واحدة في كل منطقة) للترويج لتمويل الاستثمارات في مجال الطاقة المتجددة بهدف تعزيز قدرات واضعي السياسات على الصعيدين الوطني والمحلي. وسينظر المشاركون في دراسات الحالات الإفرادية المتصلة بستة بلدان والتي تم إعدادها في إطار النشاط ٢-٢؛

(النشاط ٢-٤) إنشاء منصة إلكترونية لتبادل المعلومات بشأن المعارف المكتسبة، وتجميع أفضل الممارسات والدروس المستفادة من المناطق الأخرى. وستوفر هذه المنصة أيضا قاعدة بيانات بشأن تشجيع الاستثمارات في مشاريع الطاقة المتجددة، وآليات التمويل الدولية وأفضل الممارسات المتاحة، وستعهد قاعدة بيانات عن دراسات الحالات الإفرادية، وكذلك عن الإصلاحات المؤسسية والسياساتية المقترَحة والمعتمدَة، وغيرها من المعلومات ذات الصلة (مثل خطط التمويل، وبناء القدرات، وتعزيز المؤسسات).

ألف راء - تطوير قدرات البلدان الأعضاء في اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا على معالجة مسألة الصلة بين المياه والطاقة من أجل تحقيق أهداف التنمية المستدامة

اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (٥٢٥ ٠٠٠ دولار)

معلومات أساسية

٢٦١ - تمثّل ندرة المياه وأمن الطاقة أبرز تحديين ماثلين أمام تحقيق التنمية المستدامة في منطقة الإسكوا. وتعاني جميع البلدان الأعضاء في الإسكوا تقريبا من ندرة في موارد المياه العذبة، بينما تتفاوت موارد الطاقة بشكل كبير بين مختلف أجزاء المنطقة ولذلك في تؤثر على القرارات المتصلة بالتنمية المتَّخَذة يوميًّا. وتواجه المنطقة أيضا تحديا مشتركا يتمثل في توفير الخدمات العامة في وجه ازدياد الضغوط السكانية، وفي تعزيز التنمية الاقتصادية الشاملة والمنصفة للتغلب على الاضطرابات الاجتماعية. ويقع ضمان الحصول على خدمات المياه والطاقة في صميم هذه التحديات الإنمائية. والحصول على مياه الشرب المأمونة وخدمات الصرف الصحي

حق من حقوق الإنسان المكرّسة وتتحمل الدول المسؤولية الرئيسية عن إعمالها، بينما يُعتبر الحصول على الطاقة ذا أهمية حاسمة لتحقيق التنمية وعاملا مساهما رئيسيا في القضاء على الفقر وتحسين الصحة البشرية.

٢٦٢ - ولذلك سعت البلدان الأعضاء في الإسكوا إلى تحسين إمكانية الحصول على خدمات المياه والطاقة بزيادة إمداداتها على مستوى القطاعات. وأصبحت المنطقة معروفة بالنظم التقليدية وغير التقليدية للإمداد بالمياه، في حين تشهد الاستثمارات في مجال موارد الطاقة المتجددة وغير المتجددة نموا مطردا. بيد أن هذه الجهود قد أهملت الصلات القائمة بين إنتاج واستهلاك خدمات المياه والطاقة، وضرورة إدارة موارد المياه والطاقة بصورة متكاملة ومستدامة من أجل الحد من أوجه القصور وحفظ هذه الموارد الشحيحة.

٢٦٣ - وعلى الصعيد العالمي، برزت الحاجة إلى تعزيز اتخاذ القرارات بشأن الصلة بين المياه والطاقة خلال الأعمال التحضيرية لمؤتمر الأمم المتحدة للتنمية المستدامة (ريو+٢٠). وتؤكد الوثيقة الختامية لمؤتمر ريو+٢٠ بوضوح أهمية تعزيز إدارة الموارد الطبيعية إدارةً متكاملة ومستدامة. ولكن المجتمع العالمي يعترف أيضا بأن القدرات البشرية والمؤسسية اللازمة لإدارة الموارد الطبيعية بشكل متكامل لا تزال محدودة.

٢٦٤ - وتقر البلدان الأعضاء في الإسكوا بأهمية الأخذ بإدارة موارد المياه والطاقة. وقد وافقت الإسكوا، أثناء دورتها الوزارية السابعة والعشرين المعقودة في أيار/مايو ٢٠١٢، على التوصية الصادرة عن لجنة الموارد المائية التابعة لها بدراسة الصلة بين المياه والطاقة، وقد رحبت بهذه التوصية اللجنة المعنية بالطاقة التابعة للإسكوا. واستجابة لهذه التوصية، نظمت الإسكوا الاجتماع الاستشاري الحكومي الدولي بشأن الصلة بين المياه والطاقة في منطقة الإسكوا الذي انعقد في بيروت يومي ٢٧ و ٢٨ حزيران/يونيه ٢٠١٢، لكي يتناقش أعضاء هاتين اللجنتين الحكوميتين الدوليتين بشأن آرائهم ونظرتهم للصلة بين المياه والطاقة في السياق الإقليمي. وخلص الاجتماع إلى تحديد سبعة مجالات ذات أولوية. ورغم تحديد الأولويات، لا يزال يتعين بناء القدرات لتعزيز تحليل السياسات وصياغتها وتنفيذها بشكل متكامل على المستوى الوزاري وداخل المنطقة ذاتها.

٢٦٥ - وسيعمل هذا المشروع على بناء قدرات الوزارات المسؤولة عن موارد المياه والطاقة في منطقة الإسكوا لتشترك في دراسة ومعالجة الصلة بين المياه والطاقة. وسيساعد المشروع أيضا البلدان الأعضاء في الإسكوا على فهم المداولات العالمية بشأن أهداف التنمية المستدامة وعلى الإسهام فيها بشكل أفضل في سياق خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥، التي يُرتقب أن تشمل أهدافا تتصل بقطاعي المياه والطاقة.

	موجز الميزانية (بآلاف دولارات الولايات المتحدة)	
هدف المنظمة: تعزيز قدرة البلدان الأعضاء في اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا على إدارة موارد المياه والطاقة بشكل متكامل ومستدام من أجل تحقيق التنمية المستدامة	المساعدة المؤقتة العامة	٣٠,٦
	الخبراء الاستشاريون	٩٤,٥
العلاقة بالخطة البرنامجية لفترة السنتين ٢٠١٤-٢٠١٥ والأهداف الإنمائية للألفية: التنمية الاقتصادية والاجتماعية في غربي آسيا، البرنامج الفرعي ١ (الإدارة المتكاملة للموارد الطبيعية لأغراض التنمية المستدامة)؛ الهدف ٧ من الأهداف الإنمائية للألفية	السفر	٢٩,٦
	الخدمات التعاقدية	٣٢,٦
	مصروفات التشغيل	٥,١
	حلقات العمل/التدريب	٣٣٢,٦
	المجموع	**٥٢٥,٠**

الإنجازات المتوقعة من الأمانة العامة	مؤشرات الإنجاز
(الإنجاز المتوقع ١) تعزيز قدرة الوزارات المسؤولة عن قطاعي المياه والطاقة في البلدان الأعضاء في الإسكوا لإدراج اعتبارات الصلة بين المياه والطاقة في إطار استراتيجياتها وسياساتها وخططها على الصعيدين الوطني والإقليمي	(مؤشر الإنجاز ١-١) عدد الاستراتيجيات والسياسات والخطط والبرامج التي تعترف بالصلة بين المياه والطاقة في منطقة الإسكوا
(الإنجاز المتوقع ٢) تحسين القدرات التقنية لمقدمي خدمات المياه والطاقة من القطاع العام في البلدان الأعضاء في الإسكوا لإدماج الاعتبارات المتعلقة بالصلة بين المياه والطاقة في عملياتهم وأنشطتهم ومشاريعهم	(مؤشر الإنجاز ٢-١) عدد الوثائق التي تتضمن توجيهات تنفيذية ومستندات المشاريع والتقارير عن الأنشطة التي تتناول تفاعلات الصلة بين المياه والطاقة

الأنشطة الرئيسية

٢٦٦ - ستشمل الأنشطة الرئيسية للمشروع ما يلي:

(النشاط ١-١) وضع مجموعة أدوات سياساتية إقليمية بشأن الصلة بين المياه والطاقة من أجل التوعية بالمسائل المتعلقة بالصلة بين المياه والطاقة وفهمها من منظور إقليمي؛

(النشاط ١-٢) تنظيم حلقتي عمل تدريبيتين إقليميتين في مجال السياسات لفائدة كبار صانعي القرارات ومستشاريهم لتدريبهم على الأدوات والخيارات السياساتية والخيارات المتاحة لتعزيز الاستراتيجيات والخطط والسياسات المتكاملة في مجال الصلة بين المياه والطاقة. وستستعرض حلقة العمل الأولى إطار السياسات والصكوك الاقتصادية المتاحة لدراسة هذه الصلة؛

أما حلقة العمل الثانية (للمتابعة)، فستوفر تفاصيل أكثر تحديدا بشأن الآليات والحوافز المؤسسية التي تشجع على توخي الاتساق في السياسات مع الاستفادة من الدروس المستخلصة من المشاريع الرائدة المشار إليها بالتفصيل في إطار النشاط ١-٣؛

(النشاط ١-٣) تنظيم حلقة عمل للمشاركين من أجل تحديد أداة محتملين أو صك محتمل في مجال السياسات يمكن تطبيقه لدعم تعميم مراعاة الاعتبارات المتعلقة بالصلة بين المياه والطاقة على الصعيد الوطني. وسيُقبَل عدد يصل إلى ثلاثة مقترحات بشأن تجربة أو اختبار أداة أو صك في مجال السياسات للاختبار. وستتلقى المقترحات المقبولة الدعم التقني والمساعدات الاستشارية لتيسير اختبار الأداة أو الصك على الصعيد الوطني؛

(النشاط ٢-١) إعداد مجموعة أدوات تنفيذية بشأن الصلة بين المياه والطاقة. وستساعد مجموعة الأدوات على بناء القدرات من أجل التبادل والتعاون بين مختلف مجالات التخصص بالاعتماد على لغة مشتركة ومجموعة مشتركة من أدوات ومؤشرات وتقنيات التقييم سعيا لتحقيق الكفاءة في استخدام الموارد ونقل التكنولوجيا وخيارات الطاقة المتجددة على المستوى التنفيذي، مثلا أثناء التخطيط للاستثمارات أو تشغيل وصيانة مرافق المياه والطاقة أو نظم الري؛

(النشاط ٢-٢) تنظيم ثلاث حلقات عمل إقليمية في مجال التدريب التقني لفائدة المسؤولين الحكوميين ومتعهدي الأعمال من المستوى المتوسط من أجل توفير تدريب متخصص في المجالات ذات الأولوية المحددة في إطار النشاط ٢-١. وسيتم تجميع المشاركين في حلقات العمل حسب مجموعات تقوم بأنشطة مماثلة في قطاعات مختلفة. وستركز كل حلقة عمل على أحد المواضيع التالية: (أ) بناء القدرات من أجل تحسين الكفاءة أثناء إنتاج واستهلاك خدمات موارد المياه والطاقة؛ (ب) مراعاة الاعتبارات المتعلقة بالمياه والطاقة عند السعي إلى نقل تكنولوجيات جديدة في السياق الإقليمي؛ (ج) تقييم التكاليف والفوائد المتصلة بتطبيق تكنولوجيات الطاقة المتجددة في المنطقة.

التذييل

المشاريع المقترح تمويلها من حساب التنمية خلال فترة السنتين ٢٠١٤-٢٠١٥

(بدولارات الولايات المتحدة)

	اسم المشروع	المبلغ
ألف -	تعزيز قدرات إدارات الضرائب الوطنية في البلدان النامية من أجل التفاوض بشأن معاهدات الازدواج الضريبي وتطبيقها بفعالية لتمويل التنمية المستدامة (إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية، بالتعاون مع اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي واللجنة الاقتصادية لآسيا والمحيط الهادئ	٦٣٢ ٠٠٠
باء -	دعم الدول الأعضاء في وضع وتعزيز الإحصاءات البيئية والحسابات البيئية الاقتصادية المتكاملة من أجل تحسين رصد التنمية المستدامة (إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية، بالتعاون مع اللجنة الاقتصادية لأفريقيا واللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي واللجنة الاقتصادية لآسيا والمحيط الهادئ واللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا)	٦٩١ ٠٠٠
جيم -	تعزيز قدرة الدول الجزرية الصغيرة النامية على تقييم التقدم المحرز في تنفيذ استراتيجية موريشيوس للتخفيف من حدة المخاطر وتقليص مواطن الضعف (إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية، بالتعاون مع اللجنة الاقتصادية لأفريقيا، واللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي)	٥٨٨ ٠٠٠
دال -	دعم البلدان النامية في عملية انتقالها من استراتيجيات التنمية القائمة على الأهداف الإنمائية للألفية إلى استراتيجيات التنمية المستدامة الأوسع نطاقا من خلال إجراء تحليلا للسياسات القائمة على النمذجة (إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية، بالتعاون مع اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا واللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي)	٦٣٠ ٠٠٠
هاء -	تعزيز قدرة الحكومات وقادة الشعوب الأصلية على كفالة الاندماج الاجتماعي والتنمية الشاملة في أفريقيا وآسيا (إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية، بالتعاون مع اللجنة الاقتصادية لأفريقيا واللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ)	٥٢٤ ٠٠٠
واو -	تعزيز قدرات البلدان النامية في أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى على إنتاج البيانات السكانية واستخدامها بفعالية عند وضع السياسات من أجل التنمية المستدامة (إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية، بالتعاون مع اللجنة الاقتصادية لأفريقيا)	٥٨٨ ٠٠٠

اسم المشروع	المبلغ
زاي –	تعزيز قدرات بلدان نامية مختارة على تصميم الاستراتيجيات الوطنية للتنمية المستدامة من خلال النهج القائمة على المشاركة، استنادا إلى العروض الوطنية الطوعية المقدمة في المجلس الاقتصادي والاجتماعي (إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية	٣٩٥ ٨٠٠
حاء –	تعزيز قدرات البلدان النامية على توفير إمكانية الحصول على المعلومات الإنمائية من خلال البيانات الحكومية المفتوحة (إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية، بالتعاون مع اللجنة الاقتصادية لأفريقيا وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي)	٥٩٢ ٠٠٠
طاء –	تعزيز قدرات بلدان نامية مختارة على صياغة سياسات إنمائية والتخطيط لها بفعالية على الصعيد دون الوطني من أجل تحقيق التنمية المستدامة (إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية، بالتعاون مع برنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية واللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي واللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ واللجنة الاقتصادية لأفريقيا ومعهد الأمم المتحدة للتدريب والبحث ومعهد الدراسات المتقدمة التابع لجامعة الأمم المتحدة)	٦٣٩ ٠٠٠
ياء –	تعزيز القدرات الوطنية على وضع خطط عمل وطنية لتنفيذ الصك غير الملزم قانونا المتعلق بجميع أنواع الغابات (إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية)	٤١٣ ٠٠٠
كاف –	بناء قدرات واضعي السياسات في البلدان النامية على معالجة الثغرات التنظيمية والمؤسسية في مجال إدارة الديون السيادية (مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية، مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي)	٥٨٨ ٠٠٠
لام –	دعم الدول الأعضاء في وضع وإطلاق استراتيجيات لصادرات المنتجات المستدامة من خلال استعراضات لصادرات المنتجات المستدامة الوطنية (مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (الأونكتاد))	٥٩٠ ٠٠٠
ميم –	بناء قدرات مجموعة مختارة من أقل البلدان نموا على تحسين وتنويع صادراتها السمكية (مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (الأونكتاد)، بالتعاون مع منظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة، واللجنة الاقتصادية لأفريقيا واللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ)	٥٩٦ ٠٠٠
نون –	تعزيز قدرات صانعي السياسات على تقييم الآثار المترتبة على التدابير غير الجمركية في التجارة الدولية وصياغة استجابات مناسبة في مجال السياسات (مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية، بالتعاون مع اللجان الإقليمية)	٦٢٠ ٠٠٠
سين –	آثار تغير المناخ على البنى الأساسية للنقل الساحلي في منطقة البحر الكاريبي: تعزيز قدرة الدول الجزرية الصغيرة النامية على التكيّف (مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (الأونكتاد) بالتعاون مع برنامج الأمم المتحدة للبيئة واللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي)	٥٩٥ ٠٠٠

اسم المشروع	المبلغ
عين – تعزيز قدرة الدول الأعضاء في الجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا على تقوية روابط الإنتاج المحلي مع قطاع الموارد المعدنية (مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية بالتعاون مع اللجنة الاقتصادية لأفريقيا)	٦٤١ ٠٠٠
فاء – بناء قدرات البلدان النامية على التحول إلى نقل البضائع المستدام (مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (الأونكتاد)، بالتعاون مع اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي واللجنة الاقتصادية لأفريقيا)	٦١١ ٠٠٠
صاد – تعزيز قدرات واضعي السياسات والمسؤولين عن تشجيع الاستثمار في القطاعات ذات الأولوية في البلدان النامية على اجتذاب الاستثمارات لأغراض التنمية المستدامة والشاملة (مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (الأونكتاد))	٥٨٥ ٠٠٠
قاف – بناء نظم غذائية إيكولوجية مستدامة وقادرة على المقاومة باستخدام التكيف القائم على النظم الإيكولوجية في البيئات التي تسيطر عليها الزراعة في أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى (برنامج الأمم المتحدة للبيئة، بالتعاون مع منظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة والصندوق الدولي للتنمية الزراعية)	٦٣٣ ٠٠٠
راء – دعم البلدان النامية في توفير خدمات الاستهلاك والإنتاج المستدامين على الصعيد القطري (برنامج الأمم المتحدة للبيئة)	٦٥١ ٠٠٠
شين – التمكين من تحقيق تنمية مستدامة وقادرة على التكيف في البلدان الخارجة من الأزمات عن طريق تعميم مراعاة البيئة والحد من المخاطر في التخطيط الإنمائي (برنامج الأمم المتحدة للبيئة، بالتعاون مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي واستراتيجية الأمم المتحدة الدولية للحد من الكوارث)	٥٢١ ٠٠٠
تاء – تعزيز القدرات على معالجة مسألة ضمان حيازة الأراضي في أفريقيا عن طريق تحسين الرصد والمعلومات المتاحة (برنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية، بالتعاون مع اللجنة الاقتصادية لأفريقيا)	٥٠١ ٠٠٠
ثاء – تعزيز القدرات الوطنية على صياغة واعتماد استراتيجيات للإسكان وتحسين أوضاع الأحياء الفقيرة (برنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية، بالتعاون مع مفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان وهيئة الأمم المتحدة للمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة، واللجنة الاقتصادية لأفريقيا واللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي واللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ، واللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا)	٦٢٩ ٠٠٠
خاء – تعزيز قدرات الدول الأعضاء في منطقة آسيا والمحيط الهادئ على تعميم الاعتبارات المتعلقة بتغير المناخ في السياسات الوطنية المتعلقة بالمناطق الحضرية (برنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية، بالاشتراك مع برنامج الأمم المتحدة للبيئة واللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ)	٧٣٠ ٠٠٠

اسم المشروع		المبلغ
ذال –	تعزيز قدرة البلدان الأفريقية على استخدام التكنولوجيات المتنقلة لجمع البيانات ونشرها بهدف وضع السياسات واتخاذ القرارات على نحو فعال (اللجنة الاقتصادية لأفريقيا، بالتعاون مع إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية/الشعبة الإحصائية في الأمم المتحدة)	١ ١٦٥ ٠٠٠
ضاد –	تعزيز القدرة على تحليل السياسات، والتنبؤ، والتخطيط الإنمائي في بلدان أفريقية مختارة (اللجنة الاقتصادية لأفريقيا، بالتعاون مع إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية)	٦٣٤ ٠٠٠
ألف ألف–	تعزيز قدرة الحكومات الأفريقية على التفاوض بشأن عقود شفافة ومنصفة ومستدامة في قطاع الصناعات الاستخراجية من أجل تحقيق نمو وتنمية اجتماعية واقتصادية مستدامين على نطاق واسع (اللجنة الاقتصادية لأفريقيا، بالتعاون مع اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي واللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ، ومؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية)	٦٣٥ ٠٠٠
ألف باء –	تعزيز قدرة بلدان الآلية الأفريقية لاستعراض الأقران على إجراء تقييم ذاتي فعال وعلى تنفيذ خطط العمل الوطنية (اللجنة الاقتصادية لأفريقيا، بالتعاون مع مكتب المستشار الخاص لشؤون أفريقيا)	٦٢٤ ٠٠٠
ألف جيم –	تعزيز القدرات الوطنية لمجموعة مختارة من البلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية في مجال الإسكان المستدام (اللجنة الاقتصادية لأوروبا، بالتعاون مع برنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية)	٥٣٣ ٠٠٠
ألف دال –	تعزيز قدرات البلدان الأكثر ضعفا في منطقة اللجنة الاقتصادية لأوروبا من أجل التطوير المستدام للإحصاءات (اللجنة الاقتصادية لأوروبا)	٥٣٥ ٠٠٠
ألف هاء –	تعزيز قدرة البلدان النامية والبلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية على المشاركة في سلاسل الإمدادات الغذائية الزراعية العابرة للحدود (اللجنة الاقتصادية لأوروبا، بالتعاون مع اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ)	٤٤٠ ٠٠٠
ألف واو –	تعزيز قدرة الحكومات والعاملين في قطاع المياه على كفالة الاتفاق في سبل الحصول على المياه والصرف الصحي في البلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية في منطقة اللجنة الاقتصادية لأوروبا، مع التركيز بوجه خاص على إمدادات المياه والصرف الصحي الصغيرة النطاق في المناطق الريفية (اللجنة الاقتصادية لأوروبا، بالتعاون مع منظمة الصحة العالمية)	٥٧٨ ٠٠٠
ألف زاي –	تعزيز القدرة التقنية لمديري المالية العامة في مجموعة مختارة من الدول الجزرية الصغيرة النامية في منطقة البحر الكاريبي على إدارة ماليتها العامة (اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي)	٤٩٢ ٠٠٠

اسم المشروع	المبلغ
ألف حاء – تعزيز التمويل الشامل من خلال ممارسات الابتكار المصرفية في مجال التنمية من أجل دعم التنمية الاجتماعية المنتجة والتغيير الهيكلي في بلدان أمريكا اللاتينية مع التركيز بشكل خاص على المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الحجم (اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، بالتعاون مع اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ وإدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية)	٥٠٢ ٠٠٠
ألف طاء – تعزيز القدرات الإحصائية من أجل وضع مؤشرات الاقتصاد الكلي والتنمية المستدامة في بلدان أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي ومنطقة آسيا والمحيط الهادئ (اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، بالاشتراك مع اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ، وبالتعاون مع إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية)	٨٦٢ ٠٠٠
ألف ياء – مراعاة دور اللوجستيات من أجل استغلال أكثر استدامة للموارد الطبيعية في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي (اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، بالتعاون مع اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ)	٦١٢ ٠٠٠
ألف كاف – تعزيز القدرات الوطنية على تصميم وتنفيذ سياسات وبرامج قائمة على الحقوق تتناول رعاية السكان المحتاجين والتمكين الاقتصادي للمرأة في المناطق الحضرية (اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، بالتعاون مع هيئة الأمم المتحدة للمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة (هيئة الأمم المتحدة للمرأة)، وبرنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية)	٥٦٤ ٠٠٠
ألف لام – زيادة إسهام اتفاقات التجارة التفضيلية في التجارة الشاملة والمنصفة للجميع (اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ، بالتعاون مع اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي واللجنة الاقتصادية لأفريقيا ومؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية)	٧٤٢ ٠٠٠
ألف ميم – تعزيز قدرة الحكومات في مناطق اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ واللجنة الاقتصادية لأفريقيا واللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا على تلبية احتياجات الشباب بوضع سياسات للتنمية الشاملة والمستدامة (اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ، بالاشتراك اللجنة الاقتصادية لأفريقيا واللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا، وإدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية)	٩٦٠ ٠٠٠
ألف نون – تعزيز المعرفة والقدرة لإدارة مخاطر الكوارث من أجل مستقبل قادر على الصمود في منطقة آسيا والمحيط الهادئ (اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ، بالتعاون مع اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي ومكتب تنسيق الشؤون الإنسانية ومكتب الأمم المتحدة للحد من الكوارث وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي)	٦٧٨ ٠٠٠

اسم المشروع		المبلغ
ألف سين –	تعزيز قدرة الدول الجزرية الصغيرة النامية في منطقة آسيا والمحيط الهادئ في مجال تقييم رأس المال البيئي والتكاليف الاقتصادية لعدم المساواة بين الجنسين (اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ، بالتعاون مع إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة)	٦٣٨ ٠٠٠
ألف عين –	تعزيز الترابط بين البلدان الواقعة في جنوب ووسط آسيا، لا سيما البلدان غير الساحلية وأقل البلدان نموا، من أجل وصلها بشبكات النقل والتجارة الإقليمية ودون الإقليمية (اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ، بالاشتراك مع اللجنة الاقتصادية لأوروبا)	٦٣٢ ٠٠٠
ألف فاء –	تعزيز القدرة الإحصائية للبلدان الأعضاء في اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا في مجال إعداد ونشر المؤشرات الاقتصادية القصيرة الأجل للنمو المستدام (اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا، بالتعاون مع إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية/الشعبة الإحصائية، في الأمم المتحدة واللجنة الاقتصادية لأفريقيا، وصندوق النقد الدولي)	٥١٨ ٠٠٠
ألف صاد –	تعزيز القدرات الوطنية من أجل وضع سياسات سكانية وإنمائية متكاملة ومستدامة وشاملة في المنطقة العربية (اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا، بالتعاون مع اللجنة الاقتصادية لأفريقيا، وصندوق الأمم المتحدة للسكان)	٧١٤ ٠٠٠
ألف قاف –	تعزيز الاستثمارات في مجال الطاقة المتجددة للتخفيف من آثار تغير المناخ وتحقيق التنمية المستدامة (اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا، بالاشتراك مع اللجنة الاقتصادية لأوروبا)	٦٣٢ ٠٠٠
ألف راء –	تطوير قدرات البلدان الأعضاء في اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا على معالجة مسألة الصلة بين المياه والطاقة من أجل تحقيق أهداف التنمية المستدامة (اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا)	٥٢٥ ٠٠٠
	المجموع	**٢٨ ٣٩٨ ٨٠٠**